جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الأبعاد السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على العلاقات الأمريكية الصينية 2020-2022

إعداد
قصي بسام الكفاوين

إشراف
الأستاذ الدكتور المعتصم بالله الخلايلة

رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية / قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2022

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب قصي بسام عبدالفتاح الكفاوين الموسومة بـ:

الابعاد السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على العلاقات الامريكية الصينية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية

القسم: العلوم السياسية

	التوقيع	التاريخ	
د. المعتصم بالله احمد الخلايلة		2022/11/28	مشرفاً ورئيسا
أ.د.صداح احمد الحباشنه		2022/11/28	عضواً
د. رضوان محمود المجالي		2022/11/28	عضواً
د. سلطان ناصر القرعان		2022/11/28	عضواً

عميد كلية الدراسات العليـــــا

أ.د. مخلد سليمان الطراونـــــه

٢٠٢٢/١٢/٠٦

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى نور عيني .. وضوء دربي .. ومهجة قلبي أمي الغالية ..

التي دوماً كانت دعواتها وكلماتها

رفيقة آمالي وطموحاتي وتوفيقي..

إلى من شرفني بحمل اسمه ؛ والدي الغالي الذي بذل الغالي والنفيس في سبيل

وصولي لهذه الدرجة العلمية

إلى السند والعضيد والغالي أخي، الى اخوتي وأحبائي واقربائي وأصدقائي

أزف لكم الأهداء حباً ورفعة وكرامة

إلى من تفضل بالإشراف على هذه الرسالة المتواضعة

الأستاذ الدكتور المعتصم بالله الخلايلة

الباحث

قصي بسام الكفاوين

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا الى انجاز هذا العمل..

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من ساعدني

من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل

وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر

الدكتور والأستاذ المشرف المعتصم بالله الخلايلة،

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام

هذا الرسالة

وإلى اعضاء اللجنة الموقرة:

الأستاذ الدكتور رضوان المجالي

الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة

الأستاذ الدكتور سلطان القرعان

فجزاهم الله عنا كل خير ومنا

الباحث

قصي بسام الكفاوين

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	**أ**
الشكر والتقدير	**ب**
فهرس المحتويات	**ج**
قائمة الأشكال	**و**
الملخص باللغة العربية	**ز**
الملخص باللغة الإنجليزية	**ح**
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	**1**
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	2
3.1 فرضية الدراسة	2
4.1 أهداف الدراسة	2
5.1 اسئلة الدراسة	3
6.1 أهمية الدراسة	3
7.1 منهج الدراسة	4
8.1 مصطلحات الدراسة	8
9.1 حدود الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**10**
1.2 نظريات الدراسة	10
2.2 الدراسات السابقة	13
1.2.2 الدراسات العربية	13
2.2.2 الدراسات الأجنبية	16
3.2 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	17
الفصل الثالث: الإطار النظري للعلاقات الأمريكية الصينية	**18**
1.3 العلاقات الأمريكية الصينية: التطور والمقومات	18

1.1.3 العلاقات الأمريكية الصينية 18
2.1.3 أهمية العلاقات الأمريكية الصينية 22
3.1.3 مقومات الصعود الاقتصادية والسياسية في العلاقات الأمريكية الصينية 24
2.3 المقومات السياسية والاجتماعية للصعود الصيني في النظام الدولي 26
1.2.3 مقومات القوة والقدرات السياسية والعسكرية 27
2.2.3 مقومات القوة والقدرات الاقتصادية والتكنولوجية 39
الفصل الرابع: مظاهر التنافس والتعاون في العلاقات الصينية الأمريكية و الأبعاد السياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على الولايات المتحدة والصين 51
1.4 مظاهر التنافس في العلاقات الصينية الأمريكية 51
2.4 مظاهر التعاون في العلاقات الصينية الأمريكية 63
3.4 الأبعاد السياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على الولايات المتحدة والصين 73
الخاتمة 92
النتائج 93
التوصيات 94
المراجع 96

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	74
2	الاستثمار السنوي لرأس المال الاستثماري الصيني في الولايات المتحدة 2010-2020	79

الملخص

الأبعاد السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على العلاقات الأمريكية الصينية 2020-2022

قصي بسام الكفاوين

جامعة مؤتة، 2022

هدفت الدراسة الى بيان الأبعاد السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على العلاقات الأمريكية الصينية خلال فترة 2020-2022، وقد تناولت الدراسة وصف وتحليل أثر تلك الأبعاد السياسية والاقتصادية على العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة بالإضافة الى وضعها رؤية استشرافية لمستقبل تلك العلاقات.

واستخدمت الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي المنهج المقارن للكشف عن أوجه التقارب والاختلاف سواء بالسياسة الخارجية ما قبل الجائحة واثناء الجائحة وما بعدها في العلاقات الصينية الأمريكية، والمنهج الوصفي التحليلي للعمل الممنهج على تحليل وتوضيح ابعاد العلاقات الصينية الامريكية قبل واثناء جائحة كورونا، ومنهج صنع القرار للعمل على تحليل القرارات التي اتخذتها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الى قرارات السياسية الخارجية الصينية تجاه بعضهم البعض منذ بداية انتشار فيروس كورونا خارج الصين منذ 2020 حتى 2022.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات، كانت من أبرزها أن جائحة كورونا ادت الى زيادة تفاقم توتر العلاقات السابق ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة الى أن تلك التوترات صاعدت مخاوف تهديد الأمن القومي والاقتصاد الأمريكي، بسبب الموقف الضعيف تجاه محاربة جائحة كورونا، وبالرغم من ذلك الا ان حجم صادرات سلع الولايات المتحدة الامريكية وارداتها تجاه الصين كان قد ارتفع في ضل انتشار جائحة كورونا، وأن جوانب العلاقة الثنائية سواء الجانب الاقتصادي أو العسكري أو السياسي فقد تأثر بمدى محدد للغاية من جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الابعاد السياسية، الابعاد الاقتصادية.

Abstract

The political and economic dimensions of the Corona pandemic on US-China relations 2020-2022

Qusai Bassam Al Kafaween

Mutah University, 2022

The study aimed to demonstrate the political and economic dimensions of the Corona pandemic on US-Chinese relations during the period 2020-2022.

The study used the comparative approach to reveal the convergences and differences, both in the pre-pandemic foreign policy, during the pandemic and after it in Sino-American relations, and the descriptive analytical approach for the systematic work on analyzing and clarifying the dimensions of Sino-US relations before and during the Corona pandemic, and the decision-making approach to work on analyzing the decisions taken The foreign policy of the United States of America in addition to the Chinese foreign policy decisions towards each other since the beginning of the spread of the Corona virus outside China from 2020 to 2022,

The study reached a set of results and recommendations, the most prominent of which was that the Corona pandemic led to a further exacerbation of the previous tension between China and the United States of America, in addition to that these tensions raised fears of a threat to national security and the American economy, due to the weak attitude towards fighting the Corona pandemic, Despite this, the volume of exports and imports of US goods towards China had risen in light of the spread of the Corona pandemic, and that aspects of the bilateral relationship, whether the economic, military or political side, were affected by a very specific extent of the Corona pandemic.

Keywords: Corona pandemic, the United States of America, China, political dimensions, economic dimensions**.**

الفصل الأول
خلفية الدِّراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تخطت الآثار السلبية المترتبة على اندلاع فيروس كورونا المستجد الخسائر البشرية المباشرة في شكل الأعداد المتزايدة من الوفيات والإصابات بالفيروس، لتمتد لتشمل العديد من الآثار السياسية الاقتصادية الوخيمة، والتي تنذر بإمكانية دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد لا يمكن التنبؤ بكافة تداعياتها في هذه اللحظة، وأزمة سياسية نتيجة لذلك. وهو ما جعل العديد من الدول تتخذ إجراءات غير مسبوقة، كإغلاق الحدود والمطارات وكذلك فرض حظر التجول في بعض المدن، وذلك في محاولة للحد من انتشار الفيروس. وكذلك تحاول الحكومات والمنظمات الاقتصادية الدولية جاهدة التخفيف من حدة الآثار السلبية لانتشار الفيروس على الاقتصاد العالمي.

استمر الاقتصاد الصيني في تحقيق معدلات نمو مرتفعة على مدار 3 عقود، مكن الصين من تبوء المرتبة الثانية في الاقتصاد على المستوى العالمي، وهذا ما جعل التنافس يرتفع بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، وفي ذروة التنافس التجاري والعقوبات المتبادلة بين الصين وامريكا ظهر فايروس كورونا الذي سبب انقلاب في الموازين، واثار كبيرة شكلت مأزق لبعض الدول وعملت على استنزاف الاقتصاد او هبوطه بسبب الإجراءات المشددة على الفايروس.

وقد أصبحت العلاقات الأمريكية الصينية في مأزق نتيجة تفشي فيروس كورونا والأضرار الجسيمة التي تسببت فيها، والتي صاحبتها تصريحات عدائية من قبل الجانبين بحيث تلقي كل دولة اللوم على الأخرى، من هنا ركزت هذه الدراسة على دور تفشي جائحة كورونا في تصاعد حدة الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سياسياً واقتصادياً نظراً للتنافس الكبير بينهم وخاصة في المجال الاقتصادي بالإضافة الى سعي الصين لإرجاع النظام الدولي الى الثنائية القطبية بعد انفراد الولايات المتحدة الامريكية فيه منذ سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن الماضي.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في انه على الرغم من امتلاك الصين والولايات المتحدة الأمريكية عناصر التأثير في المجالات الاقتصادية والسياسية للقيام بدور عالمي لاسيما امتلاكهما لشبكة واسعة من المصالح المختلفة التي تؤهلهم للإقامة علاقات التعاون والتطور المشترك، الا أن جائحة كورونا أحدثت تغييرات في الترابط الاقتصادي وسياسي مما زاد هشاشة العلاقات الثنائية بينهما وتحويل مسار النظام الدولي، بحيث قامت الصين بالتأثير بمقدراتها على تعبئة مواردها الهائلة لمكافحة الوباء بينما كانت أولوية الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على مكانتها في القيادة العالمية وعدم التنازل عنها للصين مما أدى الى التأثير على المصالح الاستراتيجية لكلا الدولتين، لذا تحاول الدراسة النظر في الابعاد السياسية والاقتصادية التي اثرت على العلاقات الصينية الأمريكية نتيجة مواجهة جائحة كورونا.

3.1 فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها: أن هناك علاقة اقتران طردية سلبية كالتالي: كلما زاد تأثير جائحة كورونا على المجالات الاقتصادية والسياسية في الصين والولايات المتحدة الأمريكية، زاد تأثيرها على واقع وشكل العلاقات الثنائية الصينية الأمريكية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان " الأبعاد السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على العلاقات الأمريكية الصينية 2020-2022 " ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على واقع العلاقات الأمريكية الصينية: النشأة والعوامل المؤثرة.
2. توضيح مظاهر التنافس والتعاون في العلاقات الأمريكية الصينية.
3. التعرف على آلية مواجهة الولايات المتحدة الامريكية والصين لجائحة كورونا.
4. بيان الأبعاد الاقتصادية لجائحة كورونا على العلاقات الأمريكية الصينية.

5. بيان الأبعاد السياسية لجائحة كورونا على العلاقات الأمريكية الصينية.
6. تحليل مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية.

5.1 أسئلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من سؤال محوري رئيسي وهو: ما هي الأبعاد السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على العلاقات الأمريكية الصينية 2020–2022" ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. ما هو واقع العلاقات الأمريكية الصينية: النشأة والعوامل المؤثرة؟
2. ما هي مظاهر التنافس والتعاون في العلاقات الأمريكية الصينية؟
3. كيف واجهت الولايات المتحدة الامريكية والصين لجائحة كورونا؟
4. ما هي الأبعاد الاقتصادية لجائحة كورونا على العلاقات الأمريكية الصينية؟
5. ما هي الأبعاد السياسية لجائحة كورونا على العلاقات الأمريكية الصينية؟
6. ما هو مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية؟

6.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة العلمية والعملية من خلال:

1. الأهمية العلمية (النظرية):

تنطلق الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها محاولة أكاديمية ترتكز على فهم وتفسير الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات الأمريكية الصينية التي تأثرت نتيجة انتشار جائحة كورونا في الفترة 2020 –2022، بحيث أن تلك الأبعاد تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر وبدرجات متفاوتة على جميع دول العالم انطلاقاً من أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين هم الدول العظمى والقوى الدولية المتنازعة على قيادة على النظام الدولي، ويؤمل أن تساعد هذه الدراسة الحديثة للعلاقات الأمريكية الصينية الباحثين والمختصين وإفادة المكتبات العلمية والأكاديمية بسد النقص في هذا الشأن.

2. الأهمية العملية (التطبيقية):

تبرز الأهمية العملية للدراسة الحالية في الوصول الى نتائج وتوصيات حول أثر جائحة كورونا على الأبعاد السياسية والاقتصادية القائمة ما بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، بحيث يؤمل الاستفادة منها في مساعد صناع القرار في كلا الدولتين لتوثيق العلاقات التي تأثرت نتيجة هذا الوباء، بالإضافة الى إمكانية استفادة صناع القرار لباقي الدول من تجربة التنافس والتعاون في فترة انتشار ومواجهة الوباء.

7.1 منهج الدراسة :

من اجل الوصول الى اهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها والتحقق من صدق فرضياتها، اعتمدت الدراسة على استخدام المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي:

يعد المنهج التاريخي المرحلة الأولى من تطور موضوع العلاقات الدولية كحقل معرفة أكاديميا. وهو أكثر المناهج التقليدية شيوعا ويعلق أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسي، وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذورا وامتدادات تاريخية سابقة. إن دعاة هذا المنهج يعتقدون بأنه يحقق مزايا نوعية، منها القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في إتباع سياسات خارجية معينة في وقت ما.

كما أن استخدام هذا المنهج يؤدي إلى تفهم اكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام إلى آخر. كما انه يساعد على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التي تمليها والنتائج التي تتبلور عنها وذلك في الإطار التاريخي. إن المدرسة الغربية لا ترى أن المنهج التاريخي غير ضروري ولكنها تقر بأنه غير واف لفهم العلاقات الدولية، بينما الماركسية تشدد على إن المنهج التاريخي هو بحد ذاته يخضع لقوانين التطور الديالكتيكي وبالتالي فأنه منهج وافٍ (العقابي ،14 ،2010).

كيفية توظيف المنهج في الدراسة

وسيتم توظيف هذا المنهج التاريخي للاستدلال بالشواهد التاريخية ومراجعة تسلسل الاحداث الزمني، بحيث ستبدأ الدراسة في فصل يتحدث عن طبيعة العلاقات الامريكية الصينية في التاريخ الحديث من الناحية السياسية والاقتصادية وسيتم توضيح تاريخ العلاقات بشكل متسلسل وكافٍ.

2. منهج صنع القرار:

يعتبر منهج صنع القرار أحد أهم المناهج الرئيسة في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، حيث يشكل النظام السياسي الميكانيزم المستمر لصنع القرارات، والذي لم يعد مقتصرا فقط على القرارات الداخلية التي يهتم بتحليلها، بل أصبح يشمل دراسة القرارات الموجهة للخارج. (عبد الرحمن، 5 ،2019)

وستعتمد الدراسة في تحليل الابعاد السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على الصين والولايات المتحدة الأميركية، ولفهم المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار على النحو التالي:(الزعبي،7 ،2021)

المحور الأول: يشمل تحديد ما يسمى مصفوفة القرار لدى صناع القرار، وهذه المصفوفة تتكون من ثلاثة مراحل كالتالي:

- اولاً البدائل: أي مجموعة البدائل التي يحددها ويفرضها الموقف بكل ظروفه على الدولة. والتي تكون على المستوى الأفقي.
- ثانياً المعايير: يقصد بها المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تنظيم المعلومات على المستوى الرأسي للتوجه للبدائل المناسبة، والتي قد تكون معايير اجتماعية، أو سياسية أو ثقافية، أو اقتصادية، أو عسكرية.
- ثالثاً النقل: ويقصد به الأوزان النسبية التي يضعها صانع القرار للمعايير بكافة أشكالها، وذلك للمفاضلة فيما بين أهميتها، أو تأثيرها، وإعطاء الأولوية للأكثر أهمية مما سينعكس على تقييم البديل المناسب، بمعنى؛ آثار وانعكاسات كل بديل على الدولة نفسها من جهة، وعلى الوحدة (قد تكون دولة أو منظمة أو حلف أو أي تنظيم داخل المجتمع الدولي) الموجه لها القرار، ثم تأتي مرحلة تقييم هذه البدائل بالتوجه إلى الخيار.

المحور الثاني: وهي المرحلة التي يحدد بها صانع القرار القاعدة التي يستند إليها في عملية الاختيار بين البدائل، فقد يستند إلى المنفعة العظمى في بعض القرارات، وإلى مستوى مرضي أو قليل الخسائر في قرارات أخرى.

المحور الثالث: وهو المحور المتعلق بالعناصر الفاعلة في صنع القرار، حيث تتعدد المؤثرات والجهات المؤثرة في صنع القرار، فهناك مؤثرات داخلية وخارجية وموضوعية وإدراكية، تختلف من نظام سياسي لآخر. ففي النظم الديمقراطية تتعدد جهات صنع القرار الفاعلة فيما قد تنفرد جهات محددة بصنع القرار بالأنظمة غير ديمقراطية.

كيفية توظيف المنهج في الدراسة

وسيتم توظيف منهج صنع القرار في دراسة وتحليل القرارات التي اتخذتها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الى قرارات السياسية الخارجية الصينية تجاه بعضهم البعض منذ بداية انتشار فيروس كورونا خارج الصين منذ 2020 حتى 2022، وذلك من خلال دراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية لهذه الجائحة على كلا الدولتين.

3. المنهج الوصفي التحليلي:

يعرف المنهج الوصفي بأنه الطريقة المنتظمة لدراسة حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة والعلاقات التي تتصل بها وتفسيرها ، ويقصد به ايضاً جمع البيانات عن الظاهرة ووصف الظروف والممارسات المختلفة وتحليل هذه البيانات واستخلاص الاستنتاجات ومقارنة المعطيات بما يسمح من إمكانية تعميمها في إطار معين. (شحاتيت، 2018، 4).

ويستند هذا المنهج على قراءة وتحديد الاحداث والبيانات والمتغيرات السياسية، وتحليل المفاهيم والتصورات الخاضعة للدراسات كظاهرة اجتماعية، وكيف يمكن وصفها وتشخيصها كنقطة انطلاق اتجاه تحديد المتغيرات، واختيار المؤشرات والتعريف الاجرائي للمفاهيم التي تعتمد على الدراسة. كما انه يوفر قدراً هائلاً من المعلومات التي تعد رصيداً هاماً يمكن أن يستفيد منه الباحثين، وتمثل هذه المعلومات أهمية كبيرة وخاصة في تطور العلم ذاته من خلال ما توفره من قاعدة أساسية لبناء وصياغة الفروض والمفاهيم والتصورات والإحاطة بالمتغيرات المختلفة (شحاتيت، 2018، 4).

يتميز المنهج الوصفي بالواقعية في التحليل والتوضيح في التعامل مع مشكلة البحث، يساعد المنهج الوصفي في إجراء المقارنات بين طبيعة الظاهرة في أكثر من مكان يساهم المنهج الوصفي في اتخاذ القرارات الصحيحة المتعلقة بالدراسة من خلال تقديم الإيضاحات والشروح الخاصة بها. (المبتعث ، 2020).

كيفية توظيف المنهج في الدراسة

وسيتم توظيف هذا المنهج في هذه الدراسة لتوضيح مشكلة الدراسة بشكل مفصل والعمل الممنهج التحليلي على تحليل الأسئلة للوصول الى الإجابات والنتائج المناسبة لتوضيح ابعاد العلاقات الصينية الامريكية قبل واثناء جائحة كورونا ومن خلال تحليل الدراسة سيتم عرض سيناريوهات للمستقبل بين العلاقات.

8.1 مصطلحات الدراسة:

من المصطلحات الأساسية والتي لابد من تعريفها ما يلي:

1. جائحة كوفيد-19

جائحة كوفيد-19 (نظرياً): هي المرض الذي نجم عن فيروس كورونا المُستجد، واكتشفته منظمة الصحة العالمية لأول مرة في 31 كانون الأول 2019، بعد ان تم الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في مدينة ووهان بجمهورية الصين الشعبية، ومن الأعراض الأكثر شيوعاً ما يلي: الأعراض التنفسية، والحمّى، والسعال، وضيق النفس وصعوبة التنفس. وفي الحالات الحرجة، يسبب الفيروس الالتهاب الرئوي والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وحتى الوفاة. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

جائحة كوفيد-19 (اجرائياً): هو مرض ظهر في نهاية عام 2019، وكانت بداية انتشاره من مدينة ووهان الصينية حيث يعد من السلالات لفايروس كورونا التي ظهر لها بعد ذلك عدة سلالات كـ دلتا، المتحور، اوميكرون، المتحور الافريقي. وقد شكل هذا الفايروس ازمة كبيرة في دول العالم بعد انتشاره بشكل سريع وواسع وأدى الى اضرار جسيمة وخسائر بشرية ومادية واقتصادية بالإضافة الى ازدياد اعداد الوفيات في العالم عبر تأثيره على الجهاز التنفسي بشكل مباشر، وتأثر العلاقات بين الدول وسياستها الخارجية اتجاه المجتمع الدولي.

2. الابعاد السياسية

الابعاد السياسية (نظرياً): حين يأخذ مفهوم الابعاد الصبغة السياسية فذلك يعني انه يصفها من حيث طبيعتها السياسية المقصود دراستها في موضوع الدراسة، بل ويضبطها في هذه الصفة، حيث انه من الممكن ان يصبح يعتمد الحديث عن الابعاد السياسية للأمن او للعلاقات او ما يمثله في الدراسة. (منجود، 1996)

الابعاد السياسية(اجرائياً): ان الأبعاد السياسية تأتي بمعنى الأثر او رد فعل على موضوع معين في السياسة او العلاقات الدولية ومن الممكن ان يكون بعد سياسي او أمني او جيوسياسي، ويعتبر بمثابة تأثير على سياسة معينة منتهجة من قبل دولة معينة.

3. الابعاد الاقتصادية

الابعاد الاقتصادية (نظرياً): يدور معنى البعد الاقتصادي حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على موضوع الدراسة، وتعمل الابعاد الاقتصادية على التعرف على التداعيات والاثار للموضوع الاقتصادي الموجود في الدراسة وفي جميع مراحل النشاط الاقتصاد.((Saeed , 2021

الابعاد الاقتصادية (اجرائياً): الانعكاس والأثر الاقتصادي لموضوع معين تتحدث عنه الدراسة المطلوبة ويؤدي الى التعرف على الاحداث القائمة حول الجانب الاقتصادي في هذا الموضوع.

العلاقات الأمريكية الصينية:

العلاقات وكافة أشكال التعاملات والسلوكيات المتباينة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وفي مجالات التنافس والصراع، والحرب، والسلم، وحقوق الإنسان وخاصة في الفترة من 2008 الى 2019. (النمران،6 ،2020)

9.1 حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تتضمن الحدود الجغرافية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية.

- **الحدود الزمنية:** منذ بدء تفشي فيروس كورونا نهاية عام 2019 حتى وقتنا هذا 2022.
- **المحدد الموضوعي:** تدخل الدراسة ضمن حقل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

تعتمد أي دراسة على الاخذ بنظرية سياسية لدعم اسسها ومفاهيمها ويجب ان تكون ضمن حدود الدراسة والتي تتحدث:

1.2 نظريات الدراسة

نظرية المصلحة الوطنية:

تعد المصلحة الوطنية جزء لا يتجزأ من النظرية الواقعية، بحيث انها من احد أهم ركائزها والموجه الأساسي للسياسية الخارجية في الدولة وانها الهدف النهائي الذي يسعى متخذ القرار الوصول اليه، إذ أنها تتجاوز اعتبارات تغيير النخب السياسية، وتبدل الأيديولوجيات السائدة في النظام السياسي للدولة، فإن فمؤشر الأهداف للسياسة الخارجية للدولة يتجه بشكل دائما الى المصلحة القومية للدولة على الرغم من اختلاف القيم والأيديولوجيات السياسية للنظم المتعاقبة على الحكم وتناقضها (الرشدان، 2016، 110)

أما هانس مورجانثو والذي يعد من رواد النظرية الواقعية فإنه قدم تصوراً شاملا لمفهوم القوة الى جانب توضيح دورها في رسم السياسة الدولية، وذلك في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم)، إذ عبر في كتابه بأن السياسة الدولية بمثابة صراع على القوة، وأنها تعد علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم، وعلى أنها تقوم بمنح ممارسوها السيطرة على عقول ومكامن القوة لدى من تمارس ضدهم، بالإضافة الى ذلك فإنه يرى بأن الأهداف المادية التي ترتبط بالسياسة خارجية مثل الحصول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، فإنها تلزم اتخاذ الإجراءات للسيطرة على الآخرين. الى جانب أن مورجانثو ينظر إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول وبناء على ذلك فان فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم السلم، كما لا تفترض

حتمية الحرب، وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي (العمارات، 2020).

ويعد فردريك شوبان من رواد النظرية الواقعية أيضا، إذ بنى نظريته على أساس أن العلاقات بين الدول تفتقر إلى عنصر الثقة ما بينها، ما دام أن كل دولة لا تملك سلطة ضبط سلوك للآخرين، وطالما أنها لا تعرف كيف ستتصرف الدول الأخرى، وهذا الامر الذي دفع بالدولة أن تتوقع الأسوأ من غيرها، لذا فإنه على أي دولة لتعمل على الحفاظ على ذاتها أن تقضي على أي تهديد محتمل لها من الدول المجاورة أو المنافسة، وذلك انطلاقا من فطرة قائمة على أن القوة لوحدها هي القادرة على تأمين هذه الغاية، حيث تقوم على أضعاف المنافسين والقضاء على الأعداء المحتملين حفاظاً على وجود الدولة وحماية أمنها، وهنا نستطيع القول أن القوة عند شوبان تأخذ الجانب العسكري أو القدرة على القتال. وفي هذا الوضع فإن أفضل خيار هو العمل على بناء القوة الذاتية للحفاظ على الذات والعمل على زيادتها كلما سمحت الفرصة للإقدام على ذلك (فهمي، 2010).

مبادئ النظرية الواقعية :

1. مبدأ القوة: يستخدم مصطلح القوة كثيرا في العلوم السياسية لأثرها الكبير في العلاقات الدولية وشكل العلاقة بين الوحدات الدولية، كما أن الدول التي تقوم باعتبار معيار القوة أساسا في علاقاتها الدولية تكون هذه العلاقة غير ثابتة ومستقرة؛ لأن المصلحة هي التي تحكم هذه العلاقة (دشر، 2016).
2. مبدأ المصلحة القومية: يرتبط مفهوم القوة بمفهوم المصلحة القومية، ويعبر عن ذلك أن الدول في إطار العمل على مصلحتها القومية تقوم باستخدام جميع السبل المتاحة لتحقيق مصالحها وغاياتها، وهذا التعريف يقترب من معنى القوة؛ فالعلاقة بين المصطلحين طردية (عودة، 2005، 31) ففي هذا المجال يقول (هانس مورجانثو): إن القائد السياسي يفكر ويتعرف طبقا للمصلحة التي هي القوة والتاريخ ليثبت ذلك (دورتي، 1985).

نظرية اتخاذ القرار

وصف الكتاب المختصين في مجال العلاقات الدولية نظرية اتخاذ القرار على أنها: " تركز على كيفية تفاعل الدولة مع المؤثرات الدولية ذات الصلة بها، وطريقة تعبيرها عن هذا التفاعل مع النظام الدولي، من خلال اتخاذ قرارات خارجية تدافع بها عن مصالحها، وتعلق بها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها" (ساعد، 2021).

وقد تناولت هذه النظرية ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته المعرفية والبيئية والسيكولوجية التي تبني تحليلها على ان العلاقات الدولية هي نتاج صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع من خلالها القرار. لا تدرس العلاقات الدولية العوامل بصورتها المجردة وانما على اساس دراسة الدول من خلال صانع قراراتها ويجب أن يتم تحديد القرارات لاي دولة من قبل صناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين، (توفيق، 2003).

مقولات النظرية:

تحدث هولستي وغيره من المفكرين عن مقولات هذه النظرية حيث أشار الى أن تعريف الموقف الذي تتخذ القرارات الخارجية في إطاره يكون متضمن المتغيرات الداخلية والخارجية التاريخية والمعاصرة، إذ أشار هولستي الى أنه من الصعب أن يتم التعميم حول مدى الأهمية التي يتمتع بها كل متغير منها في أي موقف خارجي، مبرراً بأن لتعميم النسبي لتلك الأهمية يقوم بالخضوع لعدة ظروف لكل واحد من هذه المواقف، أما برويت قد أشار في مقولات هذه النظرية بأن القرارات الخارجية التي يتوصل إليها واضعو السياسات ما يرتبط بها من أهداف تحاول الدول تحقيقها من خلالها، الا أنها تتوقف في الأساس على تعريفهم للموقف الخارجي، بالإضافة الى ذلك فقد وضح إن هذا التعريف هو في النهاية محصلة التصورات التي يحتفظ بها واضع السياسة الخارجية الدول الأخرى (اللصامصة، 2010، 22).

هناك مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات أبرزها: (مقلد، 1968).

1. الكشف عن الكيفية التي تتعامل بها الدول وأهم المؤثرات التي تأتيها ومن ثم تنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.
2. العمل على الطريقة التي يعبر بها هذا التعامل مع نفسه ومع الواقع الدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبين الدول اتجاهاتها التي تدافع بها من خلالها عن مصالحها امام الفواعل الدولية التي تتعامل معها.
3. يتركز المجهود الذي يبذله صانعو القرارات على حصر المعلومات التي ترتبط بموضوع القرار وعليهم تحليلها ومناقشتها.
4. يجب على صانعي القرارات تحديد أهم العوامل التي تتعلق بموضوع القرار إن كان بالبيئة الداخلية أو البيئة الخارجية أو الهيكل التنظيمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.
5. اتخاذ أي قرار يجب أن يكون من خلال عملية جماعية متكاملة ويتم التشاور عليه مع عدد من المستويات التنظيمية التي لها صلة لهذه العملية.

كيفية توظيف النظرية في الدراسة

تقوم الدراسة على نظرية اتخاذ القرارات الخارجية والتي تعمل على تحليل العوامل والمتغيرات التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار الخارجي لكُل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالإضافة الى تحديد العلاقات بينهما، تحديداً بعد انتشار جائحة كورونا وتأثيرها الداخلي على كلا الدولتين مما دعى لاتخاذ قرارات ضمن سياستها الخارجية ذات ابعاد جديدة.

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات العربية

- دراسة العدوان (2021)، بعنوان " الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الصاعدة (دراسة حالة الصين).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الموقف الأمريكي من الصعود الصيني المدعوم بتطورات اقتصادية وعسكرية وبشرية وتكنولوجية ودبلوماسية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافه، وقد استعرضت

الدراسة طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية القائمة على التعاون الاقتصادي المتبادل، إلى جانب استعراض أهم مؤشرات الصعود الصيني، وفي ظل اختلاف نظرة كل من الولايات المتحدة والصين لطبيعة النظام الدولي، وقد توصلت الى عدة نتائج وتوصيات كان من أهمها أن مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية يتأرجح بين التعاون والصراع، حيث إن مستقبل العلاقات بين البلدين لم يعد محكوماً فقط بالمصالح التجارية والاقتصادية أو بالاستراتيجية العسكرية والأمنية، إذ إنه في جميع الأحوال يستطيع الطرفان تحقيق قدر ما من التوازن في مجمل هذه العلاقات برغم الافتقار إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي .

- دراسة صالح (2021)، بعنوان " الصين وجائحة كورونا: من احتوائها داخليا الى توظيفها في السياسة الخارجية".

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الدوافع الكامنة وراء سياسة المساعدات الإنسانية التي اتبعتها الصين في ظل جائحة كورونا، وفي ظل تقاعس قوى دولية أخرى عن القيام بذلك. وللكشف عن هذه الدوافع تناولت الدراسة أهم سمات ومحددات السياسة الخارجية الصينية وأهم مقومات قيادة النظام الدولي، وما إذا كانت الصين مستعدة وراغبة في احتلال موقع القيادة فيه أم لا، خاصة في ظل التراجع الملحوظ في دور الولايات المتحدة الأمريكية عالميا، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكيفي وذلك بتفكيك الظاهرة محل الدراسة الى أجزاء على المستوى الذهني او النظري فقط، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات أهمها أن المساعدات الإنسانية تشكل أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية الصينية، تستخدمها للتغلغل الناعم في مناطق مختلفة من العالم، لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، ولتعزيز مكانتها كقوة دولية كبرى، وفي ذات السياق جاءت المساعدات الإنسانية الضخمة التي قدمتها للعديد من دول العالم لمواجهة جائحة كورونا.

- دراسة عواد (2021) بعنوان" التنافس في العلاقات الصينية الأمريكية"

هدفت هذه دراسة الى توضح اسباب التنافس في العلاقات الصينية الأمريكية، ولماذا تنظر الولايات المتحدة بريبة للتقدم الصيني في المجالات المختلفة، كما هدفت الى دراسة تأثير ذلك التنافس على الوضع الدولي والاقليمي في مناطق العالم المختلفة، وقد

استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وتوصلت الى ان تأثير طبيعة العلاقات الامريكية الصينية ما بين الصراع والتنافس و التعاون، اخذ العالم لعدم القدرة على ان اتخاذ قرار استراتيجي بالتحالف بعيد المدى، بالتالي على الدول توظيف ما بقي من التعاون بين الصين والولايات المتحدة، وان تحول القطبية الدولية نحو التعددية امر سيكون إيجابي.

- دراسة النمران، (2020) بعنوان" العلاقات الأمريكية الصينية وانعكاساتها على بنية النظام الدولي 2008-2019"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة القوة التأثيرية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في النظام الدولي، وكذلك رصد العلاقة بين الولايات المتحدة والصين من حيث نقاط الاتفاق والاختلاف وأثر هذه العلاقة على بنية النظام الدولي، واستخدمت الدراسة منهج النظام الدولي وتطبيقه على العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، حيث توصلت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات كان أهمها أن صعود الصين على المستوى الاقتصادي والبشري والتكنولوجي بشكل سريع كان له أثره السيئ على الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كان لهذا الصعود رد فعل أمريكي تمثل بسعيها إلى احتواء الصين بكل الطرق الممكنة للحيلولة دون وصول الصين إلى قمة النظام الدولي لان في وصولها خطر على مصالح ومكانة الولايات المتحدة دوليا .

- دراسة خلوفي وشريط (2020) بعنوان " إدارة المخاطر الوبائية: جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 تجربة الصين ام جمهورية كوريا؟" (دراسة تحليلية)

تناولت هذه الدراسة تجربة جمهورية الصين الشعبية في بمواجهة وإدارة خطر كورونا وهدفت الى التعرف على الية تعامل السياسة الصينية مع الجائحة بالإضافة الى طرق خروجها من الدول الخطيرة التي تعاني من انتشار الوباء، وأيضا تناولت الدراسة التجربة الكورية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وتوصل لعدة توصيات من أهمها ان فايروس كورونا جائحة عالمية وتهديداتها ضخمة وغير متوقعة، وان التجربة الصينية مبنية على ممارساتها غير الديمقراطية والرقابية على السكان وهو ما ساعدها في فرض إجراءات إدارية على السكان بشكل اكثر فعالية بحث انها كانت تراقب وتتجسس وتعتقل من يخالف القوانين والاوامر.

2.2.2 الدراسات باللغة الإنجليزية:

- **دراسة وانغ (2021) بعنوان "**

From Globalization to Regionalization: The United States, China, and the Post Covid-19 World Economic Order"

تناولت هذه الدراسة موضوع النظام الاقتصادي العالمي والجدل بين المتفائلين والمتشائمين والوسطيين وخصوصاً بعد جائحة كورونا، وتحدث الدراسة عن وجهات النظر المتضاربة حول العولمة الاقتصادية والمنظور التاريخي، وعن العولمة الاقتصادية قبل وبعد ازمة عام 2008، وتناولت موضوع استكشاف العولمة ونتائجها بعد فايروس كورونا وقد استنتج من هذه الدراسة انه أن العولمة الاقتصادية تمر بمرحلة انتقالية منذ الأزمة المالية لعام 2008، وأن أحد العوامل المهمة ولكن غير الحصرية لتفسير هذا التغيير هو العلاقة الاقتصادية المتطورة بين الولايات المتحدة والصين ، من التكافؤ إلى التنافس المتزايد. بدأت إعادة الهيكلة الاقتصادية في الولايات المتحدة والصين بعد أن تجاوز البلدان أزمة عام 2008 واكتسبوا زخمًا منذ اندلاع الحرب التجارية و Covid−19.

- **دراسة براون (2021)، بعنوان "**

"Super spreaders of Malign and Subversive Information on COVID-19"

تناولت هذه الدراسة الحديث عن المعلومات التخريبية من الصين وروسيا عن موضوع انتشار فايروس كورونا، من دعاية ومعلومات مضللة، والاختلافات في الرسائل الروسية والصينية، وقد وضحت الدراسة طرق كل من الصين وروسيا في تضليل المعلومات ونشر الدعاية الكاذبة بقصد تزييف الحقائق وذلك في محاولة منهم لتسيد الموقف في ظل انتشار فايروس كورونا وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليل، واستنتج من هذه الدراسة ان كل من الصين وروسيا تسعى لاستغلال ازمة فايروس كورونا للصعود في النظام الدولي على حساب الولايات المتحدة الامريكية.

- **دراسة ولفنز (2020) بعنوان**

" Trump's Trade Policy, BREXIT, Corona Dynamics, EU Crisis and Declining Multilateralism"

تناولت هذه الدراسة الحديث عن التفاعلات الدولية اقتصادياً بحيث توضح الديناميكيات الامريكية في جائحة كورونا وسياسة الرئيس ترامب في التعامل مع الازمة، وقد ركزت

على الوضع الاقتصادي منذ نهاية الحرب الباردة في نهايات القرن الماضي وحتى الوضح الحالي في ظل الازمة، ودرست خروج بريطانيا من البريكست وسياسة ترامب اتجاهه، وازمات الاتحاد الأوروبي، واستنتج من الدراسة ان جائحة كورونا قدمت نتاج سيء لتعامل السياسي الخاص بالولايات المتحدة الامريكية.

3.2 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

ان ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي ركزت على التغطية التاريخية والتأصيل النظري للعلاقات الأمريكية الصينية بشكل كبير، أن هذه الدراسة قامت على تقديم مرجعاً علمية حول أثر جائحة كورونا على الأبعاد الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية والصين والعلاقة بينهما، وبذلك تعد دراسة حديثة من جميع الجوانب وتساعد على توضيح الأحداث القائمة وما لها من نتائج على المجتمع الدولي ككل، بالإضافة الى قدرتها على طرح رؤية استشرافية لمستقبل تلك العلاقات وأثرها على النظام الدولي.

الفصل الثالث

الإطار النظري للعلاقات الأمريكية الصينية

مقدمة:

تقوم العلاقات الأمريكية الصينية على حالات الصراع والتعاون التي تمثل التوافق والخلاف، بامتلاك كلا الدولتين أبعاد وعناصر قوة خاصة بها تتطلب ذلك، فان الولايات المتحدة تعد القوة الكبرى المهيمنة على العالم، بينما الصين لديها الثقل الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتصاعدة، والذي تسعى به إلى الوصول لقمة النظام الدولي، لذا تنظر الولايات المتحدة إلى أن الصين قوة صاعدة ذات بعد إقليمية وعالمي، وتهدد مصالح الولايات المتحدة الحيوية وأمنها القومي، لكن تتعاون كل من الصين مع الولايات المتحدة في عدة قضايا أهمها: الارهاب والمخدرات وغسل الأموال والحد من أسلحة الدمار الشامل، إضافة الى دور الصين كوسيط لتفاوض على قضايا عدة منها مشكلة كمبوديا والكوريتين. (العدوان، 2021 ،123)

1.3 العلاقات الأمريكية الصينية: التطور والمقومات

تتسم العلاقات الأمريكية الصينية بكثافة المصالح المتبادلة بينها وتنوعها في مجالات عديدة ومنها التجارية والاقتصادية والسياسية، لذا كان لابد من تطور تلك العلاقات وعدم تجاهلها والعمل على تعزيزها، وبهذا المبحث سوف نتطرق لنشأة وتطور العلاقات الأمريكية الصينية وأهمية اقامتها ومقومات كلا الدولتين.

1.1.3 العلاقات الأمريكية الصينية

بقيت العلاقات الامريكية الصينية بين حالتي التجاذب والتنافر وقد لا يكون من قبيل المبالغة القول انه ليس هناك ما هو اكثر اهمية للعالم اليوم من العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين فبوصفها من القوى الرئيسية في النظام الدولي ، فإن الاستقرار العالمي يتوقف على مسار علاقتهما الثنائية وعلى الطريقة التي ستدار بها تلك العلاقات ولاسيما بعد وصول دونالد ترامب الى سدة الرئاسة الامريكية في 20

كانون الثاني 2017 التي يعتقد ان الصين اخذت تتفوق على الولايات المتحدة الامريكية في مجال التجارة والسياسة الاقتصادية (مجلة أبحاث استراتيجية، 2017)

يتفق كثيرون على أن العلاقات الصينية الأمريكية من أهم وأكثر العلاقات الدولية تعقدا وتشابكاً في القرن الحادي والعشرين، لأسباب كثيرة اقتصاديا، الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر اقتصاد في العالم والصين هي ثاني أكبر اقتصاد، كما أن بكين أصبحت أكبر شريك تجاري لواشنطن منذ عام 2015، وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما (519,6) مليار دولار أمريكي سياسيا، الصين قوة صاعدة على الساحة الدولية وتتشابك مع الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا الإقليمية والدولية تشابكاً لا يمكن تجاوزه لتسوية تلك القضايا (الشبكة الدولية للإنترنت، 2018).

تعود العلاقة الأمريكية الصينية الى نهاية القرن التاسع عشر، وذلك عندما انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الباب المفتوح بعد خروجها من العزلة، حيث ساعدت الصين ودعمتها لإنهاء الاحتلال العسكري الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، الا أن العلاقات بدأت تتجه الى التوتر بعد وصول الحزب الشيوعي الى الحكم في الصين الشعبية إضافة الى انفصال الصين الوطنية (تايوان حالياً فرموزا سابقاً) الا انه في عام 1949 تأزمت تلك العلاقات بشكل كبير نتيجة اتجاه الصين الشعبية الى الوقوف تحت المظلة السوفيتية للتشابه العقائدي بينهما والايمان بالفكر الماركسي اللينيني خلال الحرب الباردة ضد المعسكر الرأسمالي الغربي تحت القيادة الأمريكية وقد قامت الصين بقيادة الرئيس الأسبق ماوتسي تونغ الى حل الخلافات مع الاتحاد السوفيتي. (عبد الرزاق، 2020)

وبدأت الصين بالاتجاه الى التركيز على شؤونها الداخلية عبر الحفاظ على استقلالها والبدء بوضع خطط شاملة لبرامج التنمية المحلية ومنها: برامج الإصلاح والابتكار بهدف التخفيف من الاعتماد على المساعدات الخارجية وتحديدا من الولايات المتحدة الأمريكية والوصول الى التقدم السياسي والاقتصادي والثقافي عبر تبنيها نهج الاعتماد على الذات. (علي، 2016)

وفي السبعينات من القرن الماضي بدأت العلاقات الأمريكية الصينية تشهد نوعاً من التقارب ليقين الولايات المتحدة بعدم جدوى الاستمرار في تهميش الصين ورفض انضمامها للأمم المتحدة، لذا قام الرئيس الأميركي في ذلك الوقت " ريتشارد نيكسون " بزيارة للصين عام 1971 واشعارها بالقبول لدخولها هيئة الأمم المتحدة بدلا من الصين الوطنية "تايوان"، وبهذا فتحت البوابة الكبرى لتلك العلاقات على مصراعيها، وأصبحت تمتاز تلك العلاقات حتى عام 1989 بالتعاون والتنسيق حيث تم فتح العديد من القنصليات وتبادل الزيارات الرسمية. (دودين، 2020)

وبعد بدء النمو الاقتصادي الصيني نتيجة البرامج والسياسات التي انتهجتها في الفترة السابقة، بدأت ترى الولايات المتحدة أن الصين أصبحت من احدى أكبر مصادر التهديد لمصالحها وأنها منافس شرس على الساحة الدولية، لذا فرضت على الصين عقوبات اقتصادية وعوائق ومنها: عدم استيراد أي بضائع من الصين وبيعها الى الولايات المتحدة، اقناع الدول الموالية للولايات المتحدة بعدم مد الصين بالموارد الاستراتيجية، انشاء قواعد عسكرية لمواجهة الصين في تايوان واليابان وفرض الحصار العسكري عليها. (عبد الرزاق، 2020)

بالإضافة الى توقيع الولايات المتحدة الأمريكية والصين على اتفاق عام 1999 قام على أساس تحويل شركات الاسلحة النووية الصينية الى صناعات مدنية، ومقابل ذلك حرصت الولايات المتحدة الامريكية على موافقة وتأييد الصين لعقد اتفاق ما بين الولايات المتحدة و كوريا الشمالية حول البرنامج النووي، وقد تمكنت الصين بالمقابل اكتساب اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بقوة الصين الاقتصادية وتنامي قدراتها العسكرية مما يؤهلها للقيام بدور مؤثر في الحفاظ على السلم والأمن في منطقة آسيا والعالم، وبذلك توصلت الولايات المتحدة الأمريكية الى قناعة بأن الصين تعد قوة صاعدة عالمية تقوم على رؤية استراتيجية و لها مقومات سياسية واقتصادية و ثقافية واجتماعية تعطيها وزنها الاستراتيجي ذات أهمية على الساحة الدولية بالتالي إن صعودها أمر لا بد منه، لذا اصبح من الضرورة العمل على إقامة العلاقات الودية نوعاً ما تقوم على التقارب لدرجة تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، بالإضافة الى تنظيم فرص المكاسب المشتركة في المجالات

الاقتصادية والعسكرية وان يجب ان تؤدي الصين دوراً بارزاً في حقل التقنية والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والصناعية وحل مشاكل الطاقة في العالم. (الانباري، 2007)

بدأت تتجه العلاقات الأمريكية الصينية نحو الشراكة لتحقيق مصالح كلا البلدين بعد تولى الرئيس الأمريكي السابق أوباما عام 2009، مما أدى الى تطور العلاقات ما بينهم وشعور الصين بانها في مسار تحقيق المطالب السياسية التي تسعى اليها، الا أن الأحداث السياسية المتتالية في آسيا وانقلاب موازين القوى وحدوث اختلاف في نظام الحكم القائم في معظم الدول أدى الى نوع من الغموض في العلاقات، لذا لجأت الصين الى اتباع دبلوماسية حسن الجوار للوصول الى بيئة خارجية مستقرة تساعد على استمرار الصين في النمو الاقتصادي.(Dong، 2015)

وبعد وصول الرئيس الأسبق ترامب الى الحكم بدأت العلاقات تتجه الى التعقيد والصراع، وذلك تمحور في عدة قرارات من الإدارة الأمريكية اتجاه الصين ومنها: الحرب التجارية التي فرضت تعريفات جمركية على البضائع الصينية، ومع ظهور فيروس كورونا اشتد الصراع ما بينهم واتجه الى منحنى أسوأ مما كانت عليه. (دودين، 2020).

دعا الرئيس شي الرئيس ترامب لزيارة بلاده خلال عام 2018 وقبل الرئيس الأمريكي الدعوة بسرور، أكد على دور الآليات الأربع العالية المستوى التي أنشئت مؤخرا الخاصة بالحوار والتعاون بين البلدين في مجالات (الدبلوماسية، الاقتصاد، إنفاذ القانون والأمن الإلكتروني) فضلا عن التبادلات الاجتماعية والتبادلات الأخرى بين الشعبين وطالب الرئيس شي البلدين بوضع قائمة بأولويات التعاون، لتحقيق حصاد مبكر .

اكد الرئيس الصيني انه (على الصين والولايات المتحدة الأمريكية أن يوسعا تعاونهما في مواجهة التحديات العالمية) ومنها ما يلي :

1. عدم انتشار الأسلحة النووية .
2. مكافحة الجريمة العابرة للحدود.

وصف الرئيس الصيني اجتماعه الأول مع الرئيس الأمريكي بأنه يحمل أهمية فريدة لتطوير العلاقات الصينية الأمريكية وقال إن الاجتماع ساعدهما على فهم بعضهما البعض بشكل أفضل وعزز ثقتهما المتبادلة، وإنهما توصلا إلى توافقات أساسية متعددة وأقاما علاقة عمل جيدة وحول العلاقات العسكرية، أشار الرئيس (شي) إلى أن الثقة المتبادلة في المجالات العسكرية والأمنية تشكل الأساس للثقة الاستراتيجية المتبادلة بين البلدين، واقترح ما يلي :

1. أن يحافظ كلا البلدين على التبادلات العسكرية على كافة المستويات .
2. أن يفسحا المجال كاملا للتعاون فيما بينهما في مجال المشاورات الوزارية الدفاعية والحوار الأمني لآسيا والمحيط الهادئ .
3. أن يوظفا جيدا آلية الحوار التي أقيمت بين هيئتي الأركان لجيشي البلدين .
4. تنفيذ برامج التبادل السنوية المتفق عليها .
5. تنفيذ وتحسين آلية تبادل الإبلاغ بشأن العمليات العسكرية الكبرى ومدونة السلوك الآمن بشأن المواجهات العسكرية البحرية والجوية.

2.1.3 اهمية العلاقات الامريكية الصينية

ان أهمية العلاقات الأمريكية الصينية غير متساوية في تحديد مكانة كل دولة للأخرى، وذلك بأن العلاقات الخارجية الصينية تتعدى العلاقات الخارجية الأمريكية وهذا ما أثر على تطورها الطبيعي.

بالنسبة للصين، فان الأهمية الاستراتيجية لعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في ثلاثة جوانب: (إبراهيم، 2016)

1. حاجة الصين الى بيئة مستقرة تساعدها على النمو والتطوير من ذاتها انطلاقاً من أنها أكبر دولة نامية في العالم، وهنا تأتي أهمية الولايات المتحدة الأمريكية بقدرتها على اشعال فتيلة الحرب بأي مكان وزمان على المستوى العالمي، وبهذا هي القوى الوحيدة ذات القدرة على تخريب البيئة السلمية والتنموية في الصين، لذا بقاء العلاقات الصينية الأمريكية على طبيعتها تؤمن ضمان التقدم والنمو في الصين والاستمرار في عملية التطور السياسي والاقتصادي.

2. تقوم العلاقات الأمريكية الصينية على هدف استراتيجي يؤثر على عملية البناء والتحديث في الصين، بحيث أن الصين منفتحة بشكل شامل على المجتمع الدولي، بينما للولايات المتحدة الأمريكية مغرى من هذا الانفتاح يكمن في هدفها للدخول في الاقتصاد الصيني والمجتمع الداخلي لتحقيق أهدافها و مصالحها، وهنا نجد أن الصين تحتاج للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين أسواق خارجية و الأموال والتكنولوجيا، بالإضافة الى الكفاءات الإدارية ومصادر المعلومات والتجارب الإدارية، بالمقابل ان هذه الحاجات الهامة تؤمن لغالبية دول العالم من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكثر دولة حيوية في التطور التكنولوجي والقوة الاقتصادية.
3. ان الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الخارجي الوحيد من المجتمع الدولي الذي تدخل بشكل كبير في قضية تايوان الصينية والتي تعتبر من المسائل ذات أثر مباشر على الأمن القومي الصيني والتي تهدد مصالحها في الحفاظ على وحدة أراضيها، فإنها تحدد الوسائل والأساليب التي ستستخدمها الصين للحفاظ على امنها القومي، لهذا فان القيادات المتتالية للصين بدأ من ماو تسي تونغ ثم بدنغ شياو بينغ حتى تزى مين أي المجموعة القيادية المركزية للجيل الثالث، قامت في محاولة الحفاظ على بقاء العلاقات الصينية الأمريكية في وضع طبيعي وتحديد أولوية تطور سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول ضمن أهدافها الخارجية، وتعالجها كمسالة إستراتيجية تتعلق بالمصالح العليا، لذا تخضع الصين لتنازل عن بعض القضايا الجزائية ضمن علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية واخضاعها لصالح الإستراتيجية العامة للدولة .

بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية فان أهمية العلاقات الاستراتيجية مع الصين لها أسس مختلفة الى جانب كونها إحدى الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وهي كالتالي: (العدوان، 2021)

1. ان الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور بارز في الحفاظ على عدم انتشار السلاح النووي والتقنية الصاروخية، باعتبارها أكبر قوى عسكرية على الساحة الدولية، الا أن الصين تعد من القوى المالكة للتكنولوجيا النووية والتقنية الصاروخية، بالتالي تستطيع عبر قدرتها النووية تهديد الولايات المتحدة الأمريكية رغم حاجتها لعشرات الأعوام لتكون قادرة على منافسة القوة العسكرية الأمريكية.
2. تتلاقى المصالح الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية مع الصين تجاه منطقة شرق آسيا بشكل كبير، وتكمن أهمية الصين في هذا المحور بأن الصين لها تأثير كبير في تلك المنطقة الى جانب العلاقات التاريخية القوية معها، واستنادا على ذلك فان الولايات المتحدة ترى ان لها مصالح مع الصين للحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا.
3. الصين باعتبارها دولة نامية تشهد سرعة تطور اقتصادي كبيرة، تلعب دورا هاماً في حل المسائل العالمية بما فيها البيئة والمخدرات والتهريب والهجرة والطاقة وغيرها.

3.1.3 مقومات الصعود الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المقومات الاقتصادية:

ان الصين قامت منذ سنوات على تحقيق عدة أهداف تنموية في مجالات وميادين مختلفة، كانت في مقدمتها الأولوية الاقتصادية للتمكن من المنافسة ضمن الدول العظمى على الساحة الدولية وبالمقابل أصبحت من أهم منافسين الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، ومن أهم مؤشرات على ذلك ما يلي:

1. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين السنوي يتراوح ما بين 6.8% كحد أدنى و18.6% كحد أدني، وبذلك تحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً من حيث معدلات النمو بين باقي دول العالم الكبرى، نمت الصين بأكثر من 10٪ في 22 عامًا. وصلت الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 7.24٪ في

عام 1984 وأدنى مستوى قياسي بلغ −2.54٪ في عام 2009. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سالبًا في ثماني سنوات للولايات المتحدة. أظهرت الصين نموا سلبيا في أربع سنوات. ((Statistics times، 2021

2. القوة اقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي

يعتبر اقتصاد الولايات المتحدة الأكبر في العالم اعتمادا على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ويعد أكبر مساهم في أمريكا في الناتج المحلي الإجمالي هو قطاع الخدمات الاقتصادي، والذي يشمل التمويل والعقارات والتأمين والخدمات المهنية والتجارية والرعاية الصحية، بينما الصين لديها ثاني أكبر ناتج محلي إجمالي اسمي في العالم وأكبر معدل للقوة الشرائية.((Researched, 2021

3. استيراد للنفط والطاقة

كما أنها أكبر مستورد ومستهلك لمعظم المعادن في العالم، وهي أكبر مستثمر عالمي في الطاقات المتجددة باستثمارات فاقت 758 مليار دولار من عام 2010 إلى غاية النصف الأول من عام 2019. تليها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية عالميا في نفس الفترة بحجم استثمار بلغ 356 مليار (.(PNUE, 2019

4. فتحت الصين اقتصادها بشكل تدريجي على مدى الأربعين عامًا الماضية، وتحسنت التنمية الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع مستويات المعيشة بشكل كبير. ألغت الحكومة الصينية تدريجياً الزراعة الجماعية التي سمحت بمرونة أكبر لأسعار السوق، وزادت من استقلالية الشركات، وزادت التجارة الخارجية والمحلية والاستثمار تتمتع الصين بقوة بشرية هائلة، وهو ما جعل منها أكبر سوق عالمية سواء من حيث الاستهلاك أو من حيث الإنفاق على السياحة، حيث يقدر إنفاق السياح الصينيين في العالم بحوالي 250 مليار دولار، وهو يفوق إنفاق السياح الأمريكيين والألمان معا (أشرف، 2019)

5. هذا بالإضافة إلى كونها أكبر سوق للسيارات في العالم، وهو مجال يوفر أكثر من 40 مليون وظيفة وتصل عائداته إلى حوالي 1 تريليون دولار كل عام، أي ما يقرب 10 % من الإنتاج الصناعي في الصين (الخزار، 159)

6. الصين هي القوة العالمية الأولى من حيث الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي بلغ 3,22 ترليون دولار أمريكي سنة 2019 (البنك الدولي، 2019).

2.3 المقومات السياسية والاجتماعية للصعود الصيني في النظام الدولي:

إن تقدم الصين وتأثيرها في النظام السياسي الدولي اعتمد على مرتكزات أساسية فاعلة ومؤثرة عدة، لأن قوة الأطراف الفاعلة فيه تستند على مجموعة من القدرات التي تمتلكها الدول، وإن قوة الدولة لا تقتصر على القدرات العسكرية فحسب، بل تأخذ منحى آخر يشمل كل القدرات المعنوية والمادية، وإن امتلاك مقومات القوة لدولة معينة، يسمح لها بالتأثير الخارجي في سلوك الآخرين، ويقترن هذا التأثير مع أهداف سياستها الخارجية من أجل ضمان تحقيق مصالحها وأهدافها القومية .

وعليه، فقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تغيرات أثرت مباشرة في توازن القوى في النظام الدولي، ولاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي، الذي نتج عنه تربع الولايات المتحدة الأمريكية على هرمية النظام الدولي الجديد، فضلاً عن فرض هيمنتها شبه المطلقة، الذي بدوره أدى إلى ظهور قوى جديدة وكان من بين تلك القوى، القوة الاقتصادية الآسيوية (الصين) لتدخل ضمن سباق التنافس والتأثير في الساحة الدولية مع الدول الكبرى، ولاسيما مع القطب الأمريكي المسيطر، فقد عملت على تطوير قدراتها في الجوانب (الاقتصادية، العسكرية، تكنولوجية، العلمية) كافة والظهور كقوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي .

فأن سعي الصين في تطوير مقومات القوة الشاملة وقدراتها بعد مرحلة الحرب الباردة، مقارنة مع المرحلة السابقة التي عرفت بها الصين بمحدودية الإمكانيات التي تمتلكها، وانسجاماً مع متطلبات هذه المرحلة الجديدة والمتغيرات التي طرأت عليها والظهور بوصفه قوة مؤثرة في الساحة الدولية، أدركت الصين ان القدرة التأثيرية لها لا تتمثل بما تمتلكه من قدرات اقتصادية هائلة فحسب، وإنما ضرورة تطوير قدراتها في كافة المجالات، وذلك لإثبات للعالم بأن الصين قادرة على اخذ دوراً مؤثر في النظام الدولي.

1.2.3 مقومات القوة والقدرات السياسية والعسكرية

سيتم تناول هذا المطلب فيما يتعلق بمقومات القوة والقدرات السياسية والعسكرية لجمهورية الصين الشعبية على وفق ما يأتي:

أولاً : القوة والقدرات السياسية .

ان فاعلية القيادة السياسية تنعكس مباشرة على فاعلية الدولة، وبقدر ما تكون القيادة ذات خبرات علمية وفنية بقدر ما تزداد تلك الفاعلية، وكلما كان الهيكل التنظيمي للدولة متيناً ومتماسكاً، كلما ازدادت قوة الدولة وقدرتها على أتخاذ القرارات ومتابعتها، ومن المهام الأساسية للقيادة السياسية هو إلمامها بالبيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها ومؤثراتها، والبيئة الداخلية بكل ما فيها من أوضاع اجتماعية سائدة ومن منظمات غير حكومية وأحزاب سياسية مؤثرة في الرأي العام لأن الاختلاف في طبيعة البيئتين الداخلية والخارجية هو الذي يحدد معنى القوة التي تتراوح ما بين علاقات القوى المتعددة بالنسبة للبيئة الدولية وطبيعة القدرات التي تمتلكها، أمّا السلطة في المجتمع الداخلي فهي علاقات القدرة المحتكرة لعوامل القوة في مواجهة المجردين منها وفي سياق ذلك، تتمتع الصين بقدرات سياسية مؤثرة أسهمت مباشرة في تحديد مكانتها في النسق الدولي بقيمة قوتها وقدراتها، التي يمكن بها أن تؤدي أثراً فاعلاً في النظام الدولي (عدنان، 2010).

وعند مراجعة السجل التاريخي للصين، نجدها قوة متماسكة على الرغم من ما مرّت به من سلسلة من الثورات الداخلية، التي أحدثت كثيراً من المتغيرات في نظمها السياسية، حتى تمكنت في عام 1949 بقيادة الزعيم الشيوعي (ماوتسي تونغ) من إعلان تأسيس جمهورية الصين الشعبية، ونظام حكم أوتوقراطي اشتراكي، تخضع فيه مؤسسات الدولة والمجتمع الصيني للمفاهيم والمبادئ الشيوعية، التي تضمن سيادة الصين واستقلالها وفرض السيطرة الصارمة وتقييد كبير للحريات على الشعب، حتى انطلقت بسياسات جديدة، كان الهدف منها إصلاح الأوضاع الداخلية والخارجية للصين كمرحلة أولى في توجهاتها، فقد بدأت في خمسينيات القرن الماضي في تعزيز التحالف مع الاتحاد السوفيتي بوصفه أحد قطبي النظام الدولي المسيطر على المسرح العالمي أبان أحداث الحرب الباردة، بهدف المساعدة وكسب الدعم السوفيتي من أجل

استعادة هيبة الحضارة الصينية، فضلاً عن تبوء مكانة مميزة تليق بالواقع الصيني (الآن، 2012).

إلا أن الأساليب السوفيتية آنذاك مع الصين لم تكن على وفق مستوى الطموح، الذي فسر بأن الاتحاد السوفيتي السابق لا يرغب في عد الصين حليفاً وإنّما يسعى إلى فرض هيمنته على الصين، لذلك اتجهت الصين إلى تنويع خياراتها السياسية على المستوى الإقليمي والدولي، الذي تجسد في اللقاء الذي جمع الدول الآسيوية الخمس (الهند، سيلان، بورما، إندونيسيا، باكستان) مع الصين الذي عقد في كولومبو عام 1954، الذي نتج نوعا من المواقف الاستقلالية حيال الاتحاد السوفيتي، ونسج نوعاً من المواقف ذات الطابع التعاوني مع الدول الآسيوية، الذي أدى بدوره إلى تصدع الجبهة الاشتراكية ودفع القيادة الصينية إلى التحول نحو استراتيجية جديدة من خلال محاولتها لتشكيل كتلة من دول العالم الثالث وبزعامتها ونلاحظ هنا ظهور نوعا ما من القدرات السياسية الصينية على الرغم من تأسيسها الحديث، كونها منذ البداية لا ترغب بأن تكون دولة تابعة، وإنّما دولة مستقلة بذاتها، وهذا ما ظهر لاحقاً في توجهاتها في العقود التي تلت هذه المرحلة (عبد الحي، 2014).

وتبعا للأحداث، ولاسيما بعد وفاة ماو وتسلم السلطة الصينية عام 1978 بقيادة الزعيم (دينغ هيساو بينغ)، اتجهت السياسة الصينية وفق ادراك دينغ في إصلاح الوضع الداخلي الصيني، حيث ركزت على العوائق والمشاكل والأزمات التي تعاني منها الصين، لذا انتهج سياسات جديدة تسهم في تعزيز مقومات قوتها الجيوستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي، اتسمت بنوع من البراغماتية مفادها كيفية تحقيق نمو اقتصادي متميز يجعلها مركز استقطاب للدول الإقليمية الأخرى ومن ثم الانفراد كأكبر قوة إقليمية في المنطقة، وفي ضوء ذلك تبنى دينغ سياسة الإصلاح والانفتاح، والتركيز على النمو الاقتصادي ووضعه في أولويات التوجهات السياسية الصينية، على حساب الاعتبارات الأيديولوجية بهدف تحديث الاقتصاد، الذي عدّ المنطلق الرئيس في الارتقاء إلى مكانة متقدمة (مايكل، 2003).

وبناءً لما تقدم، اتسمت السياسة الصينية ضمن نسق مختلف عن الحقبات السابقة، فقد فضلت الإصلاح الداخلي قبل المكانة الدولية، حتى تمكنت طيلة العقود

الخمسة منذ إعلان تأسيس جمهورية الصين الشعبية، في تعظيم قدراتها، ولاسيما الاقتصادية، وذلك من أجل تهيئة الفرصة السانحة في الإعلان عن الشخصية الصينية المتميزة، والارتقاء في أخذ دور أكثر تأثير في النظام الدولي وبطرق سلمية، ففي مطلع الألفية الجديدة، ظهرت الصين كقوة صاعدة تسمح لها ممارسة دوراً أكثر تأثيرا في نظام الدولي الجديد (عبد الحي، 2014).

وتزامناً مع تسلم الزعيم (جيانغ زيمين) السلطة الصينية عام 1993، المرحلة التي وصفت على أنّها امتداد لسياسة وأفكار (دينغ هيساو بينغ) الأساسية، حيث تمثلت هذه المرحلة بالإفصاح رسمياً عن دور الصين في مسار العلاقات الدولية والإقليمية، الذي دفع بها إلى الانغماس في مجموعة من القضايا الدولية والإقليمية، لاسيما في نظام جديد (أحادي القطبية)، فقد ادركت السلطة السياسية الصينية لابد من اختيار مبدأ الانفتاح النشيط على العالم، وذلك من أجل إثبات مكانتها الدولية في عالم انهارت فيه أسس الاحتكار الدولي، فضلاً عن إدراك الصين بشأن واقع الوضع الأمني العالمي في ظل نظام هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ظهرت مقاربات عدة من شأنها التذليل والإسهام في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية للصين، ومن ابرز تلك المقاربات هي (عبد القادر، 2000):

1. انتهاج دبلوماسية فاعلة وجديدة ذات رؤى واسعة وعميقة تناقض الخط الماوي القائم على الحرب والثورة، والانخراط بشكل موسع نحو السلام والتعاون وقيام بيئة عالمية مستقرة .
2. صياغة استراتيجية أمنية جديدة اعتمدت بصورة أساسية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، حيث قامت السلطة السياسية الصينية في منتصف تسعينيات القرن العشرين، بإطلاق دعوات ومناشدات عالمية لإقامة منظومة جديدة للنظام الدولي تستند على الحد من سباق التسلح، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وتثبيت الأمن والاستقرار في منطقة آسيا وذلك بإقامة علاقات تبنى على أساس الاحترام المتبادل بين الدول، واعتماد دبلوماسية الحوار، والمفاوضات أساساً لحل النزاعات الدولية والإقليمية .

وتبعا لما سبق، فقد أتضح الدور الصيني في مطلع القرن الحادي والعشرين، بوصفها قوة صاعدة ومؤثرة في الساحة الدولية، فضلا عن امتلاكها الإمكانيات، التي تؤلها لأخذ دوراً أكثر تأثير في النظام الدولي، وهذا ما اتضحت ملامحه لاسيما بعد أحداث تفجيرات 11 أيلول عام 2001، التي ضربت القوة العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية)، التي أحدثت منعطفاً جديداً في هيكلية النظام الدولي، مما جعل الصين تدرك مدى أهمية هذا الحدث المهم، لذا انطلقت بمقاربة استراتيجية تتكيف مع الأوضاع والمتغيرات التي أحدثت في مطلع القرن الحالي، التي ركزت على أبعاد أي ملامح تشير إلى العداء مع الإدارة الأمريكية، وتهيئة فرص أكثر إيجابية للعلاقة مع الولايات المتحدة تستند على تقوية الحوار والتعاون والاحترام المتبادل، حتى سنحت الفرصة للصين لأخذ دور مؤثر في محاربة الإرهاب وتحمل المسؤولية أسوة بالدول الكبرى الأخرى، فضلاً عن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، كل ذلك عزز الدور السياسي الصيني بوضوح (بايتس، 2009).

لذلك نلاحظ أن الصين تمكنت في مطلع الألفية الجديدة من انتهاج سياسات واستراتيجيات تهدف إلى الصعود السلمي، والابتعاد عن أي وسائل الصدام المباشر أو أساليبه ، لاسيما مع القوة العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية)، والترويج الفعلي إلى التعايش السلمي وتحقيق السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن الاندماج المباشر مع الأحداث والمتغيرات الدولية والتي تتعلق بالقضايا الدولية والأزمات، وهذا ما تجسد في دورها في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بصفة دولة ذات مسؤولية مشتركة مع الدول الأخرى، كما وعملت على تقوية أواصر العلاقات المتبادلة مع العالم، وخاصة في منطقة آسيا – باسفيك، ومن أجل بيان الواقع الصيني السلمي في تحقيق مبدأ الثقة والتعامل المتبادل .

نلاحظ أيضاً أن النظام السياسي الصيني، على الرغم من أنه نظام يحكم من حزب واحد (الحزب الشيوعي)، إلاّ أنّ توجهاته كانت منذ البداية تهدف إلى تحقيق المصالح الداخلية، واستقرار الوضع الداخلي، وهذا ما تجسد منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، كان من ضمن أولوياته استعادة مجد وهيبة التاريخ الصيني، فضلا عن تحقيق الرفاهية للشعب الصيني، حتى أصبحت مبادئ الحزب

الشيوعي الطريق الذي يسلكه جميع الحكام الصينيون بعد وفاة الزعيم (ماوتسي تونغ)، ومثالا لذلك فضل (دينغ هيساو بينغ) في بداية تسلمه السلطة، إصلاح الوضع الداخلي عن المكانة العالمية .

وبالنظر للتفوق الصيني الذي ظهر عبر مسيرتها المتميزة، والظهور كقوة مؤثرة في الساحة الدولية، فقد ولد لها طموح في إظهار قدراتها السياسية، سيما وأنها تدرك في ظل البيئة الدولية الحالية التي يحكمها منطق الصراع بالأساس تهدف إلى حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية، فضلاً عن تحقيق مصالحها، رهن بامتلاك مقومات القوة والسعي الدائم إلى زيادتها إلى ابعد مدى ممكن، لذلك مارست السياسة الصينية دوراً فاعلاً تجاه دول الجوار الأكثر تأثيراً في المنطقة، لاسيما مع اليابان والهند بإنتهاج طرق ووحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد، التفوق الاقتصادي، التفوق العلمي والعسكري وغيرها)، أو بالعمل على إضعافها بشتى الطرق لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها (منعم، 2008).

وكذلك على المستوى الدولي، اتسمت السياسة الصينية وقدراتها على تقويض جميع الفجوات المؤثرة في موقعها المكتسب، فقد اتجهت الصين في بناء شبكة من العلاقات الدولية، من أجل فرض الواقع الصيني في النسق الدولي الجديد، الذي تحول اليوم إلى نظام شبكي، بمعنى أنّ أي طرفٍ دوليّ يمتلك مقومات القوة والقدرة على التأثير، يجب أن ينظر إلى الأطراف الأخرى نظرة كلية وشاملة، ويجب أن ينخرط في منظومة التفاعلات الدولية والتأثير فيها بتطوير إمكانياته السياسية والعسكرية ويتميز أداؤه في المنظومة الدولية، ومن بين تلك الدول كانت روسيا محط الأنظار الصينية، فضلاً عن التقارب بين توجهات السياسة الصينية والسياسة الروسية، التي تمحورت في موضوع التعاون بين الطرفين وفق أمرين أساسيين، الأول : الإدراك المشترك حول تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم، لاسيما بعد أعقاب الحرب الباردة التي غيّرت هيكلية البيئة الدولية، والثاني : حاجة الصين المتزايدة للطاقة، فضلاً عن حاجتها لتطوير قاعدتها الصناعية، فيمكن القول إنّ التوافق الصيني الروسي تجاه السياسة الأمريكية يتمحور حول (المعيني، 2018).

1. رفض تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام الدولي.

2. رفض مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، الذي سوغته الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يهدف إلى حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشن من قبل "الدول المارقة"، إلاّ أنّ روسيا والصين تنظران إلى هذا المشروع على أنه تهديد للأمن العالمي، وإعادة إنتاج سباق التسلح.

وعليه، تمكنت السياسة الصينية إقامة شراكة استراتيجية مع روسيا بتطوير علاقاتها في المجال الاقتصادي والعسكري، بما يتلاءم مع تطلعاتها المستقبلية في المنطقة، وتمكنت من تعظيم اقتصادها بالتبادل التجاري، الذي شهد قفزة كبيرة من (10) مليار دولار في عام 2001 إلى (70) مليار دولار في عام 2011 وارتفع إلى (84) مليار دولار في عام 2017 وذكرت وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) في تقرير لها، بأن الأهداف التي حددها البلدين بالنسبة للتجارة الثنائية، تصل إلى (200) مليار دولار في عام 2020، فضلا عن زيادة خطط الاستثمار الصينية في الاقتصاد الروسي بما يقارب مليار دولار (Sputnik، 2018).

وعلى المستوى العسكري استغلت الصين الإمكانيات العسكرية الروسية في تطوير المنظومة العسكرية الصينية، ونقل التكنولوجيا العسكرية الروسية، لتصبح السوق الرئيس للسلاح الروسي بنسبة (50%) من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية، وبلغت مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين للسنوات 1990- 2007 بقيمة (85) مليار دولار، فضلاً عن ذلك نجحت الصين على وفق منطلق سياستها الخارجية في ترسيخ مفهوم الشراكة والانغماس في توجهاتها وتأثيرها السياسي، فقد تم تشكيل رابطة دولية مع روسيا ودول آسيا الوسطى، وتأسيس منظمة (شنغهاي) لتعزيز الأمن والاستقرار لجميع دول الأعضاء في المنطقة (Alyson، 2007)

وإلى جانب ذلك اتجهت الصين عن طريق تأثيرها السياسي صوب دول الاتحاد الأوروبي، وإقامة العلاقات الاستراتيجية، التي أخذت الطابع المؤسساتي، الذي يحمل مبدأ النظام والنفع المتبادل، ويشمل روابط كثيرة (سياسية، اقتصادية، عسكرية، تكنولوجية، ثقافية، علمية)، وإنّ تلك الروابط بين الطرفين جميعها تسير باتجاه تحولها إلى علاقات سياسية وأمنية بناءة وإيجابية وأكثر عمقاً، من أجل تحقيق الثقة المتبادلة بينهما وتجاوز أي شك بينهما واستبعاد أي تهديدات بين الطرفين (بايتس، 2009).

وعلى غرار ذلك التزمت دول الاتحاد الأوروبي بالشراكات الاستراتيجية مع الصين، التي إنمازت باتصالات منتظمة بين الطرفين، وشملت مشاورات أمنية ودفاعية وسلسلة من البرامج التعاونية الملموسة في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن عقد قمم سنوية كثيرة بين الاتحاد الأوروبي والصين التي تهدف إلى اتساع العلاقات الاستراتيجية ذات طابع ايجابي ودائم بينهما.

وإنّ مواقف الصين والاتحاد الاوروبي تتناغم فيما يتعلق بتدعيم نظام دولي متعدد الأطراف، واحترام دور المنظمات الدولية، ولاسيما الأمم المتحدة في إدارة العلاقات الدولية مع رفض كليهما لمبدأ التدخل العسكري لحل النزاعات الدولية، وهذا الأمر يُشكل نقطة الخلاف المركزية بين السياسة الأوروبية والسياسة الأمريكية، وإنّ هذه الأسباب استفدت منها الصين في تطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي (البديري، 2015).

وبناءً لما تقدم، نلاحظ أن التوجهات السياسة الصينية، قد التزمت بمبدأ يختلف عن المبادئ الأخرى للدول في التأثير وفرض قوتها بهدف صعود الهرم الدولي، لاسيما وأنّها لا ترغب بفرض واقعها كقوة مهيمنة، وإنّما فضلت الصعود السلمي وغرس الثقة المتبادلة مع دول العالم، لذا سلكت سياسة الشراكة وإقامة العلاقات النفعية لكلا الطرفين، من خلال الإمكانيات التي تتمتع بها سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وذلك لإثبات دورها المؤثر في النظام الدولي، وكذلك المحاولة في تأكيد النفوذ السياسي الصيني في كثير من المناطق في العالم .

ثانيا : القوة والقدرات العسكرية .

عند النظر إلى التفوق الاقتصاد الصيني، من الواضح أنّ الصين باتت تطمح إلى تطوير قدراتها بكافة المجالات، وذلك يعود إلى حقيقية مفادها هي فرض نفسها بوصفها قوة فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية، لاسيما بتطوير قدراتها العسكرية والأمنية للوقوف أمام التهديدات والتحديات في مناطق نفوذها الإقليمية والدولية، إذ تعدّ القوة العسكرية واحدة من الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف الدولة العليا، فضلاً عن عوامل القوة الأخرى التي تتمتع بها، وان تحقيق الأهداف العليا لأي دولة وتحقيق أغراضها

السياسية بفاعلية القوة العسكرية ، ينبغي أن تكون مدعومة من عوامل أخرى وهي (اقتصادية، سياسية، تكنولوجية)، لأنّ قوة الدولة لا تأتي من فراغ.

وعليه عند التطرق إلى الاستراتيجية العسكرية الصينية فأنّها تعدّ مسألة مثيرة للجدل، وذلك بسبب عدم دقة الأرقام التي يعلن عنها في الإنفاق والتطور العسكري، لأنّ الإعلان عن الإنفاق العسكري الصيني يشكل مخاوف لدى الدول الأخرى، وهذا الأمر بدوره سيشكل عائقاً أمام مراحل التطور العسكري والاقتصادي الصيني، وربما قد يكون ذلك سبباً رئيسياً في ترحيب كل دول الإقليم بتواجد الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك ترى الصين أنّ إعلان الرقم الحقيقي، سيشكل أيضاً مخاوف لدى الدول الكبرى وما تشكله القوة العسكرية الصينية في المستقبل من تحديات لها، فضلاً عن إعادة النظر في الموازين الدولية، لذلك يمكن القول إنّ الصين انتهجت "مبدأ الكتمان" فيما يخص تطور قدراتها العسكرية والاقتصادية، تجنباً لعرقلة مسيرتها التصاعدية في النسق الدولي من قبل الدول الكبرى وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية (البديري، 2015).

لذلك شكّلت الاستراتيجية العسكرية الصينية إحدى المفاتيح، التي اعتمدت الصين عليها في حل المعضلات الوطنية والإقليمية، لاسيما أثناء مدة الحرب الباردة، وعند ذكر القدرات العسكرية الصينية، ينبغي البدء في المقومات الأساسية التي تمتلكها الصين عسكرياً، وعليه تمتلك الصين جيشاً كبير يطلق عليه (جيش التحرير الشعبي)، الذي يعد المنظومة القتالية الأساسية للصين، وتتكون من وحدات وأفراد ومعدات عسكرية ثقيلة وطائرات، أكثر مما تمتلك أية مؤسسة عسكرية في آسيا (يونس، 2016).

ويبلغ عدد أفراد القوات المسلحة الصينية ما يقارب (2.5) مليون جندي، وبذلك يعدّ الجيش الأكبر عالمياً من حيث القوة العددية، فضلاً عن أنّ هناك قوة بشرية مؤهلة للخدمة العسكرية في الصين ما يقارب (300) مليون نسمة، ويصل منهم نحو (9) ملايين سنوياً إلى سن التجنيد "الإجباري" فضلا عن ذلك تضم القوات العسكرية الصينية البرية (الشرطة العسكرية وشبه عسكرية) أكثر من (1.5) مليون فرداً، والقوات الاحتياطية البالغ عددهم (800) الف فرداً (محمد، 2011).

ومنذ تسلم (دينغ هيساو بينغ)، وإطلاقه سياسة الإصلاح والانفتاح، فقد شملت هذه السياسة كذلك المؤسسات العسكرية الصينية، والتوجه نحو مبدأ الاهتمام النوعي لا الكمي في هيكليته، فقد تم إعادة هيكلية الجيش الصيني وذلك بتخفيض أعداد الجيش وعلى مراحل، ابتداءً من الثمانينات، فقد خُفض بحدود مليون جندي وبحلول عام 1997 خُفض بحدود نصف المليون، ومن ثم بحدود (200) جندي إضافي في عام 2005 ، على الرغم من تلك التخفيضات المستمرة التي تعرضت لها المؤسسة العسكرية الصينية، إلاّ أنّ الجيش الصيني والقوات التابعة له حافظ على المرتبة الأولى عالمياً من حيث العدد.

فضلاً عن ذلك كرست الجهود الصينية في الاهتمام بشأن تحديث إمكانيات الجيش، وذلك بإنشاء عدد كبير من الغواصات التقليدية، وهذا الأمر جعل الأسطول الصيني يحتل المرتبة الثانية عالمياً، وكذلك تطوير منظومة الأسلحة النووية، إذ تعد الصين أول قوة نووية في آسيا، فقد أعلنت في عام 1964 عن نجاح تفجير أول قنبلة ذرية، وفي عام 1965 فجرت القنبلة الثانية، مما أدى إلى تعظيم تلك القدرات، الذي مكنها من التقدم على فرنسا هيدروجينياً وبسرعة فاجأت العالم بها في هذا الميدان، حتى مكنها لاحقاً بأجراء أكثر من 44 تفجيراً نووياً، وعملت على تطوير نظم عسكرية قادرة علة حمل رؤوس نووية، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل صاروخ (4–DF) الذي يبلغ مدى (7000) كم، وكذلك صاروخ (5–DF) الذي يستطيع أن يحمل رأسا نووي تبلغ طاقته التدميرية 5 ميغا طن (حمدي، 2001).

وبصدد ذلك تشير تقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (Sipri) لعام 2010، إلى أنّ الصين تمتلك حوالي (400) سلاح نووي مجهزة للإطلاق بواسطة طائرات حربية وصواريخ بالستية ذات قواعد برية ومنصات متحركة، وكذلك صواريخ بالستية بحرية، وبواسطة أنظمة غير استراتيجية بما فيها المدفعية، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الصين بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي تجري أولى تجاربها على الصواريخ العابرة للقارات (7 آلاف ميل بحري)، فضلا عن تطوير قدراتها في مجال اطلاق الأقمار الصناعية، ومنذ عام 1982 بدأت بأجراء التجارب على الغواصات الحاملة للصواريخ الاستراتيجية

أمّا فيما يتعلّق بالقوات التقليدية، لاسيما القوات الجوية، فأنّها تمتلك نحو (5) آلاف طائرة، من بينها (1000) طائرة قاذفة محققة بذلك التفوق الجوي في قارة آسيا ككل، ولكنها حتى الآن لم تمتلك القدرة على خوض عمليات جوية واسعة، وفضلاً عن ذلك تعمل الصين على تدعيم قوتها البحرية وذلك بزيادة قدراتها على التدخل عبر البحار، ولدعم مطالبها في جزر سبراتلي وباراسيل وتايوان، وكذلك العمل على موازنة القوة الأمريكية في المحيط الهادي، ففي هذا الاطار اعتمدت على استراتيجية بحرية تقوم على التطور المتدرج عبر ثلاث مراحل هي:

1. المرحلة الأولى (2000–2010): تهدف الاستراتيجية الصينية أثناء هذه المرحلة إلى إرساء السيطرة على المياه الواقعة ضمن السلسلة الجزرية الأولى، التي تربط اوكيناو وتايوان والفيليبين .
2. المرحلة الثانية (2010– 2020): تهدف الصين في فرض السيطرة على السلسلة الجزرية الثانية التي تربط جزر اوقازاوارا (Ogasawara) وجزر غوام (Guam)، وإندونيسيا .
3. المرحلة الثالثة (2020– 2040): وهي المرحلة النهائية التي تطمح فيها الصين إلى وضع حد للسيطرة الأمريكية في المحيطين الهادي والهندي، واستخدام حاملات الطائرات وصفها مكوناً أساساً في قوتها العسكرية البحرية .

وفي ضوء ذلك، شهدت القوات البحرية الصينية عملية تحديث واسعة، فقد تجاوز التقدم الصيني في المجال البحري الدول المجاورة من حيث عدد أو نوعيتها الغواصات والمدمرات وقوارب الدوريات والفرقاطات، فذلك مكن الصين من السيطرة على المناطق المتنازع، ومنذ عام 2007 أثار بناء الصين لقاعدة بحرية في سانيا بجزيرة (هاينان) التوتر في المنطقة لاسيما مع توضيح صور الأقمار الصناعية لوجود غواصة صينية من فئة (094–GEN)، ووجود هذا النوع من الغواصات يمثل أول نشر دائم لأسطول الصين الجنوبي، وعليه سرعت الصين من عملية تطوير أسطول غواصاتها، بالموازاة مع امتلاكها لغواصات روسية قادرة على القيام بعمليات لمسافات طويلة، وقامت بتوسيع قاعدة غواصاتها في جزيرة هانيان.

ونلاحظ أنّ الاهتمام الصيني في توسيع منظومته البحرية، عُد العنصر الأساس في الخطط طويلة المدى لتطوير قواته، ولاسيما الغواصات التي تمتلكها وتعدّ المرتكز الأساس للقوات البحرية الصينية، فقد تحتل قوة الغواصات الصينية حالياً المرتبة الثالثة عالمياً، وأنّ غواصاتها مطورة تكنولوجيا وتتميز بانها اسرع واكثر فاعلية، وتمتلك غواصات (سونغ- 039) قادرة على اطلاق صواريخ مضادة للسفن من تحت الماء، فضلاً عن امتلاك الصين لأسطول مكون من 12 غواصة روسية المنشأ من طراز (Kilo) ، التي تعد التقدم الرئيس في قدرات غواصاتها على توجيه الضربات، ويمكن مقارنة غواصات (سونغ) و(كيلو) التي تمتلكها الصين بالغواصات الغربية التي يمتلكها جيران الصين الآسيويين مثل إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة والهند، ولكنها أقل تقدماً من نظيراتها في اليابان وأستراليا .(Acharya, 2009)

وعليه واصلت الصين في تطوير قدراتها العسكرية البحرية وتحديثها ، حتى أصبحت أكبر قوة بحرية إقليمياً وتمتلك ثلاثة أساطيل وهي (البحر الشمالي والبحر الجنوبي والبحر الشرقي)، وتمتلك (27) مدمرة، و(51) فرقاطة، و(27) سفينة انزال كبيرة، و(54) أخرى صغيرة، وتمتلك أكبر أسطول غواصات في آسيا يتكون من (8 – 10) غواصات تعمل بالطاقة النووية و(48) تعمل بالديزل، وشملت كذلك عمليات التطوير أسلحة أخرى مثل الصواريخ العابرة للقارات، والصواريخ المضادة للسفن والغواصات وأنظمة الاستطلاع البحري، ففي عام 2012 بدأت بتجربة أول حاملة طائرات صينية (المنصوري، 2013).

وبناءً لما تقدم حول بيان الإمكانيات العسكرية، التي تمتلكها الصين، إذ نلاحظ أنّ التفوق الصيني في المجال الاقتصادي، الذي انعكس بدوره على تطوير المجال العسكري من خلال الارتفاع الكبير والمستمر في الميزانيات الدفاعية الصينية من بداية تسعينات القرن الماضي والى الآن، لم يقتصر على تحديث الجيش (القوة البرية) فحسب، وتطوير ترسانتها النووية، وإنّما ازداد الطموح الصيني في ترصين المنظومة العسكرية الصينية في المجالات والصنوف جميعاً ، مما أدى إلى توجه الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية على المستويين البحري والجوي لتعزيز مكانتها في مناطق نفوذها (دندن، 2015).

وفي سياق ذلك، شهدت الميزانيات الدفاعية الصينية حالة من التزايد كبيرة، فقد أسهمت في زيادة القدرات العسكرية الصينية، فضلاً عن تطوير قدراتها ونشرها ، في حين تؤكد التقارير ان النفقات العسكرية السنوية للصين في تزايد مستمر، إذ أنّ موازنة عام 1996 زادت بنسبة (11%) مقارنة مع موازنة عام 1995، واستمر تزايد النفقات العسكرية في عام 1997 بنسبة بلغت (13%) عن السنوات السابقة، وفي عام 2007 أعلنت الصين عن زيادة في ميزانيتها الدفاعية بنسبة (17.5%) لتصل إلى حوالي (45) مليار دولار (العزي، 2000).

وبحسب تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي فقد شهد الإنفاق العسكري الصيني في عام 2008 ارتفاعاً كبيرا بلغ (84.9) مليار دولار، بنسبة (5.8%) لتأخذ المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 2009 ارتفع إلى (100) مليار دولار، وفي عام 2011 شهد الإنفاق العسكري الصيني ارتفاعاً كبيراً بلغ (143) مليار دولار، واستمر ارتفاع الإنفاق بشكل متزايد طيلة السنوات اللاحقة، وصولا إلى عام 2018، حيث بلغ ما يقارب (228) مليار دولار في عام 2018 (شهاب، 2018)

وعلى ما يبدو أنّ عزم الصين في تطوير المنظومة العسكرية أخذ نفسه اتجاه تطوير منظومتها الاقتصادية على وفق مبدأ "التحديث الصامت والنمو التدريجي"، كونها تعلن دوماً أنّها تهدف للحفاظ إلى حد ما عن الدفاع فحسب، وعلى الرغم من قيامها باستعراضات تجريبية لقدراتها العسكرية، إلاّ أنّها لا تنفي قيامها بعملية بناء عسكري متقدم وسريع، مما يتضح أنّ الوضع العسكري الصيني محيراً إلى حد كبير، كون عمليات تطوير القوة العسكرية الصينية تثير قلقاً لدى الدول المحيطة بها في أقاليم جنوب آسيا وشرق آسيا، فضلاً عن الدول ذات المصالح المشتركة في المنطقة، فأن أي تحركات عسكرية فعلية لها تبدو محسوبة بدقة، وأنّ الصين وفقاً لسياستها الناعمة في احتواء الدول المحيطة بها إقليمياً، لا تظهر أي رغبة في استخدام قدراتها العسكرية ضد الأطراف الأخرى المناوئة لها، فضلاً عن تصريحاتها الرسمية التي لا تعبر عن استراتيجية هجومية أو نوايا حادة (يونس، 2016).

وبناءً لما تقدم، شكلّ صعود الصين حالة من ذهول للدول الكبرى، من خلال فرض الواقع الصيني على الساحة الدولية، وطموحها في تبوء مكانة عالمية في تراتبية النظام العالمي، لاسيما أنّها من أهم الدول الآسيوية لما تمتلك من قدرات هائلة (سياسية ، اقتصادية، عسكرية، تكنولوجية)، التي تؤهلها لتبوء هذه المكانة، فضلاً عن الإسهام في صياغة شكل النظام الدولي، مما جعلها تكون محطة لأنظار الأطراف الإقليمية والدولية، وهذا الأمر انعكس على الفكر الصيني، وبدوره قاد الصين إلى تعظيم استراتيجيتها الأمنية، لتفادي التحديات والتهديدات، التي قد تتعرض إليها حاليا ومستقبلاً.

2.2.3 مقومات القوة والقدرات الاقتصادية والتكنولوجية .

سيتم تناول هذا المطلب فيما يتعلَّق بمقومات القوة والقدرات الاقتصادية والتكنولوجية لجمهورية الصين الشعبية على النحو الآتي :

أولاً : القوة والقدرات الاقتصادية .

إنّ مراجعة سجل التطور التاريخي للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية، يشير إلى أن العالم شهد تحولين رئيسيين للقوى العالمية أثناء القرون الأربعة المنصرمة، إذ يتمحور الأول في صعود القارة الأوروبية في القرن السابع عشر؛ لتصبح قوة عظمى في العالم، ويتمحور الثاني في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر، عندما أصبحت القوة الأولى عالمياً في المجالات (العسكرية والاقتصادية والسياسية)، والتفرد بقيادة العالم، إلاّ أنّ نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، شهد العالم صعود قوة سياسية واقتصادية جديدة، ألا وهي الصين التي تمتلك من القدرات ما يؤهلها، لتصبح قوة فاعلة في النسق الدولي ومؤثرة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في العالم، وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين القوى في المستقبل (علي، 2007).

وعليه، فقد أرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية تحت القيادة الماوية، الذي مكنها من تحقيق انطلاقتها الاقتصادية، ثم جاءت سياسات الإصلاح والانفتاح مع تولي (دينغ هيساو بينغ) الحكم في عام 1978، الذي رفع شعار (الخيار الجديد)

بهدف بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تُمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية، لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية (القوة الاقتصادية الأولى عالميا)، فقد بدأ الاقتصاد الصيني يتخطى مراحل سريعة باتجاه صدارة الاقتصاد العالمي، من خلال تحقيق نتائج مبهرة خاصة في معدلات النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، محتلا أماكن بلدان كبرى منافسة له، وهذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تذهب إلى أن القرن الحالي سيصبح قرناً صينياً (شهاب، 2018).

لذلك شهدت الصين قفزة اقتصادية عملاقة أثناء مدة زمنية قصيرة مقارنة باقتصادات الدول الأخرى، حيث انتهجت الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي، ويمكن تقسيم المسيرة التنموية للاقتصاد الصيني وفق مرحلتين أساسيتين :

1. **المرحلة الأولى** : وهي مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، وتمتد من تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 ولغاية عام 1978، حيث تبنت الصين خلال هذه المرحلة (النموذج لستاليني)، ثم تحولت بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام الخطط الخماسية مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، من ثمّ إلى نموذج التعبئة الجماهيرية مع استخدام مكثف للقوى العاملة ما بين (1958– 1972)، لتنتهج بعدها نموذج التنمية الاقتصادية المعتمد على الكفاية الإنتاجية واعتماد الذات مع إدارة مركزية للصناعات (الرفاعي، 1997).
2. **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة دخلت الصين بداية من عام 1978 منذ تسلم (دينغ هيساو بينغ) السلطة المركزية، وإطلاقه سياسة (الإصلاح والانفتاح)، فقد بدأت القيادة الصينية وللمرة الأولى منذ الخمسينيات، في تحديد مهامها ومستقبل الأمة وفقاً لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة واسعة بدلا من الحملات السياسية والعقائد الأيدولوجية (بورشتاين، 2001).

فيمكن القول، إنّ صعود دينغ للسلطة شكل بداية عهد الإصلاح والانفتاح، الذي استندت عليه السياسة الاقتصادية طيلة فترة تنامي قدراتها والى وقتنا هذا، فانطلقت جمهورية الصين الشعبية بالانفتاح على العالم، وذلك بتفكيك القيود الاشتراكية باتجاه الرأسمالية، بمعنى محاولة الجمع بين الاشتراكية والرأسمالية تحت مسمى تجربة

(اقتصاد السوق الاشتراكي) مستندة على أسلوب التجربة في قطاع معين أو جزء من قطاع، وبعدها يتم تعميم التجربة على بقية القطاعات الذي مكنها لاحقاً بجلب الاستثمارات الخارجية الكبيرة، والاستفادة من يدها العاملة الكثيفة والرخيصة، وكذلك مرونة قوانين الاستثمار، فقد جاءت معظم الأموال المستثمرة من تايوان وهونغ كونغ اللتان ساهمتا فيما نسبته (40%) من مجموع (45,5) مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 1998، واستثمارات أخرى مصدرها اليابان والولايات المتحدة الأمريكية (دندن، 2016).

وفضلاً عن ذلك، حققت الصين مكاسب كبيرة في المجال الاستثمار الخارجي، لاسيما عن طريق الصينيون المقيمين خارج الصين والذين يمتلكون شركات تمتلك فائضاً هائلا من السيولة التي اكتسبت على اثر حالة الانتعاش الاقتصادي في تايوان وهونغ كونغ وبقية دول جنوب شرق آسيا، وهنا كان لابد من تصدير الأموال الفائضة لاستثمارها في الصين بعد توفر فرص الاستثمار بدلا عن استثمارها في الولايات المتحدة والدول الغربية، وفي صدد ذلك أشارت إحصائيات وزارة التجارة الصينية بشأن الاستثمارات الأجنبية الفعلية، وصلت إلى (54,465) مليار دولار في عام 2006، فضلاً عن تقديم (37) الف إجازة لإقامة مؤسسات اجنبيه، وفي بداية عام 2007 بلغت الاستثمارات الأجنبية الفعلية بشكل منفرد لهذه السنة (5,687) مليار دولار بزيادة تقدر بنسبة (20%(من إجمالي الاستثمار الخارجي (صموئيل، 2011).

وفي عام 2012 سجلت الاستثمارات الأجنبية للصين رقماُ قياسياً، إذ بلغت (196) مليار دولار، ويشكل هذا الرقم أكبر حجم من الاستثمارات تتلقاها دولة واحدة في ذلك العام، متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية التي طالما احتلت المرتبة الأولى في هذا المجال والذي بلغ حجم استثماراتها في تلك السنة (168) مليار دولار، أي أقل بـ (28) مليار دولار عن الصين، وفي عام 2014 شهد الاستثمار الصيني زيادة نحو (14) مليار دولار عن السنوات السابقة (2012–2013) وفي مطلع عام 2018 أعلنت الحكومة الصينية عن إجراء بعض التغييرات في برنامجها الاستثماري، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل أوسع، من خلال زيادة انفتاح السوق

وتبسيط شكليات تسجيل الشركات الاستثمارية في الصين، مما أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي في الصين بنسبة (2.3%) عن السنة السابقة ليصل إلى (181,8) مليار دولار أمريكي (China Foreign direct investment, 2018)

إنّ التفوق الاقتصادي الصيني وسياساته المنضبطة، مكنت الصين من الوصول لمكانة مؤثرة في الساحة الدولية، لم تقتصر على الاستثمار الخارجي، بل شمل كذلك نهضة اقتصادية واسعة، جعل منها السوق الرئيسي في العالم، حيث شهد عام 2010 تحولاً كبير على المستوى الاقتصاد العالمي، تمثل بتبوء الصين المرتبة الأولى عالمياً من حيث مساهمتها في الصادرات العالمية متجاوزة ألمانيا، وتحولها إلى ثاني أكبر اقتصاد بالعالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتجاوزت إقليمياً (اليابان) لأول مرة، وذلك بفضل تحقيقها لمؤشرات اقتصادية مميزة، حيث سجل الناتج المحلي نمواً بنسبة (10,3%) بفضل ناتج قدره (9,854) تريليون دولار (صموئيل 2011).

ونلاحظ هنا أنّ التجربة الاقتصادية في الصين شهدت تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، والذي انعكس بشكل إيجابي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ومستوى دخل الفرد في الصين، من خلال تحقيق قفزات عالية من النمو الاقتصادي المستمر، وذلك يمكن أن يعزى إلى تأثير التخطيط الاستراتيجي والأداء الاقتصادي الداخلي للصين المتواصل، الذي قد يشكل أثراً إيجابياً في مكانة الصين في النظام الدولي، لما يتمتع به الاقتصاد الصيني من قدرات ذاتية (معدل الادخار، الاستثمار، الفائض التجاري، التجارة الخارجية)، ليشكل المحرك الكامن للنمو والتقدم، فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين شهد الناتج المحلي الإجمالي ومستوى دخل الفرد الصيني زيادة واضحة ومتميزة

وعلى الرغم من تصاعد النمو الاقتصاد الصيني طيلة سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلاّ أنّه شهد حالة من تباطؤ في النمو بعد الأعوام التي تلت الأزمة المالية العالمية في عام 2008، التي أثرت على مستوى النمو الاقتصادي الصيني (GDP)، إلاّ أنّها تمكنت من معالجة ذلك، ففي تشرين الثاني 2008، كشف مجلس الدولة الصيني عن حافز قدره (4) تريليون يوان صيني (585 مليار دولار أمريكي) في محاولة لحماية البلاد من سوء آثار الأزمة المالية، الذي حفز النمو الاقتصادي الصيني من خلال

مشاريع الاستثمار، وبالقابل خرجت الصين من الأزمة المالية بوضع جيد، يصاحبه نمو الناتج المحلي فوق (9%)، وانخفاض معدل التضخم المالي، ومع ذلك فأن السياسات التي نفذت أثناء الأزمة لتعزيز النمو الاقتصادي، أدى إلى تفاقم اختلالات الاقتصاد الكلي في البلاد، لاسيما فقد شكل برنامج تحفيز الاستثمار، واستهلاك الأسر المنخفض نسبياً في معالجة هذه الاختلالات (China Foreign direct investment, 2018)

لاسيما في ظل التباطؤ الذي شهده الاقتصاد الصيني على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلاّ أنّها لازالت تفوق بكثير نظيراتها لدى القوى الاقتصادية التقليدية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعني بذلك ان الصين ستبقى القوة المحورية في مساعدة الاقتصاد العالمي.

إنّ المسيرة الاقتصادية الصينية وتفوقها الواضح، جعل منها قوة لها تأثيرها الكبير في الساحة الدولية، فقد اتجهت باستراتيجيتها الاقتصادية في إقامة مشاريع كبيرة تجوب العالم، الهدف منها تعظيم قدراتها الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن إكمال طموحاتها في شغل موقعاً قيادياً في العالم، وأهم تلك المشاريع واهمها بالنسبة للصين وهو مشروع "الحزام والطريق" الذي تسعى من خلاله محاكاة هذه الاستراتيجية الاقتصادية خارج حدود الصين، في محاولة إنشاء مسارات تجارية برية وبحرية تربط بين الصين وأوروبا عبر المرور في آسيا، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا إلى المساعدة في رفع معدلات نموها الاقتصادي، ولاسيما في وسط وغرب الصين، وكذلك رفع معدلات النمو في البلدان الأخرى.

وعليه، عُد مشروع (الحزام والطريق) من أكبر الممرات الاقتصادية في العالم، إذ يشمل حوالي (70) دولة، تمثل مجتمعة أكثر من (30%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويبلغ نسبة عدد سكانها ما يقارب (62%) من العالم، وتمتلك حوالي (75%) من احتياطات العالم من مصادر الطاقة ((Belt and Road Initiative, 2018

وتهدف الاستراتيجية الصينية في ربط الصين بأوروبا عبر الموانئ والطرق السريعة وشبكات الاتصالات وخطوط السكك الحديدية على مسارين: الأول (الحزام) ويعني الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، إذ يمتد من غرب الصين إلى أوروبا عبر وسط وجنوب آسيا، والثاني (الطريق) ويعني طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين،

يربط بين الصين ودول جنوب شرق آسيا ودول الخليج وشمال أفريقيا وصولا إلى أوروبا عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي والبحر الأحمر.

فقد كرست الصين جهودها في إنجاح مشروع (الحزام والطريق)، ولاسيما من أجل تحقيق حزمة من الأهداف الرئيسة وأهمها (صالح، 2018).

1. **الاستفادة من نمو التجارة العالمية** : من المتوقع للتجارة العالمية المزيد من النمو أثناء السنوات المقبلة، مدفوعة بعوامل عدّة من بينها الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في كثير من مناطق العالم، لاسيما في آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتسعى الصين إلى الاستفادة من هذا النمو المتوقع للتجارة العالمية وذلك لتصريف منتجاتها.
2. **تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) عالمياً:** تسعى الصين إلى مواصلة عملية تدويل عملتها المحلية اليوان، وصولاً إلى جعلها العملة الرئيسية للتبادل التجاري العالمي، لاسيما بعدما تمكن اليوان عام 2016 من الانضمام إلى (سلة حقوق السحب الخاصة) التابعة لصندوق النقد الدولي، إلى جانب العملات الأربعة المدرجة، وهي الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني، ويمثل استخدام اليوان في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في مبادرة "الحزام والطريق" خطوة كبيرة تسعى إليها الصين من أجل تداول عملتها ((Schortgen, 2018,75
3. **تطوير الاقتصاد الصيني:** تسعى الحكومة الصينية إلى تبني العديد من المبادرات لتطوير المناطق الغربية من البلاد، والتي تعاني ضعفاً اقتصادياً، فقد أطلقت في عام 2000 حملة في هذا الاطار، تحت شعار (الاتجاه غرباً) لتحفيز النمو الاقتصادي هناك، وقامت باستثمار مليارات الدولارات لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي بتلك المناطق، وسوف تسهم مبادرة الحزام والطريق وتحديدا الحزام البري، في تطوير إقليمي شينغيانغ وقانسو اقتصادياً من الأقاليم الغربية، ومن ثم تمثل المبادرة في جانب منها محاولة لإحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة.

4. **تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا:** هناك تفسيرات ترى أن الصين تسعى من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا، وهي المنطقة التي تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة، وقد وضع (هالفورد ماكندر)، أحد مؤسسي علم الجيواستراتجية في محاضرة بعنوان "نقطة الارتكاز الجغرافي للتاريخ" في عام 1904، نظرية (قلب العالم) التي ترى أن قلب العالم يتمثل في منطقة أوراسيا، وأنّها تمنح الدولة التي تسيطر عليها القوة الاقتصادية والجغرافية الأزمة للسيطرة على العالم كله، في ظل ما تمتلكه من موارد اقتصادية كبيرة، ونلاحظ اهتمام الصين في تلك المبادرة ومدها إلى بعض المناطق الرابطة في اوراسيا
5. **توسيع الدور الخارجي للصين:** تشمل المبادرة دولا ومناطق تعاني صراعات واضطرابات داخلية، وهو الأمر الذي يتطلب حماية المشاريع الضخمة التي يتم إنشاؤها ضمن المبادرة، وهو ما يتطلب توفير قوات عسكرية لحمايتها، ونظراً إلى أن كثيراً من الدول التي تشملها المبادرة تعاني ضعفاً في القدرات الأمنية، كما هي الحال في بعض الدول الأفريقية، فقد بدأت العديد من الشركات الأمنية الصينية الخاصة بالعمل هناك، كقيامها بتأمين السفن التجارية، وناقلات النفط التي تمر بالقرب من السواحل الصومالية لحمايتها من القرصنة، وهناك بعض الرؤى التي تربط بين بعض المشاريع المتضمنة في المبادرة، لاسيما في إطار الطريق البحري، وسعي الصين إلى تعزيز قدرة أساطيلها البحرية العسكرية على الوصول إلى مناطق أوسع حول العالم (Ismailov, 2016 ,5)

وبناءً لما تقدم حول القوة والقدرات الاقتصادية الصينية، إذ نلاحظ أنّ الصين انتهجت سياسات أكثر انفتاحاً على العالم، تختلف عن الحقب السابقة، فضلاً عن الاندماج المباشر في سياستها الاقتصادية التي تعود إلى سبعينيات القرن الماضي بين الاشتراكية والرأسمالية، الذي مكنها من تعظيم قدراتها الاقتصادية بشكل مميز، حتى ظهرت قوة اقتصادية مؤثرة في النظام الدولي، وما يؤكد ذلك اليوم أصبحت الصين القوة الاقتصادية الأولى عالمياً (ما يعادل القدرة الشرائية) متجاوزة

الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي الإجمالي في الدولار معادلاً بالقدرة الشرائية، فقد بلغت حصة الصين من الناتج العالمي بنسبة (16.48%) مقابل (16.28%) للاقتصاد الأمريكي، إذ بلغ حجم الناتج الاقتصادي الوطني للصين (17.6) تريليون دولار، مقابل (17.4) تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2014 (حمودي، 2015).

وفي أحدث إحصائيات البنك الدولي لعام 2017 بلغ حجم الناتج الاقتصادي للصين (23.300) تريليون دولار، مقابل (19.390) تريليون للولايات المتحدة، ومن البديهي أن تتطلع أيضا إلى مكانة ريادية على المستوى الدبلوماسي العالمي، الأمر الذي يتطلب سياسات واستراتيجيات دبلوماسية جديدة، تختلف عن السياسات والمفاهيم الحذرة والمحافظة القديمة، تمكّن الصين من التغلب على تحديات المرحلة، وتعزيز مكانتها الدولية(Gross Domestic Product, 2018)

فضلاً عن ذلك نلاحظ أنّ حالة التوسع التي تشهدها الصين حالياً، تتطابق مع حالة الولايات المتحدة الأمريكية قبل نحو قرن من الزمن، والتي أصبحت من خلالها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، وهكذا فإن الصعود الاقتصادي للصين يستلزم كما حدث في الاقتصاد الأمريكي آنذاك، بالذهاب إلى الأسواق الخارجية على نطاق واسع، من أجل تأمين مدخلات الإنتاج، ولتسويق المنتجات النهائية، لاسيما بعد أن استطاع الاقتصاد الصيني أثناء السنوات الماضية نيل لقب "مصنع العالم".

ثانياُ : مقومات القوة والقدرات العلمية والتكنولوجية .

شكّل العامل التكنولوجي أهمية كبيرة في توجهات الدول في العالم، لاسيما اليوم يعيش العالم تقدماً وتطورا تكنولوجياً واضح، مما اصبح له تأثيرا واسع في جميع المجالات، فقد أوجب على الدول النشيطة في العالم بالالتحاق بالركب الحضاري للتقدم التكنولوجي واتباع المحفزات والسياسات التي تمكن من توظيف ذلك بما ينسجم مع تطلعاتها المستقبلية، وبالنظر إلى التفوق الاقتصادي الصيني النشط والمتميز، فقد اتجهت الصين في تعظيم مقومات القوة الشاملة، وكما اسلفنا سابقاً حول توظيف هذه الإمكانيات المادية في المجال العسكري والاقتصادي، كذلك اتجهت نحو تطوير المجال التكنولوجي ودعمه في المجالات الأخرى، وعليه تمتلك الصين سياسة ممنهجة

بشكل منظم تتعلق بنقل التكنولوجيا وتطويرها، وأنّ اهتمامها بهذا الأمر يعود إلى أكثر من ثلاثة عقود، فنجد أن حقبة الثمانينات والتسعينيات ساعدت الصين على استقطاب التكنولوجيات الأساسية لجزء كبير من قطاعاتها الصناعية، حيث ساهم رأس المال الصيني نحو (51%) في هذه المرحلة (استثمارات أجنبية)، بما حقق نجاحاً للصين تمثل في قدرتها على الولوج إلى التكنولوجيا التي يمتلكها شركاؤها الغربيون، ومنذ تلك الفترة تمخضت السياسة الصينية في الإصلاح التكنولوجي داخل المؤسسات من أجل تعميم الوعي التكنولوجي، فقد انتشرت التقنيات على نطاق واسع فيها وأسست جيلاً مميزاً من المجتمع الصيني باستطاعته استخدام التكنولوجيا والمعارف الحديثة (جيشار 2016).

فقد بدأت الحكومة الصينية في السعي إلى تطوير قدراتها التكنولوجية، وذلك بإنشاء مراكز بحثية للتطوير والتدريب والتعاون مع الباحثين، ليتمكنوا من نقل المعرفة والعلم من الغرب، وتوجيه الدعم الكامل لهم، حتى تمكنوا بعبور فجوة كبرى تفصلهم عن الغرب في كثير من المجالات، فضلاً عن تفوقهم على الغرب في بعض المجالات مثل التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية، كون الغرب كانت لهم رؤية مترددة حول ذلك، يعود عدم تطبيقها إلى محاذير أخلاقية، ففي بداية الألفية الثانية ازداد عدد الباحثين الصينيين أكثر من (50,000) عالم يعملون في مجال صناعة التكنولوجيا الحيوية ((جيشار 2016).

واتساقاً مع ذلك، وسعت الصين خططها التنموية في ما يتعلّق بتنشيط العملية التعليمية في الصين وإعداد جيل متميز علمياً، وابتعاثه إلى كافة دول العالم، الذي يسهم لاحقاً في دعم العامل العلمي والتكنولوجي، وعلى غرار ذلك تشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم الصينية، بأن الصين أصبحت أكبر مصدراً للطلبة الدوليين، إذ بلغ نحو (5,194,900) طالب صيني في الخارج على مدار الأربعين سنة الماضية، ونحو (1,454,100) طالب مسجلون حالياً في مؤسسات التعليم العالي في الخارج، وفي عام 2017 بلغ الطلبة العائدين (حملة الشهادات العليا) نحو (333,200) sees, 2018).)

وأشار التقرير الصادر عام 2017 عن مكتب الشؤون التربوية والثقافية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية ومعهد التعليم الدولي الأمريكي، بلغ عدد الطلاب الدوليين في الجامعات الأمريكية (1,078,800) طالب في المرحلة الدراسية 2016–2017، بزيادة قدرها 3.4% عن العام الدراسي السابق، من بينهم (350,755) الف طالب صيني؛ ليحتلوا المركز الأول في الولايات المتحدة، بزيادة قدرها (6.8%)، وهو ما يمثل (32.5%) من إجمالي عدد الطلاب الأجانب، ويفوق عدد الطلاب الهنود الذين يحتلون المركز الثاني (164.500) ألف طالب(Arabic People, 2017)

وتبعاً لذلك، نلاحظ أنّ الصين أبدت أهمية قصوى حول تقويم المسيرة التعليمية وتأهيل جيل جديد يتمكن بالعمل على وفق الحداثة والتقدم التكنولوجي في جميع المجالات المتاحة للبلاد، وظهور روح الإبداع والابتكار في المجتمع الصيني، ويعود ذلك إلى أنّ الإبداع هو جوهر الثقافة، ولكن طريقة إنتاج الإبداع وتوزيعه والاستفادة منه كانت تختلف في مجتمعات ما بعد الصناعة كلّ الاختلاف عن المراحل السابقة، إلاّ أنّ الحدث الأكثر أهمية كان تحوّل الصناعات الإبداعية إلى مصدر هائل للثروة، فالقيمة لم تعد تأتي من تصنيع الأشياء، وانما من المعلومات (نظم تشغيل الحواسيب)، وانتقلت السيادة من شركات مثل جنرال إلكتريك إلى أخرى مثل ميكروسوفت، وتحولت المعلوماتية إلى التفاعلية والتواصلية، وما تبع ذلك من أعمال ومشاريع عبر شبكة الإنترنت وشبكات الاتصالات، وأصبح الإبداع في هذه المرحلة أحد أصول السوق (دغيم، 2010).

تشير كثير من التقارير المنشورة إلى أن الصين بدأت في العام 1986 (خطة لتطوير البحث والتكنولوجيا العالية)، من أجل تطوير التقنيات الرائدة واستخدامها في الصناعات الصينية جميعاً ، في جوانب الحاسبات العالية الأداء والاتصالات النقالة وشبكة المعلومات الفائقة السرعة، وروبوتات أعماق البحار والروبوتات الصناعية، وأنظمة المراقبة البرية والجوية، ورصد واستكشاف البحار، والجيل الجديد من المفاعلات النووية، وغيرها، وعلى صعيد خطة (تطوير البحث والتكنولوجيا العالية) دأبت الحكومة الصينية على تقديم الدعم الكامل والتسهيلات التفضيلية لعدد كبير من المؤسسات البحثية المتطورة، فقد أنشئت مراكز خدمة أعمال التكنولوجيا العالية وحضانات الأعمال المتنوعة وصندوق الابتكار التكنولوجي للمؤسسات العلمية

والتكنولوجية المتوسطة والصغيرة الحجم، وخصصت الميزانية المركزية مبلغ (26,736) مليار يوان لصناديق الابتكار، ودعمت نحو (45) ألف مشروع و(300) ألف من مؤسسات العلوم والتكنولوجيا وعليه حقق هذا التوجه المبتكر، صناعة إنتاج الأجهزة في الصين نمواً بمعدل سنوي (25%) أثناء العشر السنوات المنصرمة، وشمل ذلك تصنيع الكمبيوتر العملاق (تيانخه 1) ، والقطار الفائق السرعة الذي تصل سرعته إلى 468 كيلومتراً في الساعة، ومولدات الكهرباء ومعدات حفر الأنفاق والرافعات العائمة المستديرة وغيرها، وبفضل ذلك تمكنت الصين من التغلب على كثير من المشكلات الفنية (السيد، 2005).

ويمكن أن نصف دخول كثير من الجامعات الصينية ضمن أفضل جامعات العالم شاهداً على مدى تقدم التعليم الجامعي في الصين، ومن المعروف أن جامعة بكين تصنف ضمن أفضل (50) جامعة في العالم، وتتبعها عددا من الجامعات الأخرى مثل جامعة تسينغهوا، وجامعة شنغهاي وكذلك جامعة هونغ كونغ، ومن المعروف أن تصنيف الجامعات يعتمد على العديد من المعايير العلمية والأكاديمية، وإذا ما ذهبنا للإحصاءات في مجال تسجيل براءات الاختراعات في إطار دراستنا هذه عن روح الإبداع والابتكار، سنجد العديد من الشواهد الدالة على مدى اهتمام الصين بولوج مرحلة اقتصاد المعرفة، كما وقد صنفت الصين الدولة الأكبر عدداً من طلبات براءات الاختراع على مستوى العالم في عام 2014 للعام الرابع على التوالي، طبقاً للبيانات الرسمية التي أصدرها المكتب القومي الصيني لحقوق الملكية الفكرية) لي، 2010).

وبناءً لما سبق نجد أن ظاهرة الصعود الصيني قامت على أسس مهدت السبيل لبلوغ مرحلة اقتصاد المعرفة، والذي مكن من زيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، فقد عكفت الحكومات الصينية منذ تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على توفير الكوادر العاملة الماهرة والمبدعة وتمليكها القدرات للاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في العمل، واتخذت من عملية تطوير وترقية المناهج التعليمية بشقيها الأكاديمي والمهني، المنصة التي ينطلق منها اقتصادها، ولذلك لم يكن من المستغرب

أن تصبح الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم منذ العام 2010 بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والاقتصاد الأول عالميا من حيث (القدرة الشرائية).

الفصل الرابع

مظاهر التنافس والتعاون في العلاقات الصينية الأمريكية و الأبعاد السياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على الولايات المتحدة والصين

1.4 مظاهر التنافس في العلاقات الأمريكية الصينية

1.1.4 التنافس الاقتصادي

اشتعل فتيل التنافس الحاد والحرب التجارية بين كلاً من الصين والولايات المتحدة الامريكية، وذلك نتيجة ان الصين توسعت في انتشارها الاقتصادي واسواقها العالمية، فاصبح هذا مصحوباً برغبة العديد من الدول على الانفتاح الاقتصادي مع الصين والتعامل معها وذلك ينجم عن المكانة العالمية التي سيحتلها الصين اقتصادياً فضلاً عن الارقام المتصاعدة للدخل الاجمالي لذا فإن الوضع بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية لم يعد يتعلق بخسارة اسواق عالمية فحسب بل يتعلق بميزان تثقل كفته لطرف على حساب آخر وذلك يترافق مع مشاكل وتحديات جمة تثقل كاهل الطرف الامريكي الذي يتراجع.

اشارت معظم المؤشرات العالمية الى تصاعد نمو الصين الاجمالي، وارتقاء الاقتصاد الصيني لمصاف القوة الاولى او الثانية عالميا، فقد أصبحت الصين أكبر بلد مصدر للسلع في العالم، منذ عام 2009، بعد أن تجاوزت ألمانيا التي تلقب ببطلة التجارة العالمية، بالإضافة انها اصبحت أكبر بلد من حيث معدل وحجم التجارة الخارجية، منذ عام 2014، وذلك بتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اصبح الناتج المحلي الإجمالي للصين ما يقارب 17,617 تريليون دولار عام 2014 ، وهذا يعبر عن ما يقارب 16,32 % من حجم الناتج العالمي الإجمالي، بينما في المقابل فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكي ، في ذات العام، ما يقارب 17,418 تريليون دولار، وهذا يعبر عن ما يقارب 16,14 % من الناتج العالمي الإجمالي، بالتالي هذه الأرقام تشير الى اتجاه الصين الى توثيق اقتصادها كأكبر اقتصادات العالم. (عوني، 2021)

من أهم المؤشرات التي تدل على تطور الاقتصاد الصيني ما يلي: (عواد، 2021)

1. احتلت الصين المرتبة الاولى في العالم ضمن احتياطيات النقد الأجنبي الصينية وذلك بمعدل 3.205 تريليون دولار عام 2021، متقدمة على اليابان التي بلغ لديها احتياطي النقد الأجنبي 1,235,018 تريليون دولار، اما سويسرا فقد بلغت 800,000 مليار دولار.
2. شهدت الأسهم والسندات في الصين تدفق عالي ضمن الأداء الاقتصادي المتقدم على اقتصادات دول عظمى، ويعود ذلك الى تعافيها السريع من جائحة كورونا.
3. وصلت موجودات الذهب لدى الصين ما يقارب 62.64 مليون أوقية عام 2021 دون أي تغييرات سلبية.
4. تقدم الاقتصاد الصيني عبر نموه بنسبة 2.3% عام 2020، وذلك عبر الطلب العالي على المنتجات الصينية في ذلك الوقت المتمثلة بكل من المعدات الطبية وتجهيزات العمل من المنزل، لكن رغم ذلك فقد كان هذا النمو أضعف نمو خلال 44 عاما ماضية.
5. رغم انتشار جائحة كورونا واتخاذ إجراءات الحماية والتدابير السياسية الا أن الاقتصاد الصيني حقق نمو عام 2021 بنسبة 6%، رغم التوترات القائمة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد أبرز شريط تجاري لها.
6. في مجال التجارة الصينية الخارجية فقد بلغت الصين فائضاً نحو ما يقارب 103.25 مليار دولار عام 2021، اما مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت فائض تجاري صيني نحو ما يقارب 51.26 مليار دولار عام 2021، مقارنة مع 29.2 مليار عام 2020.

وهناك العديد من العوامل التي ترافق المؤشرات الرقمية والتي زادت من حجم التنافس الامريكي الصيني وحدته ومن أبرز هذه العوامل: (Beebe ،2020)

1. اصبحت الصين الشريك التجاري الأهم والأكثر نفوذاً وتأثيراً للكثير من الدول والمناطق في مختلف بقاع الارض حول العالم بما فيهم القوى الاقتصادية الكبرى وذلك لكونها الشريك التجاري لهم وهذا ما اكسبها التوسع والانتشار العالمي غير المسبوق

2. لم تكن التحديات الامريكية تقتصر على التنافس مع الصين فقط بل وقد واجهت العديد من التحديات الداخلية والمتمثلة بزيادة حجم الدخل القومي للولايات المتحدة والذي بمرور السنين سيتجاوز اجمالي الناتج المحلي عندها ستكون هذه المرة الاولى منذ انغماسها بالديون نتيجة تمويل الحرب العالمية الثانية واعتمادها نظام الائتمان لدفع تكاليف العمليات العسكرية في كل من العراق وافغانستان ناهيك عن تداعيات فايروس كورونا الذي خلق ضغوطات كبيرة تسببت بانخفاض ميزانية الدفاع ولكن علاوة عن ذلك وبالرغم من غياب القوة الوطنية لعبت في نجاح الولايات المتحدة في التعامل بين الاصدقاء والمنافسين حول العالم.

وهناك العديد من المواضيع التي توضح التنافس الامريكي الصيني والتي يعد من أبرزها:

1.1.1.4 الخلافات التجارية:

قام الرئيس الامريكي دونالد ترامب عام 2018 بأخذ حزمة من الاجراءات لإجبار الصين على اجراء التغييرات حسب ما تقول الولايات المتحدة وذلك بوضع التعريفات الجمركية والحواجز التجارية الأخرى حيث تم النشر بواسطة مسؤولون امريكيون قائمة بقيمة تقارب 50 مليار دولار امريكي من الواردات الصينية وذلك كخطوة لاحقة لفرض بكين رسوماً على نحو 3 مليارات دولار امريكي على صادرات امريكية متعددة مثل النبيذ والفاكهة ولحم الخنزير وذلك جزء من برنامج اشمل (برنامج 2025) للرسوم الجمركية والذي تتولى قيادته الولايات المتحدة الامريكية ويستهدف صناعات استراتيجية تصل لعشر صناعات مختلفة وحددت القائمة المقترحة من قبل المسؤولون الامريكيون ما يقارب 1300 سلعة صينية ستواجه تعريفة جمركية بنسبة تصل لغاية 25٪ وقد ارتكزت القائمة على عناصر ذات تقنية عالية مثل بطاريات الليثيوم وأشباه الموصلات. (Mcbride،2020)

وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة باتخاذ اجراءات التعريفات الجمركية لتحقيق التنافس الاقتصادي الا انها ايضاً بدأت بسلك طريق حرب حقوق الملكية

الفكرية وذلك من خلال اتهاماتها المستمرة للصين انها تعمل على سرقة تلك الحقوق حيث اتهمت وزارة التجارة الامريكية الصين انها قد دفعت مبلغ يقدر ب 8.6 مليار دولار للشركات الامريكية وذلك من اجل انتهاك حقوق الملكية الفكرية وتبع ذلك اتخاذ الولايات المتحدة لعقوبات ضد الشركة الصينية العالمية هواوي وذلك باتهامها انها تتلقى الدعم من الحكومة الصينية من اجل المساعدة على ابقاء اسعار منتجاتها منخفضة وسرقة التكنولوجيا من منافسيها في الخارج هذا وقد اتهمتها ان نتيجة الولاء للصين البلد الام للشركة هذا يجعلها في مرضع الشك انها تشكل قناة استخبارية للحكومة الصينية وانها تقوم بعمليات سيبرانية ضد اي عدو يشكل تهديداً على الصين. (Griswold، 2019)

مشروع الحزام والطريق

يعمل مشروع الحزام والطريق الذي يعد استراتيجية الصعود الصيني للعصر الحالي، عبر الطريق البري والطريق البحري على ربط اقتصاديات ما يقارب ثلثي العالم بالاقتصاد الصيني، بحيث أن هذان الطريقان يعبران خلاله نحو ما يقارب 100 دولة من أصل 193 دولة في العالم، بالتالي فانه بمثابة مشروع يغطي نسبة 63% من سكان العالم، أي 29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومن هذا المنطلق فان مشروع الحزام والطريق يعبر من خلاله ربع مبيعات الصين في العالم من سلع وخدمات، ومنها فانه يفتح باب التنافس الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية لزيادة الصين افاق التعاون مع المنطقة لتحقيق مصالحها فيها، لذا فانه يرتكز على ثلاث خطوط رئيسية كالتالي:

- **الخط الأول:** وهو الخط الذي يمتد لربط الصين مع أوروبا وذلك عبر المرور في دول آسيا الوسطى وروسيا.
- **الخط الثاني:** وهو الخط الذي يمتد لربط الصين مع منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط عبر المرور في دول آسيا الوسطى وغربي آسيا.
- **الخط الثالث:** وهو الخط الذي بدايته من الصين ثم يمتد لربطها بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. (فرحات، 2018)

وقد عملت هذه المبادرة الصينية على رسم مجالات رئيسية عديدة تهدف الى زيادة التعاون والتنسيق الدولي لبناء" الحزام والطريق "، والتي تقع ضمنها العمل التعاون لإنشاء شبكات البنية التحتية التي تربط بين مختلف المناطق التي يعبر منها ذلك الطريق والتي وقع اغلب الدول التي يمر منها على المعاهدة، وهذا يؤشر على أن هناك مشاريع يجب بناءها لشق الطرق ومد السكك الحديدية في المناطق المسدودة، بالإضافة الى زيادة الحاجة لبناء المنشأت الأساسية التي تضمن سلاسة الشحن البري والبحري والجوي، ومنها العمل على الحفاظ على أمن أنابيب النفط والغاز المشتركة بينهما. (الهواس، 2018).

اثرت النزاعات والصراعات المستمرة والتوترات التي يشهدها المجتمع الدولي على طريق الحرير الذي كان يشهد حالة من السلمية والاستقرار، حيث اعرب مسؤول صيني بأن الصين تعارض الحروب وتلتزم الدبلوماسية فلذلك اقامت على مد طريق الحرير، لكن عليها أن تساعد على الوصول الى حالة من الاستقرار العام لبناء هذه الطريق، وهذا يقف على عاتق جميع الدول المشاركة وليست فقط الصين حيث أنها ليست الطرف الوحيد في هذه المبادرة، لكنها تعتمد على ثلاثة مبادئ وهي : التشاور والتقاسم والتشارك ، ولهذا السبب فان الصين وقعت على مذكرات تفاهم كثيرة مع دول أخرى، بحيث القت هذه المبادرة ترحيباً من قبل الدول المطلة على طريق الحزام، بالإضافة الى اقبال الدول التي تقع خارج الطريق مثل بريطانيا، الا أن المنطقة العربية ومنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا هي من الدول الأساسية بالنسبة لتنفيذ المبادرة، بحيث أن الكويت كانت أول دولة عربية وقعت مذكرة تفاهم مع الصين، وهناك الآن 13 دولة منها إيران وكذلك السعودية وتركيا (كاتب، 2018)

وان المحتوى الحقيقي للأهداف بعيدة المدى الاقتصادية للحزام والطريق هي تلك المتعلقة بالربط الجغرافي العالمي لتقدم نظرية جيواستراتيجية ترتكز على الجغرافية الاقتصادية الصينية، أي استراتيجية المبادرة الصينية وضعت لتعبر قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، من الصين في شرق آسيا وجنوبها إلى أقصى الشمال الأوروبي والجنوب الافريقي، وهكذا سيعمل هذا الارتباط على دمج الاقتصادات المتقدمة مع الاقتصادات الاسيوية النشطة وما بينهما الاقتصادات النامية. (مصخور، 2017)

وبناء على ما سبق فان هذا ما زاد من توتر الولايات المتحدة الأمريكية من المبادرة، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا المشروع هو من اخطر المشاريع الاقتصادية التي تغدوا الى الغاء الهيمنة الاقتصادية الامريكية على العالم، بالإضافة الى انها تنظر الى هذه المبادرة انها امتداداً للجهود التي يبذلها الحزب الشيوعي الصيني من أجل تقويض البنية الأمنية والاقتصادية للنظام الدولي، وأن هذه الجهود الصينية الكبيرة تعد على حساب المؤسسات الدولية والنفوذ الأميركي، بالتالي للعمل على مواجهة هذه المبادرة قامت كل من أستراليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل مبادرة مقابلها لاستثمار ثلاثية للمساعدة في تلبية احتياجات البنية التحتية في المحيط الهندي، بالإضافة الى تقديم الكونغرس الأميركي توصية بشأن تشكيل صندوق لتقديم مساعدة ثنائية إضافية للبلدان المستهدفة أو المعرضة لخطر الضغوط الاقتصادية أو الدبلوماسية الصينية. (الحسيني، 2018)

2.1.1.4 التنافس العسكري الاستراتيجي

ان أحد أكثر انواع التنافس الامريكي الصيني خطورة هو التنافس العسكري الاستراتيجي، وذلك لان مدخلاته تمس الامن القومي لكلا الطرفين لاسيما الامن القومي للصين حيث قامت الصين بتشكيل حملة لمنافسة القوة العسكرية الامريكية العالمية على الاقل اقليمياً في محيط التنافس الحيوي الصيني والذي يمتد نحو بحري الصين شرقاً وغرباً.

3.1.1.4 ملامح تحديث الصين لقواتها العسكرية ودلالاتها

كان ما يزال الجيش الصيني متخلفاً لدرجة لا تصدق حيث انها لم تطلق اول حاملة طائرات حتى عام 2012 ولم يكن ذلك حتى بداية 2013 حيث قامت الصين باتخاذ اجراءات من الاصلاحات الهيكلية التي ستفتح لها المجال بأن تفتح الطريق امام جيشها لمنافسة تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الهندي- الهادي في جميع المجالات. (روز، 2019)

وتتبع ذلك بداية الحملة الصينية باتجاه التحديث العسكري حيث كان ما تنفق الصين عسكرياً خلال السنوات الاخيرة كما يلي:

في عام 2015 وصل الانفاق الصيني عسكرياً ما يصل الى 146 مليار دولار امريكي وفي عام 2017 بلغ 180 مليار امريكي وبعدها عملت على خفض الانفاق حيث وصل 177 مليار دولار في عام 2019، وفي تقرير سنوي صادر عن وزارة الدفاع الامريكية موجه للكونجرس بعنوان " التطورات العسكرية والامنية في جمهورية الصين الشعبية 2019 " أشار التقرير الى انه من المتوقع ان تزداد الميزانية العسكرية الصينية بمعدل سنوي قدره 6% بحيث تصل لغاية 260 مليار بحلول عام 2022 وهذا ما دفع وكالة الاستخبارات الدفاعية بموجب التقييم الاخير الذي تم عام 2021 ان تعلن ان الصين تشكل تحدياً امنياً كبيراً وستبقى منافساً استراتيجياً طويل المدى للولايات المتحدة الأمريكية وواصلت الصين حملتها بالتحديث العسكري على مدار عقود من الزمن وقد اعلنت عن هدفها لأول مرة في عام 2017، حيث صرحت انها تسعى لإنشاء جيش على مستوى عالمي بحيث يكون قوياً مثل جيش الولايات المتحدة الامريكية، كما وقد تحدث تقرير وكالة الاستخبارات الدفاعية عن احتمال قيام جيش التحرير الشعبي بتوسيع نطاق عملياته في انحاء العالم بحيث يدعم المصالح العالمية للصين وتبين حسب تقييم الدفاع الامريكي ان القائد الصيني يخطط الى تحديث امكانيات الجيش بحلول عام 202٧ وهذا يتشكل بالسعي من قبل بكين الى تطوير قدرات رئيسية في حال النزاع مع الدولة تعتبرها تهديداً بمن فيهم الولايات المتحدة الأمريكية. (القماش، 2019، 19)

وخلال السنوات القليلة الاخيرة ازداد الحديث عن انواع مختلفة من الاسلحة لها القدرة الهائلة وذات سرعة كبيرة جداً في الوصول لأهدافها وقدرات فائقة على المناورة بحيث يصعب اكتشافها إلا في اللحظات الاخيرة قبل اضافة الهدف ويسمى هذا النوع من الاسلحة بالأسلحة ذات فرط صوتية Hypersonic Weaponsوهذه من المرات الاولى والقليلة التي تكتشف الولايات المتحدة الامريكية انها ليست صاحبة الريادة في هذا المجال الجديد من الاسلحة حيث ان خبراء التسلح وعدد من المسؤولين الامريكيين أجمع على ان الصين وروسياً هما قادة الريادة على تطوير الاسلحة ذات سرعة فرط صوتية حتى هذه اللحظة حيث انهم قد قطعوا اشواطاً كبيرة في هذا المجال وهذا يعتبر مؤشراً

على ان مجال الاسلحة على وشك ان يشهد ثورة تؤدي الى تغيير موازين القوى الاقليمية والدولية. (السيد، 2019)

وهناك عدة قضايا تتمثل بالتنافس العسكري الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة:

قد صرح خافير سولانا امين – الامين العام السابق لحلف شمال الأطلسي والممثل السياسي للسياسة والأمن الأوربي 1999–2009، ان الصين وبهذا الصعود الجديد وبتصنيفها كدولة عظمى بدأت تغير رؤيتها من مفهوم الصعود السلمي والذي أطلقه قادتها منذ حقبة دينغ كيساوبينغ، حيث انها أصبحت تتبنى سياسة خارجية تنطوي على عرض للعضلات ضمن جوارها حيث ان اهتماماتها العسكرية بازدياد وتم العمل على تطوير المجال العسكري بإعطائه اهمية بالغة وزيادة ميزانيته السنوية. (القصاص، 2019).

حيث ويمثل المشهد الجيوستراتيجي في بحر الصين بجانبيه الجنوبي والشرقي مع الدول المطلة عليه وما بترتب عليه من أهمية استراتيجية ان أهم النزاعات في منطقة آسيا الباسيفك تكون عبر معارضة الصين مجمل الانشطة العسكرية الاجنبية القريبة من جزر باراسيل وسبراتليز " حيث تصفهم انهم جزء من السيادة الصينية، ومن هنا فإن اعلان الصين بان نفوذها في بحر الصين الجنوبي يمثل مصلحة أساسية، اما بالنسبة لرؤية الولايات المتحدة الأمريكية فهي لا تفضل أن تمتد الصين نفوذها القوي هناك فترى أن المصالح الأمريكية تتركز في اساس حرية الملاحة الدولية وتدفق التجارة التي تبلغ قيمتها 5 تريليون دولار سنويا.(انجدال، 2017).

ومن هنا نجد أن هناك قضايا عسكرية عديدة تثير التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين ومن ابرزها هي قضية تايوان، حيث ان الصين تؤكد باستمرار وبشكل صارم دون تراجع على أن تايوان وحدة لا تتجزأ من البر الصيني الرئيسي، وذلك على الرغم من هذه الحقائق التاريخية وفق رؤية صانع القرار الصيني الا أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد أيضا وبشكل دائما انها ترى عكس ذلك، اذ انها تقوم بتصنيف تايوان دولة مستقلة عن البر الصيني، وبالتالي تلقائياً فأنها تقيم علاقات ثنائية معها وتعزيزها وقد شملت العمل على ابرام صفقة اسلحة وصلت قيمتها الى 6.4 مليار دولار عام 2010، الا ان اصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ابرام صفقات

لبيع الأسلحة الى تايوان " من شانه ان يعقد مشهد التعاون الأمريكي – الصيني وخاصة في المجال العسكري. (تشينغمين، 2019).

ومن أحد اهم القضايا الأخرى التي تجد الولايات المتحدة الأمريكية فيها نفسها مكاناً للتنافس الشديد بينها وبين الصين وتهدد تلك المنافسة مصالحها الحيوية، هي قضية الأمن الالكتروني، اذ تتهم الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار وعلى مدار عدة سنوات الصين بسرقة معلومات التجارة الأمريكية، وعرقلة البنى التحتية الأمريكية، بالإضافة الى سرقة معلومات واسرار عسكرية، وعملها على شن توجيه هجمات الكترونية تعمل على تعطيل المنظومة الالكترونية لشبكات الدفاع والاستخبارات الامريكية وايضاً والقيام بأعمال تجسس لسرقة معلومات عسكرية وتجارية سرية ". (الاسناوي، 2019)

وبناء على ما سبق تجد الدراسة أن تلك الاتهامات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تدل على وجود تنافس شديد حول آلية استغلال التطور التكنولوجي الهائل لدى الدولتين ومدى تطوره المستمر فيهم وفيما يخص الفضاء السيبراني في تنفيذ هجماتها. (الاسناوي، 2019)

ونتيجة لكل تلك ما ورد الرؤى المتبادلة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتي تشكل قضايا التنافس ما بينهم فقد نشرت قناة " BBC " البريطانية تقريرا سلط الضوء عبره على تقييم مسار العلاقات بين القوتين العظميين، الأكثر أهمية ونفوذاً في العالم وقد أورد التقرير رؤية بإن العلاقات الحالية بين الصين والولايات المتحدة هي الأسوأ منذ عدة سنوات واستشراف أن تلك العلاقات الثنائية تتجه نحو مزيد من التدهور. (BBC، 2021)

2.1.4 التنافس السياسي

حاول النظام السياسي للصيني العمل على تأسيس نموذج سياسي قوي ومرن بحيث يكون له القدرة على التكيف مع جميع مجريات التغيير التي تطرأ في البيئة الداخلي الى جانب البيئة والخارجية وهذا يوضح الأثر التراكمي التي قامت به السياسات الصينية منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث انه قام على أساس تعزيز دور

الصين على المستوى الدولي، الى جانب توفير مقعداً في المستقبل في لحظة ما "مكانة مركزية " في العالم من جديد. (سلامي، 2019)

إن اعادة احياء مملكة الوسط الكبرى التي حكمت مناطق شاسعة من قارة آسيا أحد خيارات الصين الهامة ضمن الاستراتيجية، حيث انها حكمت مناطق شاسعة من آسيا طوال قرون عديدة، وبناء على ذلك فأن الصين تعمل جاهدة وبشكل متكرر ومستمر للاستفادة من المزايا التي تتمتع بها جغرافياً، حيث لا أن الجغرافيا تعمل على صناعة تاريخها وهذا يتطلب بداية تركيز أدوات سياستها الخارجية من اجل العمل على حماية امنها القومي في محيطها الاقليمي ومن هناك يندرج الينا طريق الوصول الى تحقيق حلم النهضة الكبرى للامة الصينية. (سلامي، 2019)

ومن اجل تحقيق تلك الاستراتيجيات الصينية فإنها تعمل بشكل كبير على توثيق العلاقات الدبلوماسية الناعمة والتنسيقية والتعاونية مع دول مختلفة في شتى بقاع العالم كالاتي:

1.2.1.4 التحالف مع روسيا:

قيام الصين في العمل على تشكيل التحالف الاكثر خطورة من وجه نظر الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتمثل بالتحالف الصيني الروسي حيث ان هذا التحالف يشكل خطورة وتهديد من حسب الرؤية الأمريكية، وأن فلاديمين بوتين يصف هذا التحالف بما يلي: (عواد، 2021)

" انه من المهم للغاية ان تتحد الصين وروسيا في الحفاظ على الحقيقة التاريخية والدفاع عن انتصارهما المشترك في الحرب العالمية الثانية هذا وتمضي روسيا والصين قُدماً في اقامة تحالف استراتيجي للطاقة وهذا سيلعب دوراً هاماً في العلاقات الاقتصادية الدولية "

2.2.1.4 التوجه نحو أمريكيا اللاتينية:

ومن هنا نتجه للحديث حول التوجه نحو امريكا اللاتينية، بحيث تعمل الصين وبقوة من اجل تحقيق هدف توثيق العلاقات التعاونية مع الارجنتين، وذلك حسب قول

نائب الرئيس الارجنتيني أمادو بودو في أحد مقابلاته مع وكالة الانباء الشينخواه الصينية في 4 سبتمبر من عام 2019 ان الصين قوة مهمة للاقتصاد الأرجنتيني على وجه الخصوص والعالمي على وجع العموم، وذلك فضلا عن التعاون التوجه السابق للصين نحو البرازيل. (عواد، 2021)

وتعتبر الارجنتين مساهماً هامة وبارزا في المجتمع الدولي، من حيث توفير الامن الغذائي، بالتالي فان التعاون الصيني الارجنتيني بين البلدين يقود النظام العالمي نحو الاتجاه السلمي الخالي من التوترات، كما وان التعاون بين الصين والارجنتين لا يقتصر على مجال الامن الغذائي وحسب، انما هو جزء لا يتجزأ من عدة مجالات تم بها التنسيق المشترك ما بين الصين والأرجنتين، حيث ان كلا الدولتين قاموا في بناء شراكة استراتيجية شاملة عام 2014، وكانت من أبرز لمجالات الهامة التي جرى فيها التعاون بين البلدين، هي مشروعات الطاقة الكهرومائية، الى جانب عدداً من برامج التبادلات الثقافية، وهذا وقد تطابقت رؤية كل من البلدين بشكل خاص في التعامل مع الازمات المالية العالمية وقد كان الأثر واضح في الازمة المالية التي تعرض لها كافة دول العالم في عام 2008، وكان لهذه الأزمة المالية الأثر الإيجابي على تعميق التعاون والتنسيق بين البلدين، كما وانه سيشكل التعاون التكنولوجي بين كلا البلدين تعاوناً رئيسياً بما يتماشى مع الاتجاه العالمي، وهنا نجد أن تلك العلاقات الإيجابية المتطورة بين البلدين بالنسبة لأمريكا اللاتينية فإنها لن تحصل على شريك افضل من الصين حيث انها تعد افضل واهم الشركاء. (عواد، 2021)

3.2.1.4 الدور الصيني في الشرق الاوسط وافريقيا

قامت الصين في تركيز توجهها نحو منطقتي الشرق الأوسط وافريقيا في السنوات القليلة الماضية وتحديدا منذ عام 2014، بحيث أن تلك العلاقات صعدت وكانت أكثر توثيقا في الوقت الذي بدأت المنطقة العربية تتعرض لخطر التنظيمات الاسلامية المتشددة "داعش" وعلى وجه الخصوص عندما تعرض العراق لتلك التنظيمات حيث أن الصين تعد العراق ثالث أكبر مصدر لها من النفط والتهديدات التي أجرتها التنظيمات تعد ضمن

تهديدات الصين أيضا، فان لها مصالح كبرى في المنطقة العربية أصبحت مهددة بفعل تلك التنظيمات والعمليات الإرهابية في المنطقة. (عواد، 2021)

وحيث ان اعمال مثل هذه التنظيمات تقلصت الى حد ما، مع التأكيد أن الصين كانت متخوفة بشدة من أن تتأثر سلبا بذلك وعن هذا التحول الصيني كتبت صحيفة " القدس العربي " اللندنية" في افتتاحيتها تتحدث عن تحول في سياسة الصين من تفادي الاصطدام المباشر مع السياسات الأمريكية أو حتى الأوروبية إجمالا من خلال إدارة علاقاتها مع المنطقة على مستويات جماعية إلى إدارة العلاقات على مستويات ثنائية مع الدول المنفردة أيضا وبصرف النظر عن صراعاتها البينية أو طبيعة ارتباطاتها بالسياسات الأمريكية ". (عواد، 2021)

ومن هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك إن الصين أصبحت تنافسها على مصادر الطاقة في المنطقة العربية، وهذا يشكل تهديداً اكبر مما سبق غير إن الصين أصبحت تريد ضمان بيئة آمنة ومستقرة في الشرق الأوسط، بعيدا عن دبلوماسيتها بل من أجل ضمان وجود مصدر ثابت للنفط بالتالي تأمين مصالحها بشكل مستمر، وتجنب الصين الدائم للتورط بالنزاعات في المنطقة العربية، وهذا عكس سياسة واجراءات الولايات المتحدة الأمريكية التي تمارسها في المنطقة العربية، حيث ان الولايات المتحدة الأمريكية لا مانع لديها من اتباع اسلوب النزاعات والتدخل المباشر وغير المباشر في النزاعات داخل المنطقة من أجل حماية مصالحها وحلفائها، أي التدخل بما يتوافق مع مصلحة الولايات المتحدة الامريكية.

لذا فإن الصين تركز في التجارة والتنمية الاقتصادية وهذا على غرار ما تنظر اليه الولايات المتحدة الامريكية تجاه المنطقة العربية، وثبات الرؤية الصينية انها لا تريد التقليل من شأن الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ولا تقويض المصالح الأمريكية ومن جهة أخرى، فإن الصين لا تريد أن تتخلى عن علاقاتها المريحة مع العراق وترفض في الوقت نفسه الهيمنة الأمريكية على المنطقة، بالتالي أن الولايات المتحدة الامريكية تريد السيطرة والهيمنة على المنطقة واستنزاف ثرواتها لوحدها دون أن يصبح للصين أي فرصة للعب دور اقتصادي أو دبلوماسي فيها. (عبد العزيز، 2021)

كما إن هذه المصالح والسياسات تسهم في تعقيد وزيادة المنافسة في العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والصين في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وعلى الرغم من ان الاهداف الاقتصادية هي الدافع لأنشطة الصين في الشرق الأوسط بدلاً من الطموحات السياسية وتحركها بوضوح نحو مصادر الطاقة لتلبية احتياجاتها في النمو الاقتصادي ان هذا الدور الصيني المتصاعد شكل مجالاً للتنافس السياسي بين البلدين بحكم القضايا التي احاط بها والتي تراها الولايات المتحدة مجالاً جديدا تخترقه الصين لتدعم توجهها نحو العالمية. (عبد العزيز، 2021)

2.4 مظاهر التعاون في العلاقات الصينية الأمريكية

تعتبر الصين أكبر دولة نامية في العالم، فسعيها للتطور أدى إلى احتياجها للمناخ السلمي لتتطور على غرار الولايات المتحدة التي تتسم بالطابع الاستعماري وقدرتها على شن لحروب إن احتاج الأمر، كما تعتبر الصين دولة منفتحة اقتصادياً على العالم وهذا ما يحدد هوية التعاون الأمريكي–الصيني والذي يتلخص برغبة الولايات المتحدة في الدخول إلى الاقتصاد الصيني عن طريق إرساء مصالحها وأهدافها بالدخول إلى السوق الصيني، وضمان وجود خطط للسلام والتنمية في الصين لتتمكن من المضي قدماً في تحريك العجلة الاقتصادية لصالح الدولتين.

التعاون الصيني الأمريكي في المجال الاقتصادي

يتفق العديد من الباحثين والدارسين للشؤون الدولية، أن الجانب الاقتصادي هو أكثر انسجاماً وتوافقاً في السير بمجرى العلاقات بين الدول بصفة عامة، لذلك فقد حرصت الصين والولايات المتحدة الأميركية على استمرار توثيق علاقاتها الاقتصادية لا سيما في أشد الفترات تأزماً بين الطرفين، وهناك طرح بربط بين زيادة التبادل التجاري، وتخفيف الصراعات والنزاعات من جهة، وتقريب العلاقات وزيادة التعاون الدولي من جهة أخرى، وإذا أردنا إسقاط هذا الطرح على العلاقات الصينية – الأمريكية نجد أن من الصعب الجزم بالنتائج المحققة ولكن له جانب نسبي من الصحة، ذلك أن التعاون الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأميركية وبالرغم من أهميته فانه يرتبط بحسابات إستراتيجية على المدى القريب والمتوسط، كما يجعلهما

هذا التعاون يبتعدان عن إثارة عدد من القضايا، ومع ذلك فإن هذه العلاقات الاقتصادية تتميز بالديناميكية والتطور المستمرين، وهو ما يعكسه التعقد والارتباط إلى درجة عدم القدرة على التفكير في فك الارتباط رغم بعض الأزمات التي تعترض استمرارية العلاقات الاقتصادية بينهم ويدخل في تكوين رؤيتهم السياسية الواقع في المجال الاقتصادي بعلاقاتهما واحتمالاته، مكونات عدة تتعلق بهما، فالولايات المتحدة قوة اقتصادية لا تنقصها المؤهلات المالية النقدية والتقنية والديموغرافية المناسبة، غير أنها تعاني التآكل المستمر في قدرتها التنافسية وصار الاقتصاد يأخذ وزناً مضافاً في علاقاتها الخارجية، ولا يخرج عن تلك العلاقة مع الصين حيث أصبحت توجه سياساتها نحو تعزيز أواصر التعاون مع الصين (دحام، 2021).

يُعزى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالصين إلى حجم المنفعة الذي توقعه من حجم الطبقة الوسطى الاستهلاكية فيها، وكذلك فإن لبروز الطموحات القومية الصينية واتساع نطاق تأثيرها الدولي، تأثيراً في جعل الولايات المتحدة تعلق أهمية أكبر على المتغير الصيني في إستراتيجيتها العالمية، فقد ذهبت لتعزيز فرص العلاقة معها بالذات في التأثير الدولي، حققت الصين انجازات اقتصادية مهمة، منذ اعتمادها للانفتاح على العالم الخارجي أواخر عقد السبعينات، وكونها لا تزال دولة نامية، لا يلغى الكثير من جوانب اقتصادها غير المكتمل وهذا ما يؤثر في أولوياتها السياسية وعلاقاتها الخارجية، ومنها العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية وتعود أسباب ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الصيني بقدر مهم على العلاقات الاقتصادية الخارجية خاصة في التجارة والاستثمار، على هذا الأساس فقد بدأت القوتان الاقتصاديتان الأوليتان في العالم خلال الحوار الإستراتيجي والاقتصادي الثالث عن توافقهما على الصعيد الاقتصادي بمواجهة حول الموضوعات الخلافية في العالم الاقتصادي، كما أفضى الحوار الإستراتيجي والاقتصادي الثالث المنعقد في مايو 2011 في الولايات المتحدة الأميركية ، إلى إطار شامل أمريكي صيني، لتشجيع نمو وتعاون اقتصاديين متينين ومساعدين ومتوازيين (حسين، 2010).

إن إدراك الصين والولايات المتحدة الأميركية لأهمية التعاون الاقتصادي يعكسه حجم التبادل التجاري الذي ارتفع بشكل متواصل، ففي عام 2001 قدر حجم التبادل

التجاري بينهم بنحو 121.5 مليار دولار، ليصل إلى نحو 285.3 مليار دولار عام 2005، أما في عام 2010 فقد بلغ حجم التبادل التجاري نحو 456.8 مليار دولار، ومن هنا تبرز أهمية إدراك الدول لأهمية التعاون الدولي، وبالرغم من العجز في الميزان التجاري الأمريكي أمام الصين بنحو 180 مليار دولار عام 2010، فإن الصادرات الأمريكية إلى الصين عام 2000 كانت بقيمة 16.2 مليار دولار وبعد عشر سنوات ارتفعت إلى 91.9 مليار دولار، بفارق في القيمة يصل إلى 75.7 مليار دولار أو ما يعادل نمواً في الصادرات نسبته 468 % بينما ارتفعت الصادرات الأمريكية إلى بقية دول العالم خلال الفترة نفسها بنسبة 55 % فقط ، أما عن حجم الاستثمار في إطار التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية الصينية في الولايات المتحدة الأميركية نحو 23 مليار دولار، وهو مبلغ قليل إذا ما تمت مقارنته، بإجمالي الاستثمارات الصينية في الخارج والمقدرة بنحو 230 مليار دولار عام 2010، ويرجع السبب في ذلك إلى القيود التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية على الشركات الصينية التي ترغب للاستثمار في الأسواق الأمريكية، فحسب تحليلات السياسيين الأمريكيين يعد جزءاً من مؤامرة صينية للاستيلاء على التكنولوجيا المعرفية (مركز الفكر الاستراتيجي، 2021).

أما عن الاستثمار الأمريكي في الصين فقد بلغ نحو 7 مليار دولار عام 2010، ويرجع هذا الانخفاض في حجم الاستثمارات بين الصين والولايات المتحدة الأميركية إلى السياسات والإجراءات المعنية بالحماية الاستثمارية المتبادلة لأسباب تتعلق بالأمن ونقل التكنولوجيا وهو ما يعكس نقص الثقة الإستراتيجية بين الطرفين بالرغم من التوجه نحو تعميق التعاون وإقامة الشراكة الإستراتيجية، ومع ذلك فهناك تعهدات بين القوتين لتحسين فرص الاستثمار وتخفيض القيود عن نقل التكنولوجيا، بما يسمح بتدفق المزيد من رؤوس الأموال الموجهة نحو الاستثمار، ويمكن الحديث عن الاستثمار الحقيقي للصين في الولايات المتحدة الأميركية، والذي يتمثل في شراء أسهم سندات الخزينة الأمريكية، حيث بلغ قيمة ما تمتلكه الصين من هذه السندات 116 تريليون دولار عام وقد أدت الحوارات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، إلى توقيع عدد من التفاهمات الحل الخلافات التجارية، أهمها زيادة الصين لوارداتها

من الولايات المتحدة الأميركية والتخفيف من الفارق في المبادلات التجارية، والذي عمل على التقليل من حدة عجز الميزان التجاري الأمريكي أمام الصين، كما تعهدت الصين بالعمل من رفع قيمة عملتها من حيث سعر الصرف وتشجيع الاستهلاك المحلي في الصين، لأن خفض قيمة العملة الصينية " اليوان " يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الصيني، خاصة التجارة الخارجية، وهو ما يساهم من جهة أخرى في إضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي، فالحوار الإستراتيجي بين الجانبين حول التعاون الاقتصادي المشترك ركز على تنقيد توافق البلدين بشان تعزيز علاقات التعاون والشراكة الصينية –الأمريكية القائمة على الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة، وإتباع البيانات المشتركة الثلاث، وتعزيز الثقة الإستراتيجية المتبادلة (محسن، 2020).

1.2.4 التعاون الأمني والعسكري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

لقد كان لنشوب الصراعات والنزاعات الداخلية والإقليمية تأثيره في اتجاه الدول نحو تكثيف جهودها ومساعيها لتسوية هذه النزاعات والحد منها ومن انتشارها في مناطق عديدة من العالم وذلك من خلال تشجيع التعاون، خاصة مع التغير في مفهوم الأمن من مفهوم ضيق يرتكز على الأمن العسكري إلى مفهوم أوسع له أبعاد عدة عسكرية واقتصادية واجتماعية، فالأمن أصبح الآن يقترض نوعاً من الاعتماد المتبادل، وليس بمعزل عن الدول الأخرى، ولم يعد الأمن تمنطق اللعبة الصفرية التي تقوم على حسابات المجموع صفر zero–tum calculation أي التي قد تؤدي إلى نزاع أو تصادم أمريكي – صيني، بل أصبح الأمن في العلاقات الدولية يقوم في غالب الأحيان على النموذج غير الصفري، أي ليس ما يخسره طرف بالضرورة هو مكسب للطرف الآخر، بل يمكن تقسيم المكاسب، وهذا ما يمكن توظيفه في العلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، و بروز الصين يعد أهم تطور استراتيجي في نظرة الولايات المتحدة الأميركية ، لذلك لا بد من تعزيز الاحتمال بأن تتحول إلى شريك أمني بدلاً من أن تكون خصماً لها في القرن الحادي والعشرين (ناجي، 2017).

كما أن مكانة الصين والولايات المتحدة في خضم تلك التغيرات فرضا عليهما إعادة صياغة لمصالحهما الأمنية الخاصة، ورسم الإستراتيجية والسياسية الأمنية بهما من جديد، ولكن، ويتعين إدراك نهاية الحرب الباردة من غير المرجح أن تؤدي إلى تغيرات جوهرية في العلاقات الأمنية الصينية الأمريكية، حيث أن أهم عامل أساسي يقرر تلك العلاقات يكمن في الحقيقة الرئيسية للدولتين الكبيرتين، ومفادها الخلافات والتناقضات المتعددة والمتواجدة بينهما، والتي لم تتغير مع نهاية الحرب الباردة وتشمل التحولات التي شهدها العلاقات الأمنية الصينية – الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة، وتأكيد المصالح الأمنية المشتركة بين الصين والولايات المتحدة من جديد، بالإضافة لتحديد نقاط التناقضات الجوهرية، وتنسيق المصالح الأمنية بينهما، وقد تم الاتفاق على تأسيس آلية حوار الأمن الإستراتيجي الصيني – الأمريكي في إطار الحوار الاستراتيجي، وعقد الجانبان الجولة الأولى من حوار الأمن الاستراتيجي، واتفق الجانبان على بناء علاقة تفاعلية بينهما في آسيا والمحيط الهادي، والحفاظ على السلام والاستقرار (عثمان، 2020).

إن إدراك الصين لأهمية التعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة الأميركية وتأكيد صعودها السلمي وأنها لا تسعى إلى الهيمنة والتوسع وتطلعها للعب دور ايجابي ومسؤول تجاه المنطقة الإقليمية والعالم، إلى تأكيد الشفافية العسكرية بصورة متزايدة، فشفافية التسلح تعني وصف دولة لنواياها العسكرية المعلن عنها علناً ويتم تعهدها لها، وتتخلى عن بعض الحقوق أو تكشف عن سياساتها حول الدفاع الوطني، وقد تقدمت الصين إلى الأمم المتحدة بالوثائق المعنية، حيث أعلنت عن مشاركتها في نظام النفقات العسكرية للأمم المتحدة ابتداء من عام 2007، واستأنفت مشاركتها في سجلات الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة، وبدأت منذ عام 2006، بتقديم بيانات عن النفقات العسكرية، وبشكل عام، فإن الصين باتت تحرص على زيادة العلنية والشفافية في مجال التسلح، بما يساعد على تعزيز الثقة وتحقيق التوتر وتعزيز السلام والأمن الإقليمي والدولي (أحمد، 2020).

وقد تعزز التعاون في المجالين الأمني والعسكري بين الولايات المتحدة والصين بعد زيارات متبادلة، على مستوى الرؤساء ووزراء الدفاع، خاصة بزيارة الرئيس الأمريكي "

جورج بوش "للدول الآسيوية في 17/10/2003، حيث سعت هذه الزيارة لتحقيق الأهداف التالية (علي، 2021):

1. تشجيع الحوار الأمني على مستوى المؤتمرات الوزارية لمنظمة الأسيان.
2. توفير منتديات لتطوير التعاون الأمني في الإقليم الباسيفيكي.
3. إيجاد الحل السلمي للأزمة النووية الكورية الشمالية، بحيث ركزت المباحثات مع كل من رئيس الوزراء الياباني والرئيس الكوري الجنوبي والرئيس الصيني على ضرورة التوصل لحل سلمي للازمة، وفي بيان مشترك للولايات المتحدة الأمريكية والصين أكد الرئيس الأمريكي على أهمية دور الصين في تحقيق وتثبيت السلم والاستقرار في شرق آسيا، كما أكد البلدان على ضرورة وجود شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية، والتركيز على ضرورة استمرار المحادثات السداسية والدور المحوري للصين.
4. تأكيد الصين والولايات المتحدة الأميركية على ضرورة التعاون الأمني والعسكري من أجل تحقيق الأمن الإقليمي والدولي، وهو ما يعكس وجود اهتمامات استراتيجية مشتركة بين القوتين من حيث حماية السلام والاستقرار في آسيا والعالم، حيث تتلاقى الاهتمامات الأمريكية مباشرة بالاهتمامات الصينية في منطقة آسيا– باسيفيك، باعتبار الصين قوة رئيسية في آسيا، والولايات المتحدة الأميركية قوة رئيسية في الباسيفيك، والطرفان يعملان لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقتين، حتى باختلافهما في تفسير مفهوم السلام و الاستقرار والطرق الواجب إتباعها.

2.2.4 التعاون في المجال السياسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

تنتهج الصين – منذ نهاية الحرب الباردة – سياسة خارجية سلمية ومستقلة ونابعة من إراداتها وفي مطلع التسعينات من القرن العشرين، برغم أن الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية فرضت على الصين العقوبات، غير أن الصين انتهجت سياسية تعزيز الثقة، وتقليل الصعوبات، وتطوير التعاون، فأثناء زيارة الرئيس "جيانغ زيمين" للولايات المتحدة الأميركية عام 1997، أعلنت الصين أيضا سياسة " تقوية

التفاهم، وتوسيع آفاق الإجماع في الرأي، وتطوير التعاون، وصنع المستقبل معاً "، وتعتبر الصين العلاقات الصينية الأمريكية أهم علاقات ثنائية، حيث تتمتع السياسة الصينية الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأميركية بالأفضلية القصوى، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية ثلاث استراتيجيات تجمع بين التحالف والاحتواء والاتصال، في إطار إستراتيجية الأمن الدولي والإقليمي، وذلك من أجل الحفاظ على مكانتها المتفوقة والقوية وتوطيدها في السنوات القليلة الماضية (الرحمان، 2020، 72).

كان الشعب والحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية هما جوهر العلاقات الصينية – الأمريكية المستقبلية، وقاد التوجه السياسي إلى إجراء مناظرة كبرى، وتوصلت أجهزة إقرار السياسة في الولايات المتحدة الأميركية بعد تلك المناظرة إلى إجماع محدد فيما يتعلق بالسياسة تجاه الصين، يتلخص في النقاط التالية (البياتي،2021).

1. لا تستطيع الصين أن تشكل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية قبل عام 2015
2. تنسيق مصالح الولايات المتحدة الأميركية مع الصين التي تتمتع بالقوة والاستقرار والانفتاح.
3. تُعد العلاقات الصينية – الأمريكية من أهم العلاقات الدائمة بالنسبة للولايات المتحدة.
4. يحقق التعاون الصيني – الأمريكي فائدة للسلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادي.
5. تتطلب أهمية العلاقات الصينية – الأمريكية رفع مستوى الحوار الثنائي وتوسيع آفاق التعاون.
6. الخلاف حول مسألة ما في العلاقات، الصينية الأمريكية، لا يجب أن يؤشر على الوضع العام للعلاقات الثنائية.
7. معالجة المشكلة الرئيسية التي تؤثر على العلاقات الصينية – الأمريكية، وهي مشكلة تايوان في إطار الإجماع المذكور آنفاً، وأن الولايات المتحدة لا تؤيد إقامة " دولتين صينيتين، "أو دولة صينية ودولة تايوانية"، ولا تريد انضمامها إلى الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى التي تشارك فيها الدول ذات السيادة، فالتغير في الأوضاع الدولية التي جاءت بعد نهاية الصراع

الإيديولوجي، وبروز الصين فكرة عن العلاقات الثنائية الصينية الأمريكية، بعد أن كانت سياساتها قائمة على العقوبات والحصار، وأصبح البلدان يتجهان باستمرار نحو توسيع المصالح المشتركة والحل الدقيق للخلافات بينهما.

تشكل الصين قوة عسكرية ديموغرافية وسياسية وحالياً اقتصادية حيث تصعد سلم الاقتصاد وباتت في المرتبة التي تلي الولايات المتحدة الأمريكية، فالصين والولايات المتحدة الأمريكية لهما مصالح إستراتيجية مشتركة في منطقة شرق آسيا، والولايات المتحدة لها القدرة على تخريب تلك البيئة السلمية والتنموية في الصين، لذا تحاول الحفاظ على وضع السلام فيها، كذلك فإن العلاقات الصينية الأمريكية قائمة من منطلق الحاجة، فالصين تحتاج إلى سوق خارجية وتكنولوجيا وكفاءات إدارية وتجارب، وتقوم باستيرادها من الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للعمالة الرخيصة وإقليم لبناء شركات متعددة الجنسيات والصين تمثل الوجهة العالمية لذلك، أي أن العلاقة بين الدولتين قائمة على التعاون رغم التنافسية ومتشابكة إلى حد كبير، إلى درجة يصعب الخروج منها وإنهائها، خاصة مع العجز النزعة القومية التي تعاني منها الولايات المتحدة اليوم وحاجتها إلى الصين التي تملك أكبر رصيد من أذونات الخزانة الأمريكية والتي تقدم بما يقرب 800 مليار دولار أمريكي (المنصوب، 2016).

بحسب الإحصاءات فإن الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول للصين حيث بلغ حجم الصادرات الصينية للولايات المتحدة الأمريكية عام 2012، % 21 من إجمالي الصادرات الصينية، والتبادل التجاري بينهما يزيد عن 500 مليار دولار أمريكي (إبراهيم، 2016)، لذا يذهب البعض إلى القول أن ملامح النظام العالمي الجديد سترسم وتتحدد بتقدم الصين وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فهناك تخوف أمريكي من الصعود الصيني وتأثير ذلك على المصالح الأمريكية لا سيما الاقتصاد والتكنولوجيا، ولعل هذا ما جعل العلاقة الصينية – الأمريكية متذبذبة من حين لآخر، فكلينتون وأوباما مثلاً انخرطا نحو الصين بينما بوش وترامب حالياً سلكوا نهجاً محافظاً اتجاه الصين، فالعلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بدأت منذ إعادة العلاقات الصينية الأمريكية مطلع التسعينيات مع حركة الإصلاح

الاقتصادي والتنمية التي اتبعتها الصين، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية السوق الأكبر لتصدير السلع إليه، فكونت الصين احتياطا كبيراً من الدولار الأمريكي، فتحققت علاقات تعاونية بين البلدين، إلا أن العلاقات بدأت في التدهور في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي خاض حرباً تجارية مع الصين وحاول عرقلة الشركات الصينية الرائدة وخاصة هواوي الرائدة في تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات (كريستوفر لين، 2020) واليوم الصين دولة تتمتع بتأثير كبير في منطقة شرق آسيا، فقبل عام 2000، كانت 80 % من بلدان العالم تتاجر مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من تجارتها مع الصين وبحلول 2018 انخفض هذا الرقم إلى 30 % فقط، وهذا يبرر التخوف الأمريكي (حسين، 2018).

اتسمت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الامريكية بالحذر والسكون من جهة، وبالتوتر والخلاف من جهة أخرى، في ضوء وجود عدد من القضايا المشتركة بين بالبلدين ومحاولة الولايات المتحدة الامريكية الحد من الاعتلاء الصيني والتأثير على مجريات الامور في الصين (اليسون، 2018).

يمكن استنتاج مجموعة من النتائج الهامة في العلاقة الأمريكية – الصينية أهمها:

- تأثير البيئة الداخلية بمكوناتها الثقافية والحضارية وعناصر قوتها الاقتصادية والعسكرية، وبنية مؤسساتها السياسية، على عملية صناعة القرار في الصين.
- تطور السياسة الخارجية الصينية في مجالات التحرك والتأثير، وبرز من خلال دورها المتزايد في العلاقات الدولية، وانضمامها لمختلف المنتديات الدولية والإقليمية، كالمنظمة العالمية للتجارة، ومنظمة شنغهاي، محاولة بذلك كسر الطوق الذي تحاول الولايات المتحدة الامريكية فرضه.
- تميز سياسة الصين الخارجية بالاستمرارية رغم كونها من الأنظمة المغلقة، وهذا ما تجلى في استمرار اعتبار التنمية الاقتصادية، والحفاظ على الاستقلال ووحدة الأراضي، والعمل على استرجاع الأقاليم المنفصلة، فالصين تجاوزت المتناقضات التي نتجت عن مشروعها الشيوعي الحاكم واقتصاد السوق الذي تحاول الاندماج فيه.

- تحاول الصين تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية حفاظاً على المصالح الاقتصادية المتنامية بين الدولتين الكبيرتين.

يرى الباحث ان العلاقات التنافسية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهادفة الى الدخول في تلك المباراة للفوز بالسيطرة على جميع المقدرات الدولية لضمان الهيمنة على النظام الدولي والمكانة الدولية، قد تمحورت حول كل من: الجانب الاقتصادي وهو الذي يعد من أكثر المجالات منافسة في وقتنا الحالي والتي لجأت كل منهما لشن حرب تجارية من اجل وقف التطور والنمو الاقتصادي عند الاخر، الا ان الصين ما زالت مستمر بالعمل على تطور اقتصادها وبحسب العديد من المؤشرات الاقتصادية الصينية وتحليل تطورهم المستمر وبحسب بعض الدراسات الاستشرافية للاقتصاد العالمي، فان الصين على مدى عشرات السنوات ستصل الى مرتبة الاقتصاد الأول في العالم رغم وجود العديد من التحديات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية امام التطور في الاقتصاد الصيني، فضلا عن أهمية الجانب العسكري والذي تمس التنافسية فيه الامن القومي لكلا الدولتين فقد واصلت الدولتين حملات التنافسية العسكرية بتطوير وتحديث الاليات العسكرية وقدراتها، واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة التي تبقي المجتمع الدولي في حالة من الغموض لعدم القدرة على معرفة ما هو مد التطور في تلك الأسلحة العسكرية حتى استعمالها لدخول المجتمع الدولي في حالة من الصدمة الدولية عند عمل مناورات عسكرية، وبالنظر الى الجانب الذي يوازي أهميته الجوانب التي ذكرت وهو الجانب السياسي فان الصين والولايات المتحدة الأمريكية تسعى باستمرار لإبقاء العلاقات فيما بينهما قائمة على استخدام الدبلوماسية الناعمة والتعاونية اتجاه بعضها البعض و اتجاه الدول الأخرى من العالم، من أجل الحفاظ على مصالحهم المشتركة وتحقيق المكاسب في الدول الأخرى دون وجود أطراف منافسة لهم في تلك الدول بالتالي فان المجالات التعاونية ما بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية هي ذاتها المجالات التنافسية الهادفة على إبقاء تلك الدولتين فقط ضمن حلبة المباراة التنافسية.

3.4 الأبعاد السياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على الولايات المتحدة والصين

إن انتشار فيروس كورونا لم يكن مجرد أزمة صحية انما اتخذ بعدًا جيوسياسيًا، بحيث أدت الأزمة الصحية إلى تضخيم الديناميكيات التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأثرت على توفير المنافع العامة العالمية وزعزعت الاستقرار في النظام العالمي، وتماشياً مع التفكير الجيوسياسي سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى الاستفادة من الأزمة لتعزيز مكانتهما الدولية، بدلاً من العمل معًا للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية لجائحة كورونا (مقعاش، 2021).

تخشى القوتان الأمريكية والصينية من أن الأخرى تستغل الوضع الحالي لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية أو عسكرية تمنحها ميزة بعد تراجع الوباء، مما أدى الى انتشار فيروس كورونا وإطلاق "معركة الروايات"، حيث بدأت تتهم الصين والولايات المتحدة بعضهما البعض بالفشل في مواجهة التحدي، وهنا يبدو أن العالم سقط في فخ حيث لم تستطيع القوة القائمة أن تقود الوباء والسيطرة عليه، بينما كانت القوة الصاعدة غير مستعدة لتحمل المسؤولية مما نتج عن أزمة كورونا انهيار التعاون العالمي، وذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في الازمات الماضية الزعيمة التقليدية للجهود الجماعية الدولية في إدارة تلك الأزمات، اما في تلك الأزمة الصحية فقد تخلت عن دورها بالكامل والذي أدى الى الافتقار إلى القيادة على المستوى العالمي أثناء هذه الأزمة الدولية مما يثير احتمالية انهيار النظام الدولي (روبن، 2020).

1.3.4 الأبعاد الاقتصادية لفيروس كورونا على الولايات المتحدة والصين

بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية WTO في عام 2001 واندماجها الأوسع في الاقتصاد العالمي، عززت الولايات المتحدة الأمريكية العلاقات الاقتصادية مع الصين بشكل كبير، وقد بلغت العلاقات التجارية الأمريكية الصينية ذروتها في عام 2017 حيث بلغت حصة صادرات السلع الأمريكية إلى الصين 8.6% وبلغت حصة واردات السلع 21.6%، ومع ذلك، على مدى العامين الماضيين، تسببت أزمة كورونا بين الولايات المتحدة والصين في انخفاض التدفقات التجارية الثنائية، مما يهدد بتقليل الفوائد التي تولدها هذه التجارة للاقتصاد الأمريكي (الخنسا، 2022).

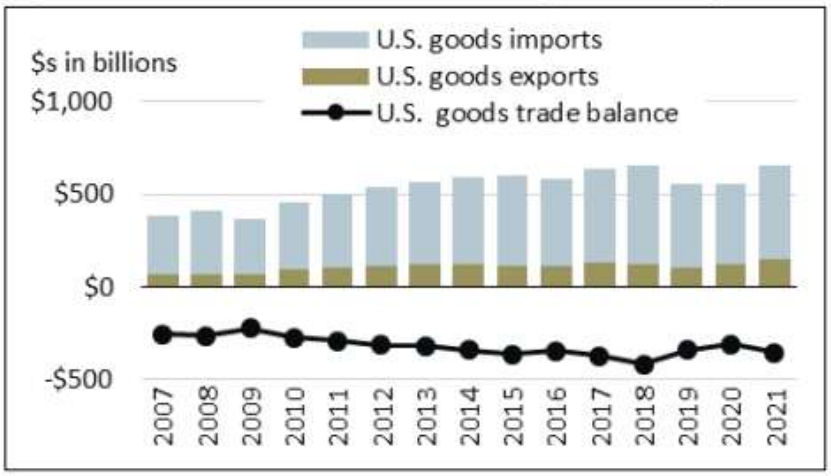

الشكل رقم (1) التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

ان الولايات المتحدة الأمريكية استفادت من زيادة التكامل الاقتصادي مع الصين، حتى بعد التراجع الأخير في التجارة الثنائية، حيث صدرت الولايات المتحدة الأمريكية 151 مليار دولار من البضائع إلى الصين في عام 2021 لكن العلاقة التجارية التي تقوم الولايات المتحدة في تحقيق مصالحها على اساسها أعمق بكثير من مجرد الصادرات إلى الصين فقد استفاد المستهلكون في الولايات المتحدة من السلع المستوردة الأرخص سعراً من الصين، واستفادت الشركات من المدخلات ذات الفعالية من حيث التكلفة مما عزز قدرتها التنافسية، في حين أدت سلاسل التوريد المتكاملة عالميا إلى تحسين الكفاءة وخفض تكاليف الإنتاج للشركات الأمريكية. وقد مكن هذا الشركات الأمريكية من النمو وخلق فرص عمل في الولايات المتحدة الى جانب أن الصين استثمرت بشكل مباشر في الولايات المتحدة، وخلقت وظائف ودخلا للأسر الأمريكية، علاوة على ذلك، استثمرت الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في الولايات المتحدة بشكل مباشر في الصين مما سمح لها بإعادة استثمار الأرباح من عملياتها في الصين. (ايبيسكوبوس، 2020).

بالتالي فان نجاح الشركات الأمريكية في الصين ضروريا للمضي قدماً في التنافسية العالمية للولايات المتحدة، حيث من المتوقع أن تقود الصين نحو ثلث النمو العالمي خلال العقد المقبل، ويمكن للأرباح التي حققتها الشركات الأمريكية من خلال الاستثمار في الصين أن تفيد أيضا الاقتصاد الأمريكي ككل من خلال توزيعات الأرباح، والإنفاق على البحث والتطوير، وزيادة الاستثمار المحلي. (النشار، 2019).

ومع ذلك، وفي ضل اجتياح فيروس كورونا العالم وتوتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بدأ العديد من الأمريكيين الشعور بالتهديد من الصين، مما

أدت الواردات الأرخص ثمنا إلى تشريد بعض العاملين في قطاع التصنيع وأثار النموذج الاقتصادي الرأسمالي للدولة في الصين مخاوف بشأن ما إذا كانت تلتزم بنفس القواعد في الأسواق الدولية (صلاح، 2020).

بالتالي بدأ صناع السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية التركيز بشكل أكبر على مخاوف الأمن القومي المحتملة للتكامل الاقتصادي والتكنولوجي، وذلك حيث أن وضع الاقتصاد الأمريكي في مثل هذا الموقف الهش نتيجة لوباء كورونا زادت المخاوف التجارية بشكل حاد وكبير (حيدر، 2020).

التجارة والاستثمار للولايات المتحدة الأمريكية والصين

توسع اقتصاد الصين بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث ارتفعت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من اقل من 3% عام 1990 إلى 18% عام 2021، ومن المقرر أن تستمر على هذا التطور السريع في النمو الاقتصادي، حيث من المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين 4.5% سنويا على مدى السنوات العشر القادمة وان هذه النسبة تمثل ما يقارب ثلث نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (الجرباوي، 2021).

صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الى الصين

في عام 2021، بلغت صادرات الولايات المتحدة الى الصين 151 مليار دولار، بحيث صدرت 116.16 مليار دولار من البضائع و34 مليار دولار في الخدمات إلى الصين، بالتالي عند العودة الى عام 2019 قبل انتشار جائحة كورونا العالم نجد أن صادرات الولايات المتحدة الى الصين بقيمة 106 مليار دولار من الضائع إلى الصين و57 مليار دولار من الخدمات، أي اقل من الصادرات خلال ذروة انتشار جائحة كورونا، وان هذه الصادرات متنوعة وتدعم قطاعات التصنيع والسفر والسياحة والأعمال والخدمات المالية (كلاع، 2021).

دعمت الصادرات إلى الصين ما يقدر بنحو 1.2 مليون وظيفة بشكل مباشر في الولايات المتحدة عام 2020 من قبل الشركات الصينية متعددة الجنسيات بالمقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية في استثمار الشركات الأمريكية في الصين لتساعد أرباح هذه الاستثمارات في المساهمة على رفع القدرة التنافسية للشركات الأمريكية في دعم الاقتصاد

الأمريكي تبعاً لأهمية الحفاظ على الوصول إلى سوق الصين بشكل متزايد لرفع معدلات نجاح الشركات الأمريكية على الصعيد العالمي (السويدي، 2020).

واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين

استوردت الولايات المتحدة الأمريكية من الصين عام 2021 ما قيمته 506 مليار دولار من السلع من الصين، بالتالي تزايدت المخاوف بشأن تأثير السلع المصنعة المستوردة من الصين على العمالة الصناعية في الولايات المتحدة في القطاعات التي تتنافس فيها هذه المنتجات، الا أن الصين تمتع بميزة نسبية في إنتاج سلع مصنعة منخفضة التكلفة، و تصدير هذا الإنتاج إلى الولايات المتحدة سيؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة والتفاني في الدخل الحقيقي الأمر في الوقع، وقد وجد أن نتيجة استيراد السلع من الصين انخفض مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة بنحو 2% وذلك أكثر مما كان يمكن أن يكون عليه لولا ذلك.(Jaravel, 2021).

الا انه وبرغم ما تقدم ذكره فلا يعود هذا الانخفاض فقط إلى الواردات المباشرة من المنتجات الاستهلاكية النهائية من الصين، ولكن أيضا إلى السلع الوسيطة المستوردة من الصين، مما ادى إلى خفض تكاليف التصنيع المحلية، وفي ذات الوقت أن تأثير الواردات الصينية على وظائف التصنيع في الولايات المتحدة كان أيضا واضح بشكل كبير نظرًا لتركيزها الجغرافي في الولايات المتحدة، فإن المكاسب الإجمالية للدخل الحقيقي للولايات المتحدة من التجارة مع الصين قد فاقت هذه الخسائر .(Autor, 2021)

تشير الأبحاث إلى أن تأثير انخفاض الأسعار وزيادة التوظيف في القطاعات التي تستفيد من مدخلات أرخص من الصين يفوق تأثير انخفاض العمالة في قطاعات التصنيع التي تتنافس مع الواردات الصينية.

بالإضافة الى ذلك، إن زيادة الأتمتة هي محرك أكبر بكثير لانخفاض فرص العمل في التصنيع مقارنة بآثار التجارة مع الصين، وانه ستستمر الأتمتة في تقليل الطلب على العمالة الصناعية ذات المهارات المنخفضة على مدى السنوات القادمة، وتقدر أكسفورد إيكونوميكس أنه يمكن ان يستبدل ما يقارب 20 مليون وظيفة تصنيع إضافية في جميع أنحاء العالم بسبب الروبوتات بحلول عام 2030 وفي حين ان أصحاب تلك

الوظائف قد يجدوا أن الفرص المشابهة قد تقلصت بفعل الاتمتة، الي جانب أن الحمائية قد أضرت بالفعل بقطاع التصنيع الأمريكي. (محمد، 2018).

استثمار الشركات الأمريكية في الصين

ينتج الاستثمار الأمريكي في الصين دخلا كبيراً للشركات الأمريكية وبل يمنح الشركات إمكانية الوصول إلى السوق الاستهلاكية الأسرع نمواً في العالم، في حين أنه من المهم معالجة المجالات التي تستمر فيها الصين في تقييد وصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق، لذا يجب أيضا ملاحظة أن الصين فتحت اقتصادها بشكل كبير أمام الاستثمار الأمريكي بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، الا انه نتيجة لأثار جائحة كورونا فقد تراجعت استثمارات الشركات الامريكية في الصين الى أدنى مستوى منذ عام 2009، حيث استثمرت الشركات الأمريكية عام 2020 ما يقارب 8.7 مليار دولار فقط في الصين، بانخفاض قدره33% مقارنة بعام 2019، الا ان تلك النسبة تعد أقل بكثير من متوسط 10 سنوات (Lee، 2021).

ظل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الولايات المتحدة منخفضًا، مع عدد قليل من المعاملات بلغ مجموعها 7.2 مليار دولار.

فعليه فان التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا أدت الى المزيد من التدهور في العلاقات الثنائية في التدفقات الاستثمارية ثنائية الاتجاه بين الولايات المتحدة والصين إلى أدنى مستوى لها منذ ما يقرب من عقد من الزمان. بينما تعافت التدفقات في النصف الثاني من العام، لا تزال الخلافات الثنائية المستمرة والتدقيق التنظيمي المتزايد يلقيان بثقلهما على معنويات المستثمرين ويخلقان توقعات غير مؤكدة للاستثمار في اتجاهين (بلعاوي، 2020).

منعت اثار جائحة كورونا الاقتصادية منح الشركات الأمريكية حصد الارباح من خلال الاستثمار في الصين والذي من شأنه أن يعيد الاقتصاد الأمريكي ككل، من خلال توزيعات الأرباح – والاستثمار المحلي، والإنفاق على البحث والتطوير، حيث تشير بيانات مكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي إلى أن الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية في الصين استثمرت 26 مليار دولار في نفقات البحث والتطوير خلال الفترة، 2018– 2009 أي ما يعادل 127٪ من صافي الدخل الذي حققته الشركات الأمريكية

في الصين خلال تلك الفترة (Pasupathi Sadashiv Suryanarayana، 2021، 199).

وبالرغم من غرفة التجارة الأمريكية في الصين توصلت الى أن أكثر من 50٪ من الشركات الأمريكية قد اجلت أو قلصت استثماراتها في الصين نتيجة لتفشي فيروس كورونا وانخفضت نسب وارباح الاستثمارات الا أن الولايات المتحدة الامريكية استمرت بالعمل على أساس فكرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الخارج يمكن أن يرتبط بزيادة نسبة الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية مما يدحض فكرة أن الاستثمار الأجنبي يأتي على حساب الاستثمار المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية .(Amighini، 2021)

بالتالي ان الاستثمار الأمريكي متعدد الجنسيات في الصين يفيد خلال جائحة كورونا الإنتاجية المحلية وذلك على اعتبار أن الانفصال الاقتصادي عن الصين من شأنه أن يعرض للخطر الوصول إلى الأسواق العالمية نسبة أن الصين تعد السوق الاستهلاكية الأسرع نموا وتضع الشركات الأمريكية في وضع غير مؤاتٍ نسبيا في السوق العالمي، لهذا تواصل الشركات متعددة الجنسيات في أوروبا والاقتصادات الأخرى الاستثمار في الصين (عزاب، 2021).

الشركات الصينية المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية

في عام 2020، كان الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الولايات المتحدة مرنًا على الرغم من الاضطرابات المرتبطة بوباء كورونا واستمرار التوترات بين الولايات المتحدة والصين. إجمالاً، سجلت الصين ما يقارب بقيمة 7.2 مليار دولار من الصفقات المنجزة في الولايات المتحدة في عام 2020، وهذا يعد ارتفاع طفيف عن 6.3 مليار دولار المسجلة في عام 2019، وهذا أيضا يمثل العام الثالث على التوالي الذي كان فيه الاستثمار أقل من المليارات من رقمين، حيث بلغ متوسط الاستثمار السنوي 7 مليار دولار منذ 2018 (بركات، 2020).

تمثل هذه النسب 15٪ فقط من إجمالي الاستثمار المسجل في 2016 ونصف من متوسط التدفقات السنوية التي شوهدت في فترة ما قبل الازدهار 2013–2015.

في عام 2020، كانت كاليفورنيا 3.9 مليار دولار هي الولاية الأكثر استهدافًا من قبل المستثمرين الصينيين وكان الاستثمار أيضًا مركّزًا بشكل كبير حيث جاء معظمها من مجرد عمليات الاستحواذ الكبيرة. وكانت أهم المعاملات هي شراء Tencent لحصة في Universal Music Group مقابل 3.3 مليار دولار، واستحواذ Harbin Pharmaceutical Group على GNC مقابل 770 مليون دولار، واستحواذ Binance على CoinMarketCap مقابل 400 مليون دولار Hanemann، 2021).

وعلى رأس إجماليات الاستثمار المنخفضة، واصلت الصين تسجيل العديد من عمليات تصفية الأصول البارزة من قبل المستثمرين الصينيين في الولايات المتحدة. وكان أكبر بيع شركة HNA المفلسة الآن لشركة Ingram Micro بقيمة 7.2 مليار دولار، وذلك وسط الاضطرابات المرتبطة بالوباء وتزايد التوترات في العلاقة بين الولايات المتحدة والصينHanemann، 2021، 40)).

لذا ينظر في الصين أن التوازن الذي يحقق بين الاستقرار المالي المحلي والانفتاح على العالم الخارجي شكل المشهد الاستثماري. طوال الوباء، وأعطت الصين الأولوية للاستقرار رافضة تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الخارجي من قبل الشركات الخاصة على الرغم من الفائض التجاري الهائل والضغط التصاعدي على عملتها. على جانب التدفق الداخلي (بن عودة، 2020، 419).

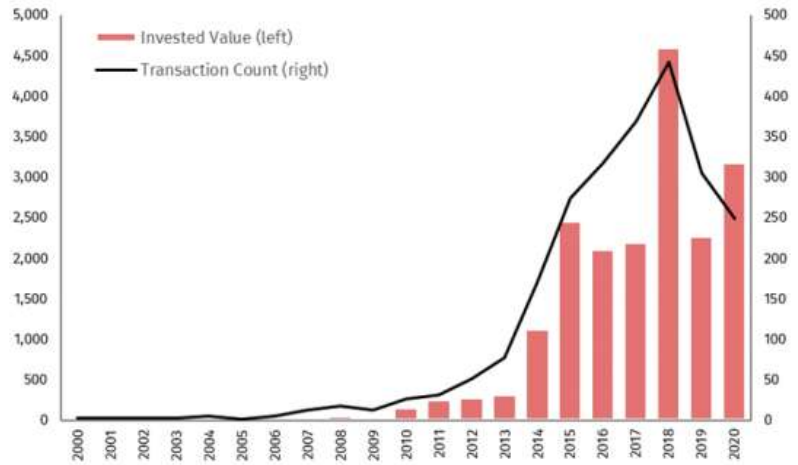

الشكل (2): الاستثمار السنوي لرأس المال الاستثماري الصيني في الولايات المتحدة 2010-2020

أدت جائحة كورونا إلى أسوأ ركود عالمي في تاريخ ما بعد الحرب نتيجة تدابير التباعد الاجتماعي، وإغلاق الأعمال القسري، والجهود الطارئة الأخرى لمنع انتشار الفيروس، مما أدى الى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10.1% عام، 2020 كما شهدت الصين أول انكماش في الناتج حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.8% عام 2020 (عبد الرحيم، 2022).

الا أن الصين انتعشت بسرعة نسبيا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى احتوائها الناجح للفيروس مما ساعدة على إعادة الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى مستويات ما قبل كورونا عام 2020 (ضربت ذروة آثار الفيروس الاقتصاد الصيني قبل الولايات المتحدة)، ثم بدأ الاقتصاد الأمريكي في الانتعاش لكن الانتعاش كان تدريجيا وغير متساو بين القطاعات ومع تندب يمكن قياسه للاقتصاد على المدى الطويل (مرعي، 2021).

كان للوباء والركود العالميين عواقب وخيمة على السياسة الاقتصادية والتجارة العالمية، حيث كانت روابط سلسلة التوريد مع الصين ودول اسيوية نامية أخرى مقيدة في أعقاب التداعيات الأولية على الاقتصاد الأمريكي من عمليات الأغلاق، ومع ذلك، وقد أظهرت دراسة من (Oxford Economics for Consumer Technology Association (CTA أن القليل من الرغبة في إعادة تنظيم سلاسل التوريد نتيجة الاضطرابات الفورية للوباء (قباني، 2021).

ويرى الباحث أن الوباء قد يؤدي إلى زيادة تنويع الموردين، فمن المرجح أن يظل هؤلاء الموردين في الصين أو غيرها من الاقتصادات الآسيوية الناشئة، وقد تتطلع الاقتصادات المتقدمة إلى التنويع أو إعادة تجميع الطاقة الإنتاجية المجموعة فرعية صيقة من السلع الحيوية، لكن الانفصال الكبير عن الصين من شأنه أن يزيد تكاليف المدخلات للشركات الأمريكية بشكل كبير ويعزل الشركات الأمريكية عن السوق الاستهلاكية الأسرع نموا في العالم.

2.3.4 الأبعاد السياسية للعلاقات الصينية الأمريكية

تعتبر العلاقة الأمريكية الصينية من أبرز العلاقات اتزاناً على الساحة الإقليمية، باعتبارها من أقدم العلاقات الدولية فضلاً عن تباين القرارات المتخذة التي يحكمها

قانون المنفعة البراغماتية، بعد ما كانت العلاقات بين الدولتين على مدار اثنان وعشرون عاماً في مضمار التراجع، وباتخاذ الولايات المتحدة قراراً بتوطيد علاقتها مع الصين لمواجهة الاتحاد السوفيتي وإقامة حلفاء لها في جنوب شرق آسيا اتسمت أحداثها بتطبيق نظرية القوة الناعمة، كما اجمع الباحثون في الدراسات على تباين استراتيجيات الولايات المتحدة حيال الصين، ولكن ظلت الولايات المتحدة بسعيها الدائم للمحافظة على التعاون بينها وبين الصين باعتبارها الخيار الأمثل لتعزيز دورها في آسيا وضمان التأييد الدولي فيها، يلخص البحث امتيازات الصين بامتلاكها قوة عسكرية ضخمة مما قد يدفعها إلى أن تكون دولة ذات أهداف توسعية في المنطقة خاصة بعد تقليل الوجود الأمريكي، وهو ما تجلى في جزر بحر جنوب الصين والذي دفع بالولايات المتحدة إلى إجراء عدد من الاتفاقيات الدفاعية، للحد من الطموحات الصينية المتنامية، كما سلط الضوء على وجود العديد من المجالات لتطوير وتعميق العلاقة بين البلدين يمكن استثمارها لصالح البلدين في الحاضر والمستقبل إذا ما وضعت السياسات والخطط الكفيلة بإنجاحها (خلف، 2016، 42).

يمكن القول بأن العلاقة الأمريكية – الصينية من الممكن أن تصل إلى مرحلة الثقة الإستراتيجية من خلال تبني الطرفان لإطار استراتيجي مشترك المتسم بالحوار الاقتصادي والإستراتيجي الأمريكي الصيني والذي بدأت تتخذ مساراً تطبيقياً حقيقياً عن طريق العديد من قنوات التبادل بين البلدين واضفاء الطابع المؤسسي على علاقتهما وهي وسيلة مهمة للتحول بهذه العلاقات من الاطمئنان الاستراتيجي إلى مرحلة الثقة الإستراتيجية (خلف، 2016، 42).

اتسمت هذه العلاقة بفرضية مفادها أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين تسعيان إلى تعزيز قدراتهما السياسية والاقتصادية للاحتفاظ بمكانتهما الدولية وبناء علاقات اقتصادية وسياسية صحيحة تقوم على الاعتماد المتبادل والمنفعة المشتركة والتي تقوم على اساس علاقة المتغير التابع بالمستقل. (جاسم، 2019، 409).

تُعد العلاقات الأمريكية – الصينية في الوقت الحاضر من أكثر العلاقات السياسية الدولية تعقيداُ، حيث تتأثر الدولتان بالمعطيات البيئية الدولية لا سيما

بمعطيات ما بعد الحرب الباردة والتي شكلت أحداثها أساساً مفصلياُ في العلاقة الأمريكية – الصينية، ولا يستطيع الباحث في طبيعية العلاقة الأمريكية – الصينية غض النظر على التناقض الجوهري في هذه العلاقة المبنية على التشارك والصراع في آن واحد ولكنها تخطط ضمن قالب يتسم بدقة التوازن بين المصالح المشتركة والتهديدات المتوقعة، ومن المهم أن يتم ذكر النظرية الواقعية التي تتبناها الولايات المتحدة في علاقتها مع الدول الأخرى، ومع تنامي القوة الصينية فلا بد من دراسة السياسة الأمريكية المتبعة حول مناهضة وتصدي تقدم الصين باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الموجهة لسياسات العالم أحادي القطب. (المساوي،2021).

ترجع أصول العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى عام 1844، عندما وُقعت أول معاهدة بين الطرفين المعروفة بمعاهدة وانغيا Wanghee والتي نصت على منح الأميركيين مختلف الحصانات والامتيازات في الصين، بعد ذلك مرت العلاقة الأمريكية الصينية بمراحل عدة في أواخر القرن العشرين فشهدت في فترة الرئيس جيمي كارتر في أوائل1979تحسناً حيث تم الاعتراف الدبلوماسي من تايوان للصين تحت مسمى "الصين الواحدة" والتي تتلخص في الاعتراف بالموقف الصيني الذي يفيد بوجود صين واحدة فقط في العالم، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من هذه الصين، وبموجب هذه السياسة، تقيم الولايات المتحدة علاقات رسمية مع الصين الشعبية وليس مع تايوان التي تعتبرها الصين إقليماً متمرداً لابد أن يعود يوماً الى كنف الوطن الأم (منكاش، 2015، 71).

كما دعت حاجة الولايات المتحدة إلى التوسع الاقتصادي في الشرق الأقصى، والرغبة بالاستثمار في الأسواق الصينية، وجدت نفسها ضمن أطر التدخل في شؤون الصين وسعي اليابان إلى التصنيعات العسكرية في سبيل تحديث منظومتها والأمر الذي أدى بها لتتصف بالإمبريالية وقربها من طابع الدول الغربية في هويتها الاستعمارية، والذي شجع الولايات المتحدة الأمريكية على وضع نفسها ممثلاً للدفاع عن الصين ووحدتها وسياستها في ظل تهافت الأسواق والاستثمارات الأوروبية مع الإبقاء على الأسواق الصينية مفتوحة أمام التجارة الحرة، شهدت الصين في هذه الفترة ازدهاراً اقتصادياً ونفوذاً سياسياً، ومن الملفت للنظر اسم الصين باللغة الصينية (تشونغ

كوو) والذي يعني المملكة الوسطى والدال على انتشار السلطة من المركز إلى الأطراف، إلا ان حرب الأفيون الأولى والثانية مع بريطانيا، وغزو اليابان لبعض أراضيها(نجيم، 2011).

وعلى غرار ذلك فقد سعت الصين إلى تطوير إعادة هيكلة سياساتها وتوحيد نفسها في عهد ماوتسي تونغ باتباعه نظام الضبط المركزي، ولا سيما عهد دنغ تشاوبنغ الذي ادخل الصين في تجربة اقتصادية لم تسعى إلى إلغاء الاشتراكية وإنما إجراء إصلاحات هيكليه ومؤسسية لمواكبة السياسات الاقتصادية. (جاسم، 2019، 410).

كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى فتح أفق جديد أمام العديد من القوى كالاتحاد الأوروبي، ويذهب البعض إلى إن الصين سوف تصبح القوة الأولى في النظام العالمي بحلول العام 2050(حمشي، 2019).

في 1978، أصدرت الحكومتان الصينية والامريكية في آن واحد البيان المشترك حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية و الولايات المتحدة الامريكية، حيث وافقت الادارة الامريكية في البيان على ثلاثة محاور لإقامة العلاقات الدبلوماسية التي تقدمت بها الصين وهي قطع علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان؛ سحب قواتها ومنشآتها منها؛ إلغاء المعاهدة الامريكية مع سلطات جيانغ كاي شيك، وشكل هذا البيان انعطافه تاريخية في العلاقات بين البلدين، وبذلك تكون العلاقات الثنائية قد دخلت مرحلة جديدة عندما زار الزعيم الصيني الراحل دنغ شياو بينغ الولايات المتحدة عام 1979، وإعلان الولايات المتحدة قطع علاقاتها الدبلوماسية المزعومة مع تايوان وسحبت القوات الامريكية من تايوان خلال هذا العام وقامت بإلغاء معاهدة الدفاع المشترك بينها وبين تايوان، وهو ما أُشير اليه اختصارا بقطع العلاقات والغاء المعاهدة وسحب القوات. (مردان، 2019).

بعد أزمة تايوان، وزيارة الرئيس جيانغ زيمين للولايات المتحدة، بدأت علاقات العملاقين تتخذ نوعاً من الاستقرار والايجابية. ولم يتوقف تحسين العلاقات عند الرمزيات فقط، فقد كان مضمونه جوهرياً، ولكن ظلت طبيعة العلاقة بين الدولتين، لعدم اعتبارها علاقة مواجهة كما ينظر لها البعض، كما أنها ليست علاقة تعاونية، ولا يوجد استراتيجية مشتركة، لذلك فإن التفاوض على المدى الطويل وفقاً لطبيعة واتجاه

علاقات العملاقين تعتمد أساساً على تطور العلاقات في السنوات القادمة (حكمات، 2020).

أما بخصوص الصعوبات التي شهدتها العلاقات الأمريكية – الصينية خلال عقد تسعينيات القرن الماضي، فقد غلبت سمة التناقض كظاهرة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية على هذه العلاقة، فمن ناحية تعاظم نطاق التبادلات في المجال التجاري والمجالات الأخرى، وزيادة إجمالي التجارة الثنائية أكثر من أربع أضعاف منذ عام 1990، وبحسب الإحصاءات الأمريكية التي تفيد أن الولايات المتحدة ليست أكبر مستثمر في الصين فحسب، بل أكبر شريك تجاري لها (يان، 2021).

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 شكلت منعطفاً خطراً في مسار الاستراتيجية الامريكية ، فقد اعتبر الهجوم على برجي التجارة العالمية واستهداف مبنى البنتاغون بطائرات مدنية ، ما شكل تطوراً نوعياً في هوية الامن والمصالح الوطنية الأمريكية، إذ ارتأى وزير الخارجية الامريكي الاسبق (هنري كسينجر) أن هذا التاريخ مثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين والذي أدى إبراز المكانة العالمية للولايات المتحدة الامريكية ودفعت القوى المنافسة مثل أوروبا الموحدة واليابان والصين وروسيا الاتحادية والهند للتعاون بصورة وثيقة معها ، وهي مسألة لم يخطط لها قبل وقوع هذه الهجمات. (فالح، 2020).

تباين القرارات السياسية في العلاقات الصينية الأمريكية

حدث تغيير في الاستراتيجية الامريكية تجاه الصين في مدة ولاية الرئيس الامريكي السابق باراك أوباما والذي أتى واضحاً بمقولته "أن تاريخنا في المستقبل سيتحدد بوضعنا على الباسفيك المواجه للصين أكثر من وضعنا على الاطلسي في المستقبل المواجه لأوروبا" وقد تمثل ذلك بإرساله لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون آنذاك، وعبر مسؤولين أمريكيين خلال الزيارة التي قام بها أوباما فيما بعد بقولهم (أن هناك في العالم دولتين فقط يمكنها حل قضايا معينة)، ولذلك فإن اجتماعات هذه الزيارة سعت للتنسيق بين البلدين فيما يتعلق بالقضايا العالمية الرئيسية، كما أكد باراك أوباما أن الولايات المتحدة الامريكية لا تسعى الى احتواء الصين، وأن النهضة الصينية ليست مصدر جديد للولايات المتحدة الامريكية ، بل أنهم يرحبون بأن تؤدي

الصين دوراً أكبر على الساحة العالمية، كما أوضح أوباما بقوله : "نحن ندرك أن هناك فائدة أكبر من تعاون القوى الكبرى معاً بدلاً من تصادمه" (إبراهيم، 2020).

على الرغم من سعي واشنطن لتأجيج الملفات الحساسية للصين من طرف دونالد ترامب إلا أنه في واقع الأمر لا يلقي بالاً للسياسة الخارجية بقدر ما كان يفعله الرؤساء الأمريكيون السابقون، رافعاً شعار «أمريكا أولاً» قبل كل شيء، وبالتالي فإن ترامب يعتقد أن انشغال الولايات المتحدة يجب أن يكون متعلقاً بالسياسة الداخلية قبل أي شيء؛ إذ يعتبر أن السياسة الداخلية الأمريكية هي الممثل الوحيد للمصالح القومية الأمريكية (أبو ارشيد، 2016).

نستنتج أنه من خلال التطرق إلى أبرز المراحل التاريخية للعلاقة الثنائية أنها علاقة تأثرت دوماً بالتطورات الدولية عبر عقود، وبالأخص في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمت بمميزات وخصائص مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في المرحلة السابقة تحكمها محددات داخلية وخارجية خلقت علاقة تتأرجح بين الشراكة والتوتر قائمة بالأساس على مبادئ التناقض والتنافر والاستراتيجيات المتعارضة التي اتبعتها كل من الصين والولايات المتحدة الأميركية خصوصا في مرحلة ما بعد الأزمة المالية سنة 2008 والتي يسعى كل طرف منهما إلى الحفاظ على حجم المصالح الحيوية المتنامية في مناطق مختلفة من العالم، بل الأهم من ذلك هو امتداد رقعة تلك المصالح وتشابكها في بؤر متعددة ومشتركة وفق معادلة مركبة مكونة من عناصر متألفة ومتناقضة تحكمها المنفعة و حجم وكثافة المصالح المتحدة، قد يتوقع منها الأسوأ بنفس الدرجة التي يمكن معها توقع الأفضل.

من المنظور الصيني، ترجع المطالبة بأحقيتها في تايوان إلى التاريخ، وإلى التفسيرات القانونية، وأيضا في العاطفة السياسية الصينية فقضية تايوان تدرج دائما في بند إذلال الصين على أيدي قوى أجنبية، إضافة إلى ذلك ترتبط مطالبة الصين بالسيادة على تايوان بقضايا الاستقرار الوطني، وبقاء النظام وشرعية الحكام، صحيح أنه لم يرد ذلك في أي وثيقة رسمية صينية، إلا أن التحليلات المعلنة للرؤساء والباحثين الصينيين تدرج تايوان في باب الأهمية القصوى لمحافظة الصين على توازنها واستقرارها. الملاحظة الأساسية التي يجب أن تورد بالموازاة مع حقيقة تغير

السياسة الأمنية الأمريكية اتجاه تايوان هو استعدادات الصين لتقديم فكرة أكثر مرونة لمبدأ "صين واحدة"، ففي العادة يستخدم هذا المبدأ للدلالة على تبعية تايوان للصين، أي وجود صين واحدة وتايوان جزء منها. فهناك صين واحدة في العالم، وأن البر الرئيسي وتايوان ينتميان إليها، وأن سيادة الصين ووحدة أراضيها كل لا يتجزأ. فما من مرونة تبديها الصين إلا وهي ردة فعل براغماتية على الوقائع الناشئة في تايوان وخاصة من الناحية الاقتصادية (عطية، 2020).

نصّت وثيقة إستراتيجية السياسات الخارجية المؤقتة لإدارة الرئيس الحالي جو بايدن التي نشرت في وقت سابق من الشهر الحالي، أن الصين أكبر نفوذاً وأكثر إثباتاً لوجودها هي المنافسة الوحيدة التي لديها القدرة على حشد قدراتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتقنية لتحدي النظام العالمي المستقر والمنفتح بشكل دائم، وأصبحت الاسطوانة التي تسمع في زوايا البيت الأبيض في عهد بايدن تقول إنه ينبغي مواجهة الصين إن كان ذلك ضرورياً والتعاون معها إن كان التعاون ممكناً (لطفي، 2021).

وتتخذ الصين من ناحيتها موقفاً مماثلاً، فهي تعبر عن رغبتها في تأسيس علاقات بناءة بينما تصرّ في الوقت ذاته على إثبات مصالحها الخاصة كقمع الحركة المطالبة "بالديموقراطية" في هونغ كونغ ومعاملتها القاسية لأقلية الإيغور المسلمة في إقليم شينجيانغ (والتي وصفها لينكن بالإبادة الجماعية) (بوكليخة، 2021).

ولا تفوت الصين أي فرصة دون أن تؤكد على مآخذ النظام الأمريكي، فقد استغلت الطريقة الكارثية التي تعاملت بها إدارة دونالد ترامب مع وباء كورونا وأعمال الشغب التي تكللت باقتحام مؤيدين لترامب لمقر الكونغرس الأمريكي لتثبت بأن نموذجها الاجتماعي والاقتصادي هو المتفوق.

لذا يستنتج الباحث أن السياسة الخارجية الأمريكية والصينية تتغير وتتطور تبعاً لتطور الأحداث والأوضاع الإقليمية والدولية السالفة الذكر، وثبوت هدف السياسة الخارجية الأمريكية الحفاظ على مكانتها على قمة النظام الدولي، أما هدف السياسة الخارجية الصينية فتسعى إلى بروزها كقوة كبرى على الصعيد الدولي، أصطلح على القول إن المقارنات التاريخية تعدّ من الأدوات المفيدة في توضيح الخيارات والسياقات

والمعضلات، ولكن ثمة من يجادل بأن هذه المقارنات قد تؤدي إلى نتائج عكسية، فالتاريخ لا يعيد نفسه بهذه الطريقة وقد تتغلب الخلافات على أوجه التشابه.

توتر العلاقات الصينية الأمريكية على أثر الجائحة

أصبحت العلاقات الأمريكية الصينية في مأزق نتيجة تفشي فيروس كورونا والأضرار الجسيمة التي تسببت فيها، والتي صاحبتها تصريحات عدائية من قبل الجانبين بحيث تلقي كل دولة اللوم على الأخرى، من هنا انبثقت عدة دراسات سلطت الضوء على دور تفشي جائحة كورونا في تصاعد حدة الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية (العنبي، 2020).

بعد تفشي جائحة كورونا، اظهرت العلاقات الصينية الأمريكية اختلافات كبيرة من حيث الآراء العامة والعلاقات الاقتصادية والتجارية والثقة الاستراتيجية، كما أن المنافسة بينهما ليست على قدم وساق لتحديد النظام بنفس الدرجة التي حددت بها العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في حقبة الحرب الباردة، حيث لم يكن أداء أي من الدولتين مضنياً في إدارة الوباء، علاوة على ذلك من المرجح أن تخرج الولايات المتحدة والصين من جائحة كورونا بعد أن ألحقا أضراراً كبيرة بهيبتهما وقوتهما الناعمة في إطار التنافس بينهما. (المبروك، 2020).

أتاح تفشي وباء كورونا فرصة غير مسبوقة للصين للمضي قدماً في تنفيذ أهدافها، وقد استخدمت مصطلح "الدبلوماسية الطبية" لتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة، إلى جانب التقدم الذي تحرزه في سلاسل التوريد والاستحواذ الاستراتيجي والقروض المقدمة للدول، حيث انتهزت الصين الوباء لتعميق علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية، من خلال إرسال الإمدادات الطبية بما في ذلك أجهزة التنفس الصناعي والكمامات لمكافحة كورونا وعلى ضوء ذلك أعلنت الأرجنتين خلال الأشهر الماضية عن سلسلة من المبادرات الجديدة مع الصين في مجالات تجارب اللقاحات، مقايضة العملات، التعاون في الفضاء، والدورات التدريبية للطلاب في مجال الدراسات العسكرية. وقدمت بكين، في الوقت ذاته، قرضًا للإكوادور بقيمة 2.4 مليار دولار خلال العام الماضي(بوتاني، 2020).

في الوقت الذي رفضت إدارة ترامب في مارس 2020 طلب فنزويلا الحصول على مساعدات مالية لمواجهة وباء كورونا بسبب عدم اعترافها بحكومة الرئيس نيكولاس مادورو، الأمر الذي على إثره تدخلت الصين وقدمت المساعدة الطبية لها ولغيرها من دول المنطقة (الفقي، 2020).

شكل فيروس كورونا أزمة صحية غير مسبوقة في التاريخ السياسي الحديث ليضع دول العالم أمام تحديات كبيرة لها تداعياتها على صعيد العلاقات الدولية التي حكمت معظم دول العالم الذي كان مستقراً بعلاقاته ضمن مجموعة اتفاقيات ومعاهدات حكمت تحالفاته لتأتي جائحة كورونا الذي أدخل الجميع في دائرة الخوف، بل وأفقد البعض القدرة على السيطرة على احتوائه.. ولهذا دعت منظمة الصحة العالمية الدول إلى التعاون لكي يتجنب العالم الخطر الأصعب، إذ لا يوجد دولة واحدة تتمكن من مواجهة كورونا وحدها وبمعزل عن الدول الأخرى بما فيها الولايات المتحدة والصين، بحيث يتطلب كل دولة من الدول لأخرى وبخاصة دول الجوار أن تقوم بما يجب من إجراءات للقضاء على الوباء (السعيدي، 2021).

لم يتوقف الأمر عند التصريحات العدائية ولكن اتخذت "إدارة ترامب" عدد من الإجراءات المجحفة ضد الصين ومنها ما يلي: (معقاش، 2021):

- تقليل مبيعات أشباه الموصلات الأمريكية إلى الصين
- الحد من الاستثمارات في بكين من خلال خطة توفير الادخار، وهو برنامج تقاعد وادخار للموظفين الفيدراليين
- حظر "تشاينا تليكوم" من شبكات الاتصالات الأمريكية.
- الحد من استخدام المعدات الصينية في شبكة الكهرباء الأمريكية
- كما حث ترامب الشركات الأمريكية على إعادة توجيه سلاسل التوريد الخاصة بها بعيدًا عن الصين.
- فرضت واشنطن عقوبات على رئيسة السلطة التنفيذية في هونغ كونغ "كاري لام" وعشرة مسؤولين آخرين، في إطار تشديد ضغوطها على الصين، وتنص هذه العقوبات على تجميد أي أصول في الولايات المتحدة لهؤلاء المسؤولين الذين تتهمهم واشنطن.

كما تصاعد الأمر وصل إلى تصريح مايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكي أنه يملك أدلة تؤكد أن فيروس كورونا المستجد جاء من مختبر في مدينة ووهان الصينية، إنها مازالت تشكل تهديداً للعالم بإخفائها معلومات عن مصدر الفيروس ما تسبب بانتقاله إلى دول أخرى، واتهم دونالد ترامب الصين بتضليل العالم، بعد أن أخفت معلومات حول انتشار الفيروس، وبأنها تستخدم "التضليل المعلوماتي الشيوعي الكلاسيكي"، فقد استهدفت الحملة الأمريكية الصين بتصنيع الفيروس ونشره في العالم، ومن جهة أخرى بتهديديهم بفرض عقوبات اقتصادية على الصين (كونتيبللي، 2021).

في الوقت نفسه كان الموقف الصيني هادئاً في الرد على الولايات المتحدة بالرغم من حدة الجانب الامريكي، والذي أتضح من خلاله نمط الصراع المهيمن على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ليس فقط بسبب جائحة كورونا فحسب ولكن للعديد من الأسباب، إلا أن جائحة كورونا كانت لها خصوصية كبيرة حيث فقدت الولايات المتحدة 585ألف من المواطنين الأمريكيين، بينما وصلت الإصابات إلى 32,9مليون، مما أدى إلى تفاقم حدة التوتر بين البلدين (سدى، 2021).

3.5 السناريوهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية الصينية

من المعطيات المطروحة يتضح أن نمط الصراع بين الولايات المتحدة والصين أكبر من نمط التعاون وهو ما يدعم العديد من السيناريوهات المستقبلية في هذا الاتجاه، و الذي لا يخرج في كافة الأحوال عن وجود حالة من عدم الاستقرار في النظام العالمي نتيجة صراع القوى الكبرى والذي يمكن تفسيره من خلال نظرية تحول القوة، ومدى إمكانية تغير النظام العالمي فحتماً لا يمكن القول أننا نعيش الآن ضمن نظام أحادي القطبية، ومن الأرجح تصاعد القوى الصينية قد يعكس تحول النظام إلى نظام متعدد الأقطاب يثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية، من هنا يمكن أن تؤول العلاقات الأمريكية الصينية إلى عدة سيناريوهات موضحة كالتالي:

السيناريو الأول: تفادي الصين المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية.

إن هذا السيناريو يدعم تحقق، استقبل الصين التصريحات العدائية الأمريكية خاصة في أعقاب انتشار جائحة كورونا بحكمة واتزان، مؤكدة أنها ليس لديها طموح في السعي نحو الهيمنة، أو أن تحل محل الولايات المتحدة، وهذا لا ينفي عمل الصين بحزم على حماية سيادتها وأمنها ومصالحها الاقتصادية والتجارية من أي تهديدات خارجية.

كما أن الصين في صعودها المستمر لن تحاول أن تتحدى مباشرة النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة ولكنها ستحاول خلق مساحات عمل لمؤسساتها وشركاتها داخل ذلك النظام، وتريد الصين أن يكون صعودها سلس، بدون أن يبدو كتحدي للنظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، لأن تحدي الولايات المتحدة سينتج عنه تصدي من قبل الولايات المتحدة وهي تملك أدوات عدة وقدرات هائلة للحرب، والتي ستجلب الدمار للجميع لذلك من صالح الطرفين احتواء حدة التصعيد تجنبًا لتفاقم الأزمة وتفادي الصراع.

السيناريو الثاني: تصاعد حدة الحرب التجارية والاقتصادية بين البلدين.

كانت الحرب التجارية والاقتصادية بين البلدين وصلت إلى صورة سيئة منذ مارس عام 2018 حيثُ أصدر مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة تقرير حول الممارسات الصينية، التي أدت إلى الحزمة الأولى من الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية، ثم تطور الأمر إلى إصدار قانون (جون إس. ماكين) لتفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2019، الذي تم سنة في أغسطس 2018، فقد أرسى القانون إطاراً لضوابط جديدة على الصادرات الأمريكية إلى الصين وتشديد اللوائح التجاري، وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مرسوماً يقضي بمنع مواطنيه من الاستثمار في مجموعات صينية تتهمها الإدارة الأمريكية بدعم النشاطات العسكرية لبكين، ولم تختلف سياسة بايدن عن سياسة ترامب حيث أصبح الشعب الأمريكي يُكن العداء للصين.

تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة الصين محاربتها بالوكالة في حالة استمرار الصعود الصيني وعدم قدرتها على محاكمة بكين بسبب الخسائر التي تسببت

بها في هيكل الاقتصاد الأمريكي جراء انتشار جائحة كورونا، فتخوف بكين الأكبر في هذه المرحلة هو التدخل في المصالح الأساسية للصين، وبالذات في ملفات تايوان والأويغور والتبت، بالإضافة إلى هونغ كونغ، وما إن تبدأ واشنطن في التدخل في تلك القضايا، حتى يصل الجانبان إلى طريق مسدود لا مجال فيه للتقارب، وهنا تتوقف بكين عن الحديث عن نموذج جديد لعلاقات القوى العظمى وتبدأ في وضع مسار جديد فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة. .

ومما يدعم احتمالية تحقق هذا السيناريو هو تعهَّد بايدن بتقوية الحضور العسكري الأمريكي في منطقة الإندو–باسيفيك، ودعم اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان في مواجهة ممارسات الصين العدائية في شمال شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي.

بالإضافة إلى حلف الناتو وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، باعتبارها مكونات أساسية في الحلف الأمريكي، تعهدت الوثيقة بتقوية الشراكة الامريكية مع الهند وسنغافورة والفلبين وفيتنام وباقي دول آسيان وقد أعلنت واشنطن هذا الشهر خططاً لبناء شبكة صواريخ موجهة وعالية الدقة على طول ما يسمى بـ "سلسلة الجزر الأولى" التي تشكل خط الدفاع الاستراتيجي الأول بالنسبة للصين، وتضم تايوان والفلبين وجزر متنازع عليها مع اليابان ومن وأخيرًا من الواضح أن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تأزمت نتيجة الصعود الصيني وبسبب القوى الاقتصادية الاولى ومما زاد الأمر سوءاً انتشار فيروس كورونا ذات المنشأ الصيني والذي كبد الولايات المتحدة خسائر فادحة، وتخوف الولايات المتحدة والتي أدت إلى صعوبة عودة العلاقات التعاونية بين الجانبين خاصة مع الحملة الإعلامية من كلا الجانبين والتي تتولى تبادل الاتهامات من الجانبين. (المساوي، 2021)

وهذه السيناريوهات تقودنا إلى نتيجتين رئيستين؛ تتمثل الأولى في أن أزمة فيروس كورونا المستجد قد أعطت إدارة "ترامب" المبرر المنطقي لإنهاء أي أمل يتعلق بإمكانية اتباع نهج المشاركة مع الصين مرة أخرى، وأن أغلبية الأمريكيين لا يزالون متمسكين بنظام سمته الأساسية هي العولمة، لكن مع أن تلعب الصين دوراً أقل أهمية، وألا يكون لها دور مهيمن في النظام العالمي والاقتصادي ومن المرجح أن الصين ستخرج من هذه الأزمة وهي دولة أكثر استبدادية وأكثر ميلًا نحو صراع مع النظام

الديمقراطي الليبرالي، بل إنه من غير المستبعد أنه حال عودة الفيروس للانتشار في الصين بالتزامن مع عودة المصانع للعمل بشكل كامل في مسعى من "تشي" لإنعاش الاقتصاد الصيني؛ فهذا يعزز قيام الصين من قبضتة على البلاد.

يرى الباحث على انه ورغم التوترات الدولية القائمة نتيجة انتشار جائحة كورونا العالم، الا أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين تمكنوا من العمل على الفصل ما بين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والصحية من حيث التنافسية، أي انه وبالرغم من حالة الهجوم المتبادل السياسي والاتهامات والتهديدات التي كانت مشتعلة ما بنيهما مان من المتوقع قطع العلاقات الاقتصادية وعدم التطرق للأوضاع الدولية والوقوف الى جانب باقي اطراف المجتمع الدولي، الا وانه بالواقع تم العمل على دعم الصادرات الامريكية الى الصين الى جانب وارداتها فان السوق الصيني الأكثر نمو من حيث الاستهلاكية لم يتأثر بل تم رفده بأعداد لم تكن من قبل، بالإضافة الى الواردات الصينية للولايات المتحدة الأمريكية فقد تقدمت أيضا خلال تلك الجائحة دون أي تأثير للتوترات السياسية وانحصار التأثير السلبي بقطاع الاستثمارات فقط لذا كانت هي الأشد تضررا من جائحة كورونا ضمن العلاقات الأمريكية الصينة، اما بالنظر الى البعد السياسي فان استخدام الدبلوماسية الطبية المستمر حتى وقتنا الحالي فكان هو اشد حاجة لدعم الدول المتضررة من الفايروس بالمقابل كسب حلفاء وأصدقاء جدد لكل منهما، رغم استمرار التصريحات العدائية من قبل الطرفين واتخاذ إجراءات مجحفة فقد يرى الباحث ان انتشار فيروس كورونا ليس السبب الرئيسي لتلك الحالة العدائي وانما هي ذات خصوصية كبيرة.

الخاتمة

شكلت العلاقات الأمريكية الصينية نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون الحذر خلال انتشار وباء جائحة كورونا؛ بحيث تمتلك كل منهما أبعاد القوة وعناصره، فان الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، تهدف الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، اما الصين والتي لها الثقل الاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد والمتطور باستمرار، فهي تستخدم سياسة اللين للحفاظ على مكانتها وبشكل خاص

عند ذروة انتشار الوباء ومدى تقديمها مساعدات الى دول العالم في الوقت الذي تنحت الولايات المتحدة الأمريكية عن تلك المهم واهتمت بشؤونها الداخلية.

وفي هذا نستطيع القول إن البعد الاقتصادي كان أحد أهم محاور العلاقة بين الولايات المتحدة والصين في تلك الفترة، علما أن الولايات المتحدة بقيت تنظر إلى الصين على أنها قوة ناهضة لها دورها الإقليمي والعالمي، كما تنظر الصين إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، كما أنها يمكن أن تلعب دوراً مهما بالنسبة للصين، ولكن في الوقت نفسه إننا نجد الولايات المتحدة ترى أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي.

وهنا كان السبب الرئيسي في إبقاء الأوضاع الاقتصادية التي تشمل الاستيراد والتصدير والاستثمارات في سياق خاص بعيدة عن التوترات السياسية، حيث وترى الصين ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى المختلفة ومثلت ذلك عبر عمليات التعاون مع الولايات المتحدة في مساعدة الدول المتضررة من الوباء، إلا أنه وفي جميع المراحل بقيت البلدين يتبعان منهجاً براغماتياً يقوم على الواقعية ويتناسى المبادئ، وفي ذات الوقت يركز على المنفعة والمصالح المتبادلة في إدارة العلاقة فيما بينهم.

النتائج

من خلال ما سبق من تحليل لأثر جائحة كورونا على الأبعاد الاقتصادية والسياسة على العلاقات الصينية الأمريكية فقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

1. انه رغم من امتلاك الصين والولايات المتحدة الأمريكية عناصر التأثير في المجالات الاقتصادية والسياسية للقيام بدور عالمي من خلال إقامة علاقات التعاون والتطور المشترك، الا أن جائحة كورونا أحدثت انفصال وانقسام اقتصادي وسياسي مما زاد هشاشة العلاقات الثنائية بينهما وتحويل مسار النظام الدولي.
2. ثبوت فرضية الدراسة التي مفادها أن هناك علاقة اقتران طردية سلبية بين تأثير جائحة كورونا على المجالات الاقتصادية والسياسية في الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وبين واقع وشكل العلاقات الثنائية الصينية الأمريكية.

3. أدت جائحة كورونا الى توتر العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأثارت مخاوف لدى صناع السياسة في الولايات المتحدة في تهديد الأمن القومي والاقتصاد الأمريكي، بسبب الموقف الضعيف تجاه كورونا وبالمقابل زيادة القوة الصينية الاقتصادية والسياسية تجاه العالم في ذلك الوقت، بينما ارتفعت كل من صادرات وواردات الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصين في ضل انتشار جائحة كورونا، بينما تأثرت استثمارات الشركات الامريكية في الصين من الجائحة تأثيرا سلبياً يعد الأول من نوعه.
4. تأثرت العلاقات الثانية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ولاية ترامب بشدة، بحيث أن التوترات السياسية أدت الى الإخفاق في مواجهة الفيروس والانشغال بإلقاء الاتهامات ضد بعضهما البعض بشأن المسبب في تواجد الفيروس، في الوقت الذي كان العالم يستنجد لإدارة ناجحة للانتصار على الفيروس.

التوصيات

من خلال ما سبق توصي الدراسة ما يلي:

1. انه على دول العالم النظر بعيداً عن العلاقات التنافسية والصراعية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين بل العمل على اتخاذ إجراءات وقرارات استراتيجية قائمة على التحالف بعيد المدى مع الصين، بالإضافة الى توظيف ما تبقى من التعاون الصيني الأمريكي بما بخدم باقي الدول ومنها الدول النامية.
2. ان التحول في النظام الدولي الى نظام متعدد القطبية او حتى ثنائي القطبية سوف يكون أمر إيجابي يطرأ على المجتمع الدولي، للسعي والوصول الى حالة من الاستقرار والتعاون ما بين الدول العظمى والنامية، فالعالم اليوم بحاجة الى حكمة وشجاعة في اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي تهدف الى المصلحة الجماعية، وتسمح للدول النامية الحصول على حقوقهم من التطورات الراهنة.
3. زيادة التعاون ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بهدف خدمة المجتمع الدولي في المقام الأول للوصول الى الأمن والسلم العالميين في جميع المجالات بحيث ان الصراعات التي تقوم بينهما تعد صراعات ذات شأن دولي وليس ضمن الصراعات

ثنائية الأطراف، لذا فان عدم التنسيق بينهما أدى الى تفشي الجائحة وتكبد الخسائر المادية والبشرية بشكل كبير.

4. ان يتم النظر في التجربة الصينية التي قامت في انتهاجها لمواجهة جائحة كورونا، والقضاء عليها بأقل الخسائر المادية والبشرية، ودون الوقوع في الانهيار للاقتصاد الداخلي للدولة، بحيق انه ورغم ان الاقتصاد الصيني قد تباطئ نموه في ففترة انتشار الجائحة الا انه عادة وبقوة لنموه المستمر والمرتفع.

المصادر والمراجع

أ. المراجع العربية

آلان، رو (2012) **الصين في القرن العشرين**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، تاريخ العرب والعالم ، العدد 9، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق– سوريا.

انجدال، ويليام (2017) القرن الأوراسي، الحزام والطريق، التحول العظيم، سما للنشر والتوزيع، القاهرة ط1.

بايتس، غيل (2009)، **النجم الصاعد الصين: دبلوماسية امنية جديدة**، ترجمة : دلال أبو حيدر، دار الكتاب العربي، لبنان– بيروت، الطبعة الأولى.

البديري، كرار (2015)، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، شركة صبح للطباعة، بيروت– لبنان.

بورشتاين، دانييل (2001) **أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر في القرن لحادي والعشرين**، ترجمة شوقي جلال، ط1، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

بيرجنسكي، زننغيو (1999) **رقعة شطرنج الكبرى**، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.

حسين، سهرة (2018)، **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001– 2009)**، مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع، مصر، الطيعة الثانية.

حكمات، العبد الرحمن (2020)، **الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

دندن، عبد القادر (2015)، **الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية : دراسة ميدانية الصين**، مركز الكتاب الاكاديمي، الاردن– عمان، الطبعة الأولى.

زيتس، كونراد (2003)، الصين عودة قوة عالمية، ترجمة شمعون، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي.

ساعد، أحمد (2021)، **العلاقات الدولية أسسها وتطبيقاتها وفق المنظور الإسلامي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

السعيدي، جميلة (2021)، **تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا.

السويدي، جمال (2020)، **التغيير: الاستجابة أو الفناء**، دار زواية المعرفة للنشر والتوزيع، عُمان.

شهاب، حميد (2019)، **التحدي الصيني للهيمنة الأمريكية**، دار سما للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى

عبد الحي، وليد (2014)، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثالثة.

عبد الرحيم، نادر (2022)، **آفاق الاقتصاد المريض: صناعة إمريكية**، دار حروف منثورة للنشر الالكتروني، الطبعة الأولى.

العبد، عفاف (2022) **دراسات في تاريخ الأقصى**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ت

عدنان، حسين (2010) **نظرية العلاقات الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة.

العزي، غسان (2000)، **سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى

العلوي، هادي (2000)، **المستطرف الصيني**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.

العمارات، فاطمة (2020)، **العلاقات الروسية** - الايرانية وأبعادها على الأمن القومي العربي (2011-2018)، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الفقي، مصطفى (2020)، **تداعيات الجائحة رؤى تحليلية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020**، مكتبة الإسكندرية للنشر والتوزيع، مصر.

فهمي، عبد القادر (2010)، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

قوانع، شيوى (1987) **جغرافيا الصين**، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الطبعة الأولى.

كونتيبللي، إيرناني (2021)، **ما بعد جائحة كوفيد-19 إعادة بناء نماذجنا عبر أهداف التنمية المستدامة وفلسفة اقتصاد الاكتفاء**، مكتبة الإسكندرية للنشر والتوزيع، مصر.

اللصامصة، أسعد (2010)، **الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية 2001 – 2007**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

لومون، فرانسواز (2010)، **الاقتصاد الصيني**، ترجمة: صباح ممدوح معدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق

لي، تشيني (2001) **الصين دليلك الى المعاملات التجارية والعادات وقواعد السلوك الصينية، ترجمة شويكار زكي**، مجموعة النبيل العربية، القاهرة.

محمد، محمد سعد (2018)، **تحليل استشرافي لأهم وظائف المستقبل 2030 وتأثيرها على مستقبل وظائف أجهزة إنفاذ القانون**، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار، دبي، الطبعة الأولى.

مرعي، مثني (2021)، **أزمة جائحة كورونا والنظام العالمي**، العربي للنشر والتوزيع، مصر.

المعيني، محمد (2018)، **ايكولوجيا الارتقاء**، الصين وتجليات المستقبل: دراسة في الإمكانيات والتحديات، مكتبة السنهوري، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

المنصوب، محمد (2016)، **الصين القصة الكاملة للقوة العالمية الصاعدة**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الطبعة الأولى.

الموسوعة العربية العالمية (1999)، **مؤسسة أعمال الموسوعة العربية للنشر والتوزيع**، ط2، الرياض.

ناجي، منتصر (2017)، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الامريكية**، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت

نعمة، كاظم (1997)، **سياسة الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية**، الطبعة الأولى.

اليسون، غراهام (2018)، **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين في الإفلات من فتح ثيوسيديريز**، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

يونس، يونس (2016)، **ادوار القوى الاسيوية الكبرى: في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، المملكة الهاشمية الاردنية، الطبعة الاولى.

الرسائل الجامعية :

بركات، أحمد (2020)، **الحرب الاقتصادية بين كورونا وعملاق الاقتصاد العالمي (الصين)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، المجلد 3، العدد 13.

حسين، سهرة (2010)، **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001–2009)، رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

سدى، عفاف (2021)، **فيروس كورونا وعولمة الصحة العامة دراسة في أنماك الاستجابات الدولية، رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة– بومرداس، الجزائر.

عزاب، خولة (2021)، **الاقتصاد السياسي للتنافس الأمريكي الصيني في التجارة الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة 8 ماي 45–قالمة، الجزائر.

علي، عزيز (2021)، **جائحة كورونا" كوفيد–19 وتأثيرها على الدولة والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية**، جامعة تكريت.

منكاش، زينب (2015)، **العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق.

نجيم، حذفاني (2011)، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون –فترة ما بعد الحرب الباردة–، رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

النمران، عبد الله (2020)، **العلاقات الأمريكية الصينية وانعكاساتها على بنية النظام الدولي 2019–2008، رسالة ماجستير**، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

الدوريات :

إبراهيم، ليلى (2020)، **السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية بين عهديّ أوباما وترامب**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 10.

أبو ارشيد، أسامة (2016)، **تصعيد ترامب مع الصين: قلة خبرة أم ارهاصات نهج جديد في العلاقات الأمريكية– الصينية؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات.**

أحمد، غبولي (2020)، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد– 19) على الاقتصاد العالمي– الازمة الاقتصادية العالمية 2020**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، المجلد 20، العدد خاص.

الانباري، أحمد (2007)، **السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

ايبيسكوبوس، مارك (2020)، **لماذا سيتواصل بايدن مع الصين، مجلة آفاق سياسية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 66.

بلعاوي، محمد (2020)، **مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية في ظل كورونا**، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات.

بن عودة، الأمين، **الصين وإستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية في ظل تفشي فيروس كورونا**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 9.

بوتاني، حسام (2020)، **عالم ما بعد كورونا ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد**، مركز صنع السياسات.

بوكليخة، عائشة (2021)، **السياسات الصينية تجاه أقلية الأويغور / شينجيانغ،** مجلة العلوم وآفاق المعرفة، المجلد 1، العدد 2.

البياتي، عزيز (2021)، **التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا،** مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 2.

جاسم، إياد، (2019)، **محددات العلاقات الأمريكية الصينية في الربع الأخير من القرن العشرين،** مجلة الجامعة العراقية، العراق.

الجرباوي، علي (2021)، **رؤية الصين لدورها العالمي،** مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 44، العدد 509.

حمدي، عبد العزيز (2001)، **قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في اسيا،** مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 145.

حمشي، محمد (2019)، **صعود الصين من منظور مغاير: نظرية التعقد وأوهام العقلانيين،** مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 6، العدد 2.

حيدر، محمد (2020)، **تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد العالمي: هل تتوجه نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد؟،** مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، تقرير.

خالد، هالة (2001)، **حادثة طائرة التجسس وتأثيرها على العلاقات الصينية الأمريكية،** متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 50.

الخنسا، زكريا (2022)، **الصين والغرب: تنافس ام صدام؟ صراع النفوذ بين القوى السائدة والصاعدة،** مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 166.

دحام، هاني (2021)، **النزاع التجاري الأمريكي- الصيني: الدوافع والانعكاسات الاقتصادية عالمياً،** مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129.

دودين، هالة (2020)، العلاقات الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفايروس كورونا، مجلة قضايا أسيوية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 4.

الرحمان، الاء (2020)، **منظمة شنغهاي للتعاون نحو تعزيز العلاقات ومواجهة جائحة كورونا،** مجلة قضايا اسيوية.

الرشدان، عبد الفتاح (2016). **تركيا والبرنامج النووي الإيراني: حدود الاتفاق والاختلاف (2002– 2016)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

روبن، نيبلين (2020)، **فيروس كورونا وضرورة تجنب الحرب الباردة المحتملة بين الولايات المتحدة والصين، مجلة آفاق سياسية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 58.

السيد، دلال (2019) **هاجس التفوق: السعي الأمريكي لاحتواء خطر الصواريخ فائقة السرعة**، مجلة السياسة الدولية (ملحق تحولات استراتيجية)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 218.

صلاح، علي (2020)، **ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورونا"**، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 4.

عبد الرزاق، عصام (2020)، **الموقف الأمريكي وأثره على العلاقات الصينية الإسرائيلية**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 4.

عبد العزيز، حمدي (2001)، **قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 145.

عبد القادر، فهمي (2000) **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، أبو ظبي، عدد 42.

عثمان، وئام (2020)، **الصراع على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني الأحادي القطبية بعد جائحة كورونا.. رؤية مستقبلية**، مجلة السياسة الدولية، المجلد55 ، العدد 222.

العدوان، تمارا (2021)، **الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الصاعدة (دراسة حالة الصين)**، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 4، العدد 2.

عطية، خلود (2020)، **القضايا الأمنية في العلاقات الصينية الأمريكية: دراسة حالة تايوان (2013–2019)**، مجلة جامعة القاهرة، مصر.

علي، سليم (2016)، **العلاقات الأمريكية الصينية: الواقع وآفاق المستقبل**، مجلة جامعة النهرين، العدد 15.

علي، مغاوري (2007)، **الصين والاقتصاد العالمي : مقومات القوة وعوائق الاندماج**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة– مصر، العدد 167.

العنبي، رضوان (2020)، **واقع العلاقات الدولية في ظل جائحة كورونا وما بعد الجائحة**، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص.

عواد، عامر (2021)، **التنافس في العلاقات الصينية الأمريكية**، مجلة قضايا سياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد 66.

عوني، مالك (2021)، **السباقات الغالبة: الصعود الصيني الى اللاقطبية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 207.

فالح، حنان، (2020)، **استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الصين بعد أحداث 11 ايلول 2001**، مجلة قضايا سياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 36، المجلد 12.

فرحات، محمد (2018)، **الحزام والطريق، هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي**، مجلة السياسة الدولية، ملحق (تحولات استراتيجية)، العدد 214.

فيروس كورونا: **أجواء "حرب باردة" بين أمريكا والصين بسبب الوباء**، (2020) بي بي سي بالعربية.

قباني، فاطمة الزهراء (2021)، **آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2019-2021**، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 3.

القصاص، أنس (2019) استراتيجية الخروق الأسود: هل تكسر الصين الحصار الأمريكي في الباسيفيك، **مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، العدد 2015.

القماش، خالد (2019)، **طموح القوة العظمى: الأسلحة الفرط صوتية وبناء ردع صيني، مجلة السياسة الدولية (ملحق تحولات استراتيجية)**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 218.

كاتب، احمد (2018)، ال**انخراط الحذر: التحول الضروري للسياسة الصينية في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، ملحق (تحولات استراتيجية)، العدد 214.

كلاع، شريفة (2021)، **مركزية الصين في مجالها الحيوي الأول: جنوب شرق آسيا والبحث عن توطين النفوذ**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 2.

لطفي، زهرة (2021)، **إدارة بايدن.. أبرز التحديات**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر.

لعريض، حسن، (2021)، **العلاقات الأمريكية الصينية ما بعد جائحة كورونا**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والقانون، الجزائر.

ماجدة شاهين (2019) **حرب باردة من نوع آخر بين الولايات المتحدة والصين**، جريدة الشروق.

مايكل، ماتدلباوم (2003)، **عدم ملائمة القوة الأمريكية**، ترجمة : سوسن إسماعيل العساف وايناس عبد السادة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 25.

المبروك، مسعود (2020)، **منهجية نظرية الألعاب واستخداماتها في دراسة العلاقات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا– الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الصين الشعبية– كمثال تطبيقي**، مجلة العلوم البحثة والتطبيقية، ليبيا.

محسن، حسن (2020)، ف**يروس كورونا ومستقبل الصين الاقتصادي.. تحليل أولي**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق.

محمد، عبد السلام (2011)، **القدرات العسكرية الصينية والتوازن الاقليمي**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة– مصر، العدد 183، المجلد46.

مردان، ماهر (2019)، **العلاقات الصينية / الامريكية 2014**، منصة اكاديمية دوت اديو الالكترونية.

مركز الفكر الاستراتيجي (2021)، **تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا**، وحدة الرصد والتحليل، ورقة موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

المساوي، وداد، (2021)، **العلاقات الأمريكية – الصينية التطور والاشكاليات**، المعهد المصري للدراسات، مصر.

مصخور، باهر (2017)، **استراتيجية الحزام والطريق للقرن العشرين**، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، عدد تشرين الأول.

مقعاش، مسعود، وناسي، زهر (2021)، **تأثير جائحة كورونا على العلاقات الصينية الأمريكية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة.

المنصوري، عبد الرحمن (2013)، **الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية**، سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات.

منعم، الجادر (2008)، **الصين القوة التي لا ترى غير ذاتها: دراسة في الأصول والمرجعيات المفسرة لذاتها**، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، المجلد 4، العدد 13.

النشار، مصطفى (2019)، **هل تقود الصين حقبة ما بعد الغرب: عصر ما بعد العولمة هو عصر نهاية الهيمنة العربية**، مجلة الاستغراب، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، المجلد 4، العدد 17.

هارلاند، بريس (1994) **من اجل صين قوية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 107.

الهواس، نادية (2018)، **نظام عالمي بديل**، تحديات بناء استراتيجية" احتواء" أمريكية للصين، مجلة السياسة الدولية، ملحق (تحولات استراتيجية)، العدد 214.

يان، شوه (2021)، **القيادة وصعود القوى العظمى**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 44، العدد 511.

المواقع الالكترونية :

إبراهيم، ايمان (2016)، **أثر العلاقات الصينية – الامريكية على النظام الدولي منذ 2001**، المركز الديمقراطي العربي، شوهد بتاريخ 12-3-2022، متاح على https://democraticac.de/?p=34551

الأسدي، على (2020) **احتواء الصين في الاستراتيجية الامريكية**، الحوار المتمدن.

إيمان فخري، **استراتيجية التكيف: كيف تمنع واشنطن تحويل التنافس مع الصين الي حرب**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16 سبتمبر، 2020.

بيانات الإحصائيات حول فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) (2021) متاح على الرابط التالي: ،تاريخ الدخول:https://support.google.com/

توادي، زمان (2015)، **العلاقات الصينية الأمريكية رهينة توازن القوى العالمية**، شوهد بتاريخ 12-4-2022، متاح على: www.elbadil.com

الديدب، فهد (2011)، **السياسة الخارجية الصينية تسعى للتحول الى قطب ثان في النظام الدولي الجديد بعد أمريكا**، الجزيرة، شوهد بتاريخ 21-5-2022، متاح على:

http://www.al-jazirah.com/2011/20110127/fe10.htm

روز، جدعون (2019)، **القوة العظمى الخفية كيف اخفت الصين طموحاتها العالمية**، ترجمة علاء الدين أبو زينة.

سرور، نبيل (2015)، **الصين وتحولات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي**، موقع الدفاع الوطني اللبناني، شوهد بتاريخ 15-5-2022، متاح على http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

الصباح، أمل (1984) م**فهوم جغرافية السكان في الصين واليابان، الجمعية الجغرافية الكويتية.**

طارق أسامة، **مستقبل العلاقة الأمريكية – الصينية**، متاح على: https://tarekosman.com/

عبد السلام، محمد (2018)، **القدرات العسكرية الصينية والتوزان الإقليمي**، مجلة السياسة الدولية، دورية متخصصة في الشئون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام، شوهد بتاريخ 14-4-2022، متاح على: –

/ملفات/ملفات/NewsContent/http://www.siyassa.org.eg/12/
1591/116

عمر، جهاد، (2016)، **العلاقات الأمريكية الصينية "آفاق الصراع والتعاون"**، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=32724.

القمحاوي، سامي (2018)، **بحر الصين الجنوبي، مسرح اختبار القوة والصبر بين أمريكا والصين، بكين**، شوهد بتاريخ 15-4-2022، متاح على: الصفحة غير موجودة - بوابة الأهرام (eg.org.ahram)

ماركوس، (2021)، https://www.bbc.com/arabic/world-56428623.

محمد، ادريس (2012)، **روسيا والصين وآفاق الصراع مع الولايات المتحدة، موقع التجديد العربي**، شوهد بتاريخ 12-4-2022، متاح على: http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/40578

محمد، صدفة، (2021)، **لتنافس الأمريكي-الصيني في أمريكا اللاتينية في عهد بايدن:** الأبعاد ومحددات المستقبل، https://trendsresearch.org/ar/insight

محمود، (2016)، https://democraticac.de/?p=34551.

مراد، محمود (2004)، **الإسلام الدين رقم واحد في الصين** ... ولكن، شوهد بتاريخ 12-4-2022، متاح على:
http://eg.china-embassy.org/ara/ddmt/t97921.htm

ب. الدراسات باللغة الإنجليزية:

Alyson J. K. Bailes, Pal Dunay, Pan Guang and Mikhail Troitskiy, **the Shanghai Cooperation Organization,** SIPRI Policy Paper, No. 17, Stockholm International Peace Research Institute, 2007, P.6.

Amighini, Alessia (2021), **CHINA AFTER COVID-19 Economic Revival and Challenges to the World**, Ledizioni LediPublishing Vo.5.

Amitav Acharya, **Seeking Security in The Dragon's Shadow: China and Southeast Asia in The Emerging Asian Order**, A paper presented to the Asian Security Conference 2009.

Autor, David (2021**), On the Persistence of the China Shock,** BPEA Conference Drafts.

Dong, wang (2015), Is China Trying to Push The U.S Out of East Aisha? (**Beijing: world century publishing corporation and shanghai institutes for international studies**, Vo.1.

Griswold, Daniel (2019),**How the United States Should Respond to China's Intellectual Property Practices**.

Hanemann, Thilo (2021), **Two-Way Street: 2021 Update US-China Investment Trends**, the US-China Investment Project.

Jaravel, Xavier (2021), **What are the Price Effects of Trade? Evidence from the U.S. and Implications for Quantitative Trade Models.**

Lee, Seungho (2021), China's Water Resources Management: A Long March to Sustainability, **Springer Nature.**

Pisupati Sadasiva Suryanarayana, (2021), **Elusive Tipping Point, The: China-india Ties for A New Order,** World Scientific.

Beebe, George (2020), "**Balancing Great power politics in 2021 and beyond", the National Interest**, Available 5-5-2022: https://nationalinterest.org/feature/balancing-great-power-politics-2021-and-beyond-170814

https://www,cfr,org/backgrounder/us-trade-deficit-how-much-does

McBride, James (2019), **The U, S, Trade Deficit: How Much Does It Matter**? Available 2-5-2022,

Orville Schell, "The Ugly End of Chimerica: The Coronavirus Pandemic Has Turned A Conscious Uncoupling Into A Messy Breakup", Foreign Policy, 3 April 2020, https://foreignpolicy.com/2020/04/03/chimerica-ugly-end-coronavirus-china-us-trade-relations/

Researched, (2021), **THE TOP 20 LARGEST ECONOMIES IN THE WORLD BY GDP,** Available 23-3-2022, https://researchfdi.com/world-gdp-largest-economy/

statistics times, (2021), **Comparing United States and China by Economy**, Available 23-3-2022, https://statisticstimes.com/economy/united-states-vs-china-economy.php

المعلومات الشخصية

الاسم: قصي بسام الكفاوين

التخصص: العلوم السياسية

الكلية: العلوم الاجتماعية

هاتف: 0779270651

البريد الإلكتروني:qusaialkafaween@gmail.com